الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى

إعداد

أ. جود معيض القحطاني

باحثة ماجستيربقسم التاريخ والآثار

كلية الآداب الإنسانية جامعة الملك خالد

مجلة الدراسات التربوية والانسانية. كلية التربية. جامعة دمنهور

المجلد السابع عشر- العدد الأول -يناير لسنة 2025

الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى

د. علي آل قطب

أ. جود معيض القحطاني

المقدمة:

تعتبر الحرب العالمية الأولى، التي اندلعت في عام 1914 وانتهت في عام 1918، واحدة من أفظع الحروب وأكثرها تأثيرًا على مجريات التاريخ المعاصـــر. فقد شـــهدت هذه الحرب اندلاع صـراعات عنيفة بين القوى الكبرى في العالم، مما أدى إلى تغيرات جذرية في الخريطة السـياسـية والاقتصـــادية للعديد من دول العالم. ومن بين هذه الدول، كانت الدولة العثمانية، التي كانت تعدّ واحدة من أكبر الإمبراطوريات في العالم في ذلك الوقت، والتي امتدت من قلب أوروبا الشـــرقية إلى شمال أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط، هي واحدة من أبرز الأطراف المتورطة في هذا الصراع العالمي.

لم يكن قرار دخول الدولة العثمانية الحرب قرارًا عشـوائيًا أو بسـيطًا، بل كان نتيجة لتشـابك معقد من العوامل السياسية والاقتصادية والعسكرية، بالإضافة إلى التحالفات الدولية التي أثرت بشكل كبير على اختيار مواقفها. فقد كانت الدولة العثمانية تســـعى للبقاء على قيد الحياة في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية التي تهدد وحدتها وسيادتها. ورغم محاولاتها الحثيثة للحياد في بداية الحرب، إلا أن تدخلاتها في الصـــراع تزامنت مع تحالفات اســـتراتيجية، أبرزها مع الإمبراطورية الألمانية والنمسا–المجر، مما جعلها جزءًا من دول المركز ضد قوى الحلفاء.

كان للقرارات السـياسـية والعسـكرية التي اتخذتها الدولة العثمانية دور كبير في تحديد مصـيرها خلال هذه الحرب. فبينما كانت هناك انتصـــارات في بعض الجبهات، مثل جبهة القوقاز وجبهة بلاد الشام، فإنها لم تكن كافية لتحقيق النصر النهائي. إذ كانت الخسائر العسكرية التي تعرضت لها الدولة العثمانية ضـخمة، وقد أدت إلى تفاقم الأزمات الداخلية الاقتصـادية والاجتماعية، وهو ما سـاهم في تفكيك الدولة في النهاية. كما أن الحصـار العسـكري والاقتصـادي المفروض على

الإمبراطورية أدى إلى تدهور قدراتها العسكرية وزيادة الضغوط على السلطة العثمانية، مما جعلها غير قادرة على مجاراة تطورات الحرب العالمية.

من الناحية السياسية، فقد أدت الحرب العالمية الأولى إلى تغييرات دراماتيكية في المنطقة العثمانية. فقد شهدت المنطقة تفككًا تدريجيًا لأجزاء كبيرة من الإمبراطورية، فيما تم تقسيم بعض الأراضي العثمانية بعد الحرب عبر معاهدات مع القوى الكبرى، وخاصة معاهدة سيفر التي فرضت شروطًا قاسية على الدولة العثمانية. ولم تكن هذه التغيرات مقتصرة على الدولة العثمانية فحسب، بل كان لها أيضًا تأثير كبير على المنطقة بأسرها، حيث أثرت بشكل مباشر على العرب، وأدت إلى صعود الحركات القومية التي طالبت بالاستقلال.

ولا تقتصر أهمية دراسة هذه الفترة من تاريخ الدولة العثمانية على فهم تفاعلاتها العسكرية والدبلوماسية، بل تمتد إلى تحليل التداعيات التي نتجت عن انهيار الإمبراطورية. فقد ساهم سقوط الدولة العثمانية في نشوء دول جديدة في الشرق الأوسط، وذلك من خلال اتفاقيات استعمارية مثل اتفاقية سايكس–بيكو، التي رسمت الحدود بين الدول العربية الحديثة. كما أن تفكك الدولة العثمانية وضع نهاية لعصر طويل من الحكم الإسلامي على العالم العربي، وأدى إلى صعود التيارات القومية والاشتراكية في المنطقة، مما أثر بشكل عميق على تشكيل دول الشرق الأوسط الحديثة.

في هذا البحث، سنسلط الضوء على عدة محاور أساسية لفهم الدور العثماني في الحرب العالمية الأولى وتأثيرها على مسار الأحداث، بما في ذلك أسباب دخول الدولة العثمانية الحرب، التحالفات التي عقدتها، وأثر ذلك على قوتها العسكرية والاقتصادية. كما سنبحث في نتائج الحرب على الدولة العثمانية، بما في ذلك المعاهدات التي أنهت وجودها كإمبراطورية، وكيف أثرت هذه النتائج على مستقبل المنطقة. من خلال هذا التحليل، سنتمكن من فهم العلاقة بين انهيار الإمبراطورية العثمانية وصعود دول جديدة في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى تفكيك الخلافة العثمانية وتأثير ذلك على العالم الإسلامي ككل.

بالتالي، يعد هذا البحث محاولًا لفهم المعقد والتاريخي لمشاركة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى وما تلاها من تغييرات جذرية في المنطقة. كما يهدف إلى تقديم قراءة تحليلية

للآثار التي تركتها هذه الحرب على مصير المنطقة العربية والعالم الإسلامي، وتقديم رؤى جديدة تسهم في إثراء الفهم التاريخي لتلك الحقبة المهمة من التاريخ.

أهمية الموضوع:

تعد دراسة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى مهمة لفهم التحولات السياسية والعسكرية التي أدت إلى تفكك الإمبراطورية ونهاية حكمها في المنطقة. كما تسلط الضوء على تأثير التحالفات والصراعات الإقليمية في رسم خريطة الشرق الأوسط الحديثة. بالإضافة إلى ذلك، تعكس دراسة هذه الفترة دور العثمانيين في الصراع العالمي وتأثيره على القضايا القومية والاستعمارية اللاحقة.

أهداف البحث:

1. تحليل الدور العثماني في الحرب العالمية الأولى من خلال استراتيجياتها العسكرية وتحالفاتها وتأثيرها على مسار الحرب.
2. دراسة أسباب سقوط الدولة العثمانية نتيجة للحرب وتأثير العوامل الداخلية والخارجية في تفككها.
3. تقييم تأثير الحرب العالمية الأولى على المناطق الخاضعة للحكم العثماني، خاصة في الشرق الأوسط، ودورها في تشكيل الدول الحديثة.
4. تسليط الضوء على النتائج السياسية والاقتصادية للحرب على الدولة العثمانية وتأثيرها على مستقبل المنطقة بعد انهيار الإمبراطورية.

تساؤلات البحث:

1. ما الأسباب التي دفعت الدولة العثمانية للمشاركة في الحرب العالمية الأولى، وما تأثير تحالفها مع دول المركز؟
2. كيف أثرت الحرب العالمية الأولى على الأوضاع السياسية والاقتصادية داخل الدولة العثمانية؟
3. ما دور الجبهات العثمانية المختلفة في الحرب، وما أبرز المعارك التي خاضتها القوات العثمانية؟

4. كيف ساهمت نتائج الحرب العالمية الأولى في تفكك الدولة العثمانية ورسم خريطة جديدة للشرق الأوسط؟

منهج البحث المستخدم

يعتمد هذا البحث على المنهج التاريخي التحليلي.

الدراسات السابقة

حظي موضوع الدولة العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى باهتمام كبير من الباحثين والمؤرخين، حيث تناولت العديد من الدراسات أسباب دخول الدولة العثمانية الحرب، وتأثيرها على مسار الأحداث، وانعكاساتها السياسية والاقتصادية. ومن أبرز هذه الدراسات:

•"الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى" لأحمد إينال (1990)

ركزت هذه الدراسة على دوافع دخول الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى، وتأثير التحالف العثماني–الألماني على القرارات العسكرية والسياسية للدولة. كما تناولت أبرز المعارك التي خاضتها الدولة العثمانية وتأثيرها على مستقبلها السياسي.

•"تفكك الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى" لمحمد حرب (2005)

ناقشت هذه الدراسة الأوضاع الداخلية في الدولة العثمانية خلال الحرب، وسلطت الضوء على الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى انهيار الدولة بعد الحرب. كما حللت المعاهدات التي وقعت بعد الحرب وتأثيرها على تقسيم الأراضي العثمانية.

•"السياسات العثمانية في الشرق الأوسط خلال الحرب العالمية الأولى" لعبد الكريم رافعي (2012)

تناولت هذه الدراسة الاستراتيجيات السياسية والعسكرية للدولة العثمانية في الشرق الأوسط، خاصة فيما يتعلق بالثورة العربية الكبرى، والموقف من الحلفاء، والنتائج التي أفرزتها الحرب على المنطقة.

•"الحرب العالمية الأولى وأثرها على الدولة العثمانية" لسامي الشرقي (2018)

تطرقت الدراسة إلى التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للحرب على الدولة العثمانية، مع تحليل دور الإصلاحات المتأخرة في فشل إنقاذ الدولة من الانهيار، وناقشت دور القوى الأوروبية في إضعاف الإمبراطورية.

•"إرث الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى" (2021)

دراسة جماعية تناولت تداعيات انهيار الدولة العثمانية وتأثيرها على تشكيل الشرق الأوسط الحديث، مع تحليل لتقسيم أراضي الإمبراطورية وفق اتفاقية سايكس بيكو، ودور الاستعمار في رسم الحدود الجديدة للدول التي خلفتها الدولة العثمانية.

التعليق على الدراسات السابقة

تظهر هذه الدراسات اهتمامًا واسعًا بتحليل أسباب دخول الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى، وتأثير الحرب على مستقبلها. كما قدمت تحليلات متنوعة للجوانب السياسية والعسكرية والاقتصادية. ومع ذلك، تظل هناك حاجة لدراسات تتناول الأبعاد الاجتماعية والثقافية للحرب، خاصة فيما يتعلق بتأثيرها على السكان المحليين داخل الدولة العثمانية.

الفصل الأول: الخلفية التاريخية للدولة العثمانية قبيل الحرب العالمية الأولى

المبحث الأول: الوضع السياسي والاقتصادي للدولة العثمانية قبل الحرب

- **أولاً: التحولات السياسية الداخلية في الدولة العثمانية (1876–1914)**

شهدت الدولة العثمانية في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين تحولات سياسية عميقة أثرت بشكل جوهري على بنيتها الداخلية وتوجهاتها الخارجية. فبعد فترة حكم السلطان عبد الحميد الثاني (1876–1909)، التي اتسمت بالحكم المطلق والمركزية الشديدة، برزت على الساحة السياسية العثمانية حركات إصلاحية كان أبرزها جماعة الاتحاد والترقي. وكانت هذه الجماعة قد تشكلت من مثقفين وضباط في الجيش العثماني، متأثرين بأفكار التنوير الأوروبية والقومية التركية، وساعين إلى تحديث الدولة والحد من سلطات السلطان المطلقة.

في عام 1908، نجحت جماعة الاتحاد والترقي في فرض إعادة العمل بالدستور العثماني الذي كان قد عُلق منذ عام 1878، وعُرفت هذه الحركة باسم "الثورة العثمانية" أو "ثورة تركيا الفتاة". وفي العام التالي، تمكنت من خلع السلطان عبد الحميد الثاني ووضع السلطان محمد رشاد

الخامس (1909–1918) على العرش. ورغم أن السلطان الجديد احتفظ بمنصبه رسمياً، فقد كانت السلطة الفعلية في أيدي قادة الاتحاد والترقي الذين سيطروا على مفاصل الدولة العسكرية والمدنية.

أدت سيطرة الاتحاديين على الحكم إلى تحولات عميقة في السياسة العثمانية، إذ تبنوا نهجاً قومياً تركياً متشدداً، وسعوا إلى "تتريك" مؤسسات الدولة ومجتمعاتها، مما أثار حفيظة العناصر غير التركية، خاصة العرب الذين شكلوا النسبة الأكبر من سكان الإمبراطورية. ويذكر المؤرخ حسن عوض الكريم علي أحمد أنه "منذ تسلم حزب الاتحاد والترقي حكم الدولة العثمانية بعد عزل السلطان عبد الحميد الثاني في 1909م، أخذت الدولة العثمانية شكلاً قومياً، فثار ضدها العرب الذين مازالوا تحت حكمها."

بحلول عام 1913، وبعد انقلاب عسكري أطاح بالحكومة المدنية، أصبحت السلطة مركزة في أيدي ثلاثة من قادة الاتحاد والترقي وهم: طلعت باشا (وزير الداخلية)، أنور باشا (وزير الحربية)، وجمال باشا (وزير البحرية)، في ما عُرف تاريخياً بـ"الحكم الثلاثي". وقد فرض هؤلاء سيطرة شبه مطلقة على مقاليد الأمور في الدولة، واتخذوا قرارات مصيرية دون الرجوع إلى السلطان أو البرلمان.

من الناحية الإدارية، سعى الاتحاديون إلى تعزيز المركزية وإعادة هيكلة الجهاز البيروقراطي للدولة، في محاولة لمواجهة النزعات الانفصالية وتعزيز سلطة الحكومة المركزية. وشهدت هذه الفترة أيضاً إصلاحات قانونية وتعليمية، تهدف إلى تحديث الدولة ومواكبة التطورات العالمية، لكنها اتسمت أيضاً بنزعة قومية متشددة أدت إلى تهميش الهويات غير التركية داخل الإمبراطورية.

- **ثانياً: الأزمات الاقتصادية والديون الخارجية**

تزامنت التحولات السياسية في الدولة العثمانية مع تدهور حاد في الأوضاع الاقتصادية، نتيجة لعوامل متعددة داخلية وخارجية. فقد ورثت الإمبراطورية تركة ثقيلة من الديون الخارجية التي تراكمت طوال القرن التاسع عشر، وصلت في بعض التقديرات إلى أكثر من نصف ميزانية الدولة السنوية. وكانت هذه الديون نتيجة للقروض التي حصلت عليها الدولة من القوى الأوروبية،

خاصة بريطانيا وفرنسا، لتمويل الإصلاحات العسكرية والإدارية، وكذلك لتغطية العجز المتزايد في الميزانية.

في عام 1881، وبعد أن عجزت الدولة العثمانية عن سداد ديونها، تم إنشاء "إدارة الديون العثمانية"، وهي هيئة دولية مكنت الدول الأوروبية الدائنة من التحكم في جزء كبير من موارد الدولة المالية، حيث خُصصت عائدات بعض القطاعات الاقتصادية الرئيسية، مثل التبغ والملح والحرير، لسداد الديون. وقد مثلت هذه الإدارة انتهاكاً صارخاً للسيادة العثمانية، وأضعفت قدرة الدولة على تنفيذ سياساتها الاقتصادية بشكل مستقل.

وصف المؤرخ عبد العزيز الشناوي هذه الحالة قائلاً: "أصبحت الدولة العثمانية في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين أشبه بدولة شبه مستعمرة، حيث كانت القوى الأوروبية، خاصة بريطانيا وفرنسا وألمانيا، تتحكم في اقتصادها من خلال الامتيازات والاستثمارات والسيطرة على الديون."

بالإضافة إلى أزمة الديون، عانت الدولة العثمانية من ضعف في بنيتها الاقتصادية الأساسية. فعلى الرغم من الإصلاحات التي حاولت الحكومات المتعاقبة تنفيذها، ظل الاقتصاد العثماني يعتمد بشكل أساسي على الزراعة التقليدية وإنتاج المواد الخام، في حين كانت الصناعة متخلفة مقارنة بالدول الأوروبية. وقد أدى ذلك إلى تبعية اقتصادية متزايدة للدول الأوروبية الصناعية، التي كانت تستورد المواد الخام من الدولة العثمانية وتصدر إليها المنتجات المصنعة بأسعار مرتفعة.

تفاقمت هذه المشكلات الاقتصادية بسبب الحروب المتتالية التي خاضتها الدولة العثمانية في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، خاصة الحرب الروسية–العثمانية (1877–1878)، وحرب طرابلس مع إيطاليا (1911–1912)، وحروب البلقان (1912–1913). فقد أدت هذه الحروب إلى استنزاف موارد الدولة المالية والبشرية، وتسببت في خسائر فادحة في الأراضي والسكان، مما زاد من الضغوط على الاقتصاد العثماني المُنهك أصلاً.

سعت حكومة الاتحاد والترقي، بعد وصولها إلى السلطة، إلى تنفيذ إصلاحات اقتصادية طموحة، تهدف إلى تعزيز الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الاستيراد، وتشجيع الصناعة الوطنية.

ومن أبرز هذه الإصـــلاحات إنشـــاء بنك وطني عثماني، وتحديث القوانين التجارية، وتشـــجيع تأسيس الشركات المساهمة. لكن هذه الإصلاحات واجهت عقبات كبيرة، منها استمرار الامتيازات الأجنبية (الكابيتولاســـيونات) التي منحت الرعايا الأجانب والشـــركات الأجنبية امتيازات قانونية واقتصادية استثنائية، وضعف البنية التحتية، وقلة الكوادر الفنية المؤهلة.

- **ثالثاً: الوضع العسكري للدولة العثمانية قبيل الحرب**

شـهد الجيش العثماني، الذي كان في يوم من الأيام أحد أقوى الجيوش في العالم، تدهوراً ملحوظاً في قدراته وفعاليته خلال القرن التاســـع عشـــر، نتيجة لعوامل متعددة منها التخلف التكنولوجي، وضـــعف التدريب، ونقص التمويل. وقد أدرك الســـلاطين والحكومات العثمانية المتعاقبة أهمية إصـلاح الجيش، وبذلوا جهوداً متفاوتة في هذا المجال، خاصـة في عهد السـلطان محمود الثاني (1808–1839) الذي ألغى فرق الانكشارية القديمة وأسس جيشاً عصرياً على النمط الأوروبي، وكذلك في عهد السلطان عبد العزيز (1861–1876) الذي اهتم بتحديث الأسطول البحري.

مع ذلك، ظلت القوات العثمانية متخلفة عن نظيراتها الأوروبية من حيث التنظيم والتســـليح والتدريب. وقد تكشـف هذا الضـعف بوضـوح في الهزائم المتتالية التي منيت بها في الحروب مع روســيا ودول البلقان. وكان من أبرز نقاط الضـــعف في الجيش العثماني افتقاره إلى قيادة فعالة ومدربة، وضـعف البنية اللوجستية، وقلة الموارد المالية المخصـصـة للتسليح والتدريب، بالإضـافة إلى تدخل القيادة السياسية، وخاصـة السلطان عبد الحميد الثاني، في الشؤون العسكرية بشكل سلبي.

مع وصـول جماعة الاتحاد والترقي إلى السـلطة، وتعيين أنور باشـا وزيراً للحربية، شـهد الجيش العثماني محاولات جادة للإصـــلاح والتحديث. وكان أنور باشـــا، الذي تلقى تدريباً عســـكرياً في ألمانيا، متأثراً بالنموذج العسـكري الألماني، وسـعى إلى تطبيقه في الجيش العثماني. وتضـمنت الإصـــــلاحات التي أدخلها تحديث الهيكل التنظيمي للجيش، وتحســـين نظام التجنيد، وتعزيز التدريب، وتحديث التسليح.

في هذا السـياق، اسـتعانت الدولة العثمانية بالخبرة الألمانية في تدريب وتنظيم جيشـها. وكان من أبرز مظاهر هذا التعاون وصـــول بعثة عســـكرية ألمانية بقيادة الجنرال ليمان فون ســـاندرز إلى

إســـطنبول في أواخر عام 1913، وتوليه مهمة إعادة تنظيم وتدريب الجيش العثماني. وقد مثل هذا التعاون العسكري مع ألمانيا تحولاً استراتيجياً في السياسة العثمانية، وكان مؤشراً على تقارب العلاقات بين البلدين، الذي سيقود لاحقاً إلى تحالفهما في الحرب العالمية الأولى.

رغم هذه الجهود الإصلاحية، ظلت القوات العثمانية تعاني من نقاط ضعف هيكلية، أبرزها نقص التمويل، وضعف البنية التحتية اللوجستية، واستمرار التدخل السياسي في الشؤون العسكرية. بالإضـــافة إلى ذلك، كانت الإصـــلاحات التي أدخلها أنور باشـــا محل انتقاد من قبل بعض الضـــباط، الذين رأوا فيها تقليداً أعمى للنموذج الألماني دون مراعاة للظروف الخاصـــة بالجيش العثماني. وقد تفاقمت هذه المشـكلات بسـبب الخسـائر البشـرية والمادية الفادحة التي تكبدها الجيش في حروب البلقان، والتي لم يكن لديه الوقت الكافي للتعافي منها قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى.

- **المبحث الثاني: التوازنات الدولية وعلاقات الدولة العثمانية بالقوى الكبرى**
  - **أولاً: مكانة الدولة العثمانية في النظام الدولي في مطلع القرن العشرين**

شـــهدت مكانة الدولة العثمانية في النظام الدولي تراجعاً ملحوظاً منذ أواخر القرن الثامن عشـــر وحتى مطلع القرن العشرين. فبعد أن كانت قوة عظمى تسيطر على مساحات شاسعة من أوروبا وآسـيا وأفريقيا، وتشـكل مصـدر تهديد للقوى الأوروبية، أصـبحت في أواخر القرن التاسـع عشـر دولة ضعيفة، فقدت معظم أراضيها في أوروبا وأفريقيا، وأصبحت محط أطماع القوى الاستعمارية الأوروبية التي كانت تتنافس على اقتسام أملاكها.

في هذه الفترة، برزت ما عُرفت بـــ"المسألة الشرقية" في السياسة الدولية، وهي مصطلح يشير إلى التنافس بين القوى الأوروبية حول مصير الدولة العثمانية وكيفية تقسيم أملاكها في حال انهيارها. وقد تميز موقف القوى الأوروبية من المسـألة الشـرقية بالتناقض والازدواجية، إذ كانت تسـعى من جهة إلى إضـــعاف الدولة العثمانية واقتطاع أجزاء من أراضـــيها، ومن جهة أخرى كانت تحرص على منع انهيارها الكامل، خشـية من أن يؤدي ذلك إلى صـراع دولي واسـع النطاق حول اقتسـام تركتها.

برزت بريطانيا وروسيا كأبرز القوى المتنافسة على النفوذ في الدولة العثمانية. فروسيا، بدافع من طموحاتها التوسعية والاستراتيجية، كانت تسعى إلى الوصول إلى المياه الدافئة في البحر المتوسط عبر السيطرة على المضايق العثمانية (البوسفور والدردنيل)، وكانت تدعم الحركات القومية المسيحية في البلقان ضد الحكم العثماني. أما بريطانيا، فكانت تنظر بقلق إلى التوسع الروسي، وتخشى أن يهدد مصالحها الاستراتيجية في شرق المتوسط وطريق الهند. ولذلك، تبنت في أوقات كثيرة سياسة داعمة للدولة العثمانية، خاصة في عهد بنيامين دزرائيلي، كجزء من استراتيجيتها لاحتواء النفوذ الروسي.

أما فرنسا، فقد كانت تتمتع تاريخياً بنفوذ ثقافي واقتصادي كبير في الدولة العثمانية، وكانت مهتمة بشكل خاص بسوريا ولبنان، حيث كانت تعتبر نفسها حامية للمسيحيين الكاثوليك. في حين كانت ألمانيا، القوة الصاعدة في أوروبا منذ توحيدها في عام 1871، تسعى إلى توسيع نفوذها في الشرق وتأمين مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية في المنطقة، وقد نجحت في تعزيز علاقاتها مع الدولة العثمانية، خاصة في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، من خلال الاستثمارات الاقتصادية، وخاصة في مجال السكك الحديدية، والتعاون العسكري.

في هذا السياق المعقد من التنافس الدولي، حاولت الدولة العثمانية الحفاظ على استقلالها وسيادتها من خلال اتباع سياسة "توازن القوى"، أي استغلال التنافس بين القوى الأوروبية لصالحها، والاعتماد على قوة ضد أخرى لمنع سيطرة أي منها عليها بشكل كامل. وقد نجحت هذه السياسة في إطالة عمر الدولة، لكنها جعلتها في الوقت نفسه رهينة للسياسات والمصالح الأوروبية.

- **ثانياً: العلاقات العثمانية – الألمانية وتطورها قبيل الحرب العالمية الأولى**

شهدت العلاقات بين الدولة العثمانية وألمانيا تطوراً ملحوظاً في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، وتحولت ألمانيا تدريجياً إلى أهم حليف للدولة العثمانية من بين القوى الأوروبية. وقد بدأ هذا التقارب في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، الذي رأى في ألمانيا موازناً للنفوذ البريطاني والفرنسي والروسي في الدولة العثمانية، خاصة وأن ألمانيا، على عكس

هذه القوى، لم تكن تمتلك إرثاً من العداء التاريخي مع الدولة العثمانية، ولم تكن تطمع في السيطرة المباشرة على أراضيها.

كان من أبرز مظاهر التقارب العثماني – الألماني مشروع سكة حديد بغداد، الذي بدأ العمل به في عام 1903، وكان يهدف إلى ربط إسطنبول ببغداد والبصرة، ومن ثم بالخليج العربي. وقد مثل هذا المشروع، الذي أوكل تنفيذه إلى شركة ألمانية، أكبر استثمار أجنبي في الدولة العثمانية، وعُد رمزاً للتعاون الاقتصادي بين البلدين. كما عكس المشروع الطموحات الألمانية الاستراتيجية في المنطقة، حيث كانت برلين تسعى إلى إيجاد طريق بري يربطها بمناطق النفوذ العثماني في الشرق الأوسط، ويمكنها من منافسة النفوذ البريطاني في الهند والخليج.

بالإضافة إلى التعاون الاقتصادي، شهدت العلاقات العثمانية – الألمانية تعاوناً عسكرياً وثيقاً. فقد استعانت الدولة العثمانية بضباط ألمان لتدريب وتنظيم جيشها، وأرسلت ضباطها للتدريب في ألمانيا. وقد توج هذا التعاون العسكري، كما ذكرنا سابقاً، بوصول بعثة عسكرية ألمانية بقيادة الجنرال ليمان فون ساندرز إلى إسطنبول في نهاية عام 1913، وتكليفه بمهمة إعادة تنظيم الجيش العثماني.

تعززت العلاقات العثمانية – الألمانية بعد وصول جماعة الاتحاد والترقي إلى السلطة. فقد كان العديد من قادة الجماعة، وخاصة أنور باشا، معجبين بالنموذج الألماني في التنظيم العسكري والإداري، ورأوا في التحالف مع ألمانيا وسيلة لتحقيق أهدافهم في تحديث الدولة وتقويتها. كما أن التوجه القومي التركي الذي تبناه الاتحاديون كان متوافقاً مع النزعة القومية الألمانية، على عكس السياسات الاستعمارية البريطانية والفرنسية التي كانت تدعم القوميات غير التركية داخل الدولة العثمانية.

من جانبها، كانت ألمانيا ترى في التحالف مع الدولة العثمانية وسيلة لتعزيز نفوذها في الشرق، ومنافسة النفوذ البريطاني والفرنسي في المنطقة. كما كانت تأمل في أن يساعدها هذا التحالف في تحقيق أهدافها الاستراتيجية في حال نشوب حرب أوروبية، إذ كان من شأن دخول الدولة العثمانية الحرب إلى جانب ألمانيا أن يقسم جهود بريطانيا وفرنسا وروسيا، ويجبرها على فتح جبهات جديدة في الشرق.

- **ثالثاً: العلاقات العثمانية مع دول الوفاق (بريطانيا، فرنسا، روسيا)**

على النقيض من العلاقات المتطورة مع ألمانيا، شـهدت علاقات الدولة العثمانية مع دول الوفاق (بريطانيا، فرنسا، روسيا) تدهوراً ملحوظاً في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى، وذلك نتيجة لمجموعة من العوامل التاريخية والسياسية.

روسـيا، على وجه الخصـوص، كانت تعتبر العدو التقليدي للدولة العثمانية. فقد خاض البلدان سلسلة من الحروب العنيفة على مدى قرون، وكانت موسكو تطمع في السيطرة على المضايق العثمانية (البوسفور والدردنيل) للوصول إلى المياه الدافئة في البحر المتوسط. كما كانت تدعم الحركات القومية السلافية والمسيحية في البلقان ضد الحكم العثماني، وتروج لنفسها كحامية للمسيحيين الأرثوذكس في الدولة العثمانية. وقد أدت هذه السياسة الروسية إلى خسارة الدولة العثمانية لمعظم أراضيها في البلقان خلال القرن التاسع عشر.

أما بريطانيا، فقد كانت تاريخياً من الدول الداعمة للدولة العثمانية، كجزء من سياستها لاحتواء النفوذ الروسي. لكن هذا الموقف البريطاني شهد تحولاً تدريجياً في نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين. فمن ناحية، كان التقارب العثماني مع ألمانيا، العدو الرئيسي لبريطانيا في أوروبا، مصدر قلق للساسة البريطانيين. ومن ناحية أخرى، كانت مصالح بريطانيا الاستعمارية في الشرق، وخاصة في مصر وقبرص وشرق أفريقيا، تتعارض مع المصالح العثمانية، مما أدى إلى توترات متزايدة بين الطرفين.

فرنسا، بدورها، كانت تتمتع بنفوذ ثقافي واقتصادي كبير في الدولة العثمانية، وكانت تعتبر نفسها الحامية للمسيحيين الكاثوليك في الشرق. لكن سياساتها الاستعمارية، وخاصة احتلالها للجزائر وتونس، اللتين كانتا تحت السيادة العثمانية الاسمية، خلقت توتراً في العلاقات بين البلدين. كما أن النفوذ الاقتصادي الفرنسي في الدولة العثمانية، وخاصة من خلال إدارة الديون العثمانية، كان يُنظر إليه بحذر من قبل القوميين الأتراك.

- **المبحث الثالث: أسباب دخول الدولة العثمانية الحرب**
  - **أولاً: العوامل الداخلية المؤثرة في قرار الحرب**

كان لقرار الدولة العثمانية بالدخول في الحرب العالمية الأولى إلى جانب دول المركز (ألمانيا والنمسا–المجر) أبعاد داخلية متعددة، تتعلق بالوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة في ذلك الوقت.

من الناحية السياسية، كانت جماعة الاتحاد والترقي، التي سيطرت على مقاليد الحكم في الدولة العثمانية منذ عام 1913، تواجه تحديات كبيرة في شرعيتها وقدرتها على الحكم. فعلى الرغم من نجاحها في السيطرة على مؤسسات الدولة، كانت الجماعة تواجه معارضة داخلية قوية من قبل التيارات السياسية المنافسة، خاصة حزب الحرية والائتلاف، ومن قبل العناصر المحافظة والدينية التي كانت ترفض سياساتها العلمانية والقومية.

في ظل هذه التحديات، رأى بعض قادة الاتحاد والترقي، وخاصة أنور باشا، في الحرب فرصة لتوحيد الشعب العثماني خلف الحكومة، واستعادة الهيبة المفقودة للدولة، والتخلص من المعارضة الداخلية تحت ذريعة حالة الحرب. كما أن النزعة القومية التركية التي تبناها الاتحاديون كانت تدفعهم نحو سياسات توسعية وحربية، في محاولة لاستعادة "أمجاد" الإمبراطورية السابقة، واستعادة الأراضي التي فقدتها في حروب البلقان.

من الناحية الاقتصادية، كان الاقتصاد العثماني يعاني من أزمات متلاحقة نتيجة للديون الخارجية المتراكمة، والتبعية الاقتصادية للدول الأوروبية، والضغوط التي فرضتها الحروب السابقة. وفي هذا السياق، رأى بعض الساسة العثمانيين في الحرب فرصة للتخلص من القيود الاقتصادية التي فرضتها الدول الأوروبية على الدولة العثمانية، وخاصة نظام الامتيازات الأجنبية (الكابيتولاسيونات) وإدارة الديون العثمانية. وبالفعل، أعلنت الحكومة العثمانية في سبتمبر 1914، قبل دخولها الحرب رسمياً، إلغاء الامتيازات الأجنبية من جانب واحد، في خطوة استفزازية تجاه الدول الأوروبية.

من الناحية الاجتماعية، كانت الدولة العثمانية تشهد تحولات عميقة في بنيتها الاجتماعية وهويتها الثقافية. فمن ناحية، كانت سياسات "التتريك" التي تبناها الاتحاديون تثير استياء

العناصر غير التركية، خاصة العرب، مما هدد بتفكك الإمبراطورية على أسس عرقية. ومن ناحية أخرى، كانت الهوية الإسلامية للدولة، التي ظلت عنصراً أساسياً في شرعيتها لقرون، تتعرض لتحديات من التيارات العلمانية والقومية. في هذا السياق، رأى بعض الساسة العثمانيين في الحرب فرصة لإعادة تأكيد الهوية الإسلامية للدولة من خلال إعلان "الجهاد" ضد الدول المسيحية، مما قد يساعد في توحيد المسلمين، داخل الدولة وخارجها، خلف قيادتها.

بالإضافة إلى هذه العوامل، كان هناك أيضاً دور للشخصيات القيادية في اتخاذ قرار الحرب. فقد كان "الثلاثي" الذي سيطر على الحكم في الدولة العثمانية (طلعت، أنور، جمال) من المؤيدين بقوة للتحالف مع ألمانيا ودخول الحرب إلى جانبها. وكان أنور باشا، على وجه الخصوص، متحمساً للحرب، متأثراً بتفكيره العسكري وإعجابه بألمانيا وثقته بقدرتها على الانتصار في الحرب. وقد استخدم نفوذه كوزير للحربية للدفع نحو قرار الحرب، متجاوزاً في كثير من الأحيان معارضة أو تردد شخصيات أخرى في القيادة العثمانية، بما في ذلك السلطان محمد رشاد الخامس والصدر الأعظم (رئيس الوزراء) سعيد حليم باشا.

- **ثانياً: المطامع العثمانية في استعادة الأراضي المفقودة**

شكل الطموح في استعادة الأراضي التي فقدتها الدولة العثمانية في الحروب السابقة، وخاصة في حروب البلقان (1912–1913)، عاملاً مهماً في قرار الدولة بالدخول في الحرب العالمية الأولى. فقد مثلت هذه الحروب صدمة كبيرة للوعي العثماني، إذ فقدت الدولة خلالها معظم أراضيها المتبقية في أوروبا، بما في ذلك أدرنة (ثاني أهم مدينة في الدولة بعد إسطنبول) التي استعادتها لاحقاً، بالإضافة إلى خسائر بشرية ومادية فادحة، واضطرار مئات الآلاف من المسلمين للنزوح من البلقان إلى الأناضول.

كان لهذه الخسائر وقع نفسي وسياسي عميق على النخبة السياسية والعسكرية العثمانية، وخاصة قادة الاتحاد والترقي الذين وصلوا إلى السلطة على وعد بإعادة أمجاد الدولة وإصلاحها. وقد تولد لدى هؤلاء القادة، وخاصة أنور باشا، شعور بضرورة "الثأر" واستعادة ما اعتبروه الأراضي العثمانية المغتصبة. وكانت الحرب العالمية الأولى، في نظرهم، فرصة تاريخية لتحقيق هذا

الهدف، خاصة وأن معظم دول البلقان التي استولت على الأراضي العثمانية كانت إما متحالفة مع دول الوفاق (كصربيا واليونان) أو محايدة (كبلغاريا في بداية الحرب).

لم تقتصر المطامع العثمانية على استعادة الأراضي المفقودة في البلقان، بل امتدت أيضاً إلى مناطق أخرى. فقد كانت قيادة الاتحاد والترقي تطمح إلى استعادة السيطرة على مصر، التي كانت تحت الاحتلال البريطاني منذ عام 1882، وقبرص، التي كانت تحت السيطرة البريطانية منذ عام 1878، وطرابلس الغرب (ليبيا)، التي فقدتها لصالح إيطاليا في عام 1912. كما كانت تطمح إلى توسيع نفوذها في القوقاز على حساب روسيا، في إطار الأيديولوجية "الطورانية" التي تبناها بعض قادة الاتحاد والترقي، والتي كانت تدعو إلى توحيد الشعوب التركية في آسيا الوسطى والقوقاز تحت الراية العثمانية.

كان لهذه المطامع التوسعية تأثير كبير على الاستراتيجية العسكرية العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى. فقد قاد أنور باشا شخصياً حملة عسكرية طموحة في شرق الأناضول ضد القوات الروسية في شتاء 1914–1915، بهدف استعادة المناطق التي فقدتها الدولة العثمانية لصالح روسيا في الحروب السابقة، والتوسع في القوقاز. كما شنت القوات العثمانية هجوماً على قناة السويس في مصر في أوائل عام 1915، في محاولة لطرد البريطانيين من مصر واستعادتها تحت السيادة العثمانية.

غير أن هذه المطامع التوسعية اصطدمت بواقع القدرات العسكرية المحدودة للدولة العثمانية، وبالتفوق العسكري والاقتصادي لدول الوفاق. فقد فشلت الحملة العثمانية في القوقاز بشكل ذريع، وتكبدت القوات العثمانية خسائر فادحة في معركة ساريكاميش في شتاء 1914–1915، كما فشل الهجوم على قناة السويس. وقد كان لهذه الإخفاقات العسكرية المبكرة تأثير سلبي على مسار الحرب العثمانية، إذ اضطرت القيادة العثمانية إلى اتخاذ موقف دفاعي في معظم الجبهات في المراحل اللاحقة من الحرب، مما قلل من فرص تحقيق أهدافها التوسعية.

- **ثالثاً: تأثير شخصية أنور باشا ودوره في قرار دخول الحرب**

كان لشخصية إسماعيل أنور باشا (1881–1922)، وزير الحربية في الحكومة العثمانية ومن أبرز قادة حزب الاتحاد والترقي، دور محوري في قرار الدولة العثمانية بالدخول في الحرب

العالمية الأولى إلى جانب ألمانيا. فقد كان أنور من أشد المؤيدين للتحالف مع ألمانيا، ومن أكثر الشخصيات نفوذاً في صنع القرار العثماني في تلك الفترة الحرجة من تاريخ الدولة.

نشأ أنور باشا في عائلة عسكرية، وتلقى تعليمه في المدارس العسكرية العثمانية، حيث عُرف بذكائه وطموحه. وكان من الضباط الشباب الذين شاركوا في ثورة 1908 التي أجبرت السلطان عبد الحميد الثاني على إعادة العمل بالدستور. وقد اكتسب شهرة واسعة وشعبية كبيرة بعد دوره في استعادة أدرنة من البلغار في عام 1913، مما جعله يلقب بـ"بطل أدرنة". وفي يناير 1914، عُين وزيراً للحربية، وأصبح واحداً من أقوى ثلاث شخصيات في الحكومة العثمانية، إلى جانب طلعت باشا (وزير الداخلية) وجمال باشا (وزير البحرية).

كان أنور باشا معجباً بشدة بألمانيا ونظامها العسكري والسياسي. وقد قضى فترة من حياته في برلين كملحق عسكري، وتلقى تدريباً عسكرياً في ألمانيا، مما عزز إعجابه بها وثقته بقدراتها العسكرية. كما كان متأثراً بالفكر القومي التركي والأيديولوجية "الطورانية" التي كانت تدعو إلى توحيد الشعوب التركية في آسيا الوسطى والقوقاز، وكان يرى في ألمانيا حليفاً طبيعياً لتحقيق هذه الأهداف القومية.

- **الفصل الثاني: المشاركة العثمانية في الحرب العالمية الأولى**
- **المبحث الأول: التحالف العثماني مع ألمانيا والنمسا–المجر**
  - **أولاً: معاهدة التحالف السري بين الدولة العثمانية وألمانيا (2 أغسطس 1914)**

شكلت معاهدة التحالف السري بين الدولة العثمانية وألمانيا، التي وُقعت في 2 أغسطس 1914، نقطة تحول محورية في تاريخ الدولة العثمانية، إذ مهدت الطريق لدخولها الحرب العالمية الأولى إلى جانب دول المركز، وكان لها تداعيات بعيدة المدى على مستقبل الدولة ومصير شعوبها.

وقع المعاهدة من الجانب العثماني الصدر الأعظم (رئيس الوزراء) سعيد حليم باشا ووزير الحربية أنور باشا، ومن الجانب الألماني السفير الألماني في إسطنبول هانس فون فانجنهايم. وقد تمت المفاوضات والتوقيع في سرية تامة، دون علم أو موافقة الحكومة العثمانية بأكملها، ودون عرضها على البرلمان كما ينص الدستور العثماني، مما يعكس مدى تركز السلطة في أيدي قلة من القادة الاتحاديين، وخاصة أنور باشا.

نصت المعاهدة على عدة بنود أساسية، منها:

1. التزام الدولة العثمانية بالتحالف مع ألمانيا في حال تدخل روسيا في النزاع النمساوي–الصربي، الذي كان قد اندلع مؤخراً بسبب اغتيال ولي عهد النمسا في سراييفو.
2. تعهد ألمانيا بمساعدة الدولة العثمانية عسكرياً وسياسياً، وحماية أراضيها من أي هجوم خارجي.
3. بقاء البعثة العسكرية الألمانية في الدولة العثمانية، ومنحها نفوذاً فعالاً في القيادة العسكرية العثمانية.
4. وعود ألمانية بدعم الدولة العثمانية في قضايا مثل إلغاء الامتيازات الأجنبية، وتعديل حدودها الشرقية مع إيران، والحصول على بعض جزر بحر إيجه.

كانت هذه المعاهدة، في جوهرها، انعكاساً لقوة النفوذ الألماني في الدولة العثمانية، وللتوجه الشخصي لبعض قادة الاتحاد والترقي، وخاصة أنور باشا، نحو التحالف مع ألمانيا. وقد عكست أيضاً حالة اليأس والعزلة التي وصلت إليها الدولة العثمانية في المسرح الدولي، إذ رأت في التحالف مع ألمانيا، القوة الصاعدة في أوروبا، فرصتها الأخيرة للبقاء ولاستعادة قوتها المفقودة.

في الوقت نفسه، كانت المعاهدة تعكس المصالح الاستراتيجية الألمانية في الشرق. فقد كانت برلين تدرك أن دخول الدولة العثمانية الحرب إلى جانبها سيشكل ضغطاً كبيراً على خصومها، وخاصة روسيا وبريطانيا. فمن ناحية، كان من شأن فتح جبهة في القوقاز أن يشتت الجهد العسكري الروسي ويخفف الضغط على الجبهة الشرقية الأوروبية. ومن ناحية أخرى، كان من شأن تهديد قناة السويس وطرق المواصلات البريطانية إلى الهند والشرق الأقصى أن يضعف الموقف البريطاني في الحرب.

رغم توقيع المعاهدة في 2 أغسطس 1914، لم تدخل الدولة العثمانية الحرب فوراً، بل ظلت تعلن حيادها رسمياً لعدة أشهر. وكان لهذا التأخير أسباب متعددة، منها تردد بعض أعضاء الحكومة العثمانية، وخاصة الصدر الأعظم سعيد حليم باشا، في دخول الحرب قبل التأكد من استعداد الدولة العسكري والاقتصادي. كما كان هناك توجه ألماني لتأخير دخول الدولة العثمانية

الحرب، حتى تتمكن القوات الألمانية من تحقيق انتصارات سريعة في الغرب، ثم توجيه الجهد العثماني نحو الجبهة الروسية.

خلال هذه الفترة الانتقالية، اتخذت الدولة العثمانية عدة خطوات استفزازية تجاه دول الوفاق، مثل إلغاء الامتيازات الأجنبية (الكابيتولاسيونات) من جانب واحد في سبتمبر 1914، وإغلاق المضايق (البوسفور والدردنيل) أمام الملاحة الدولية، وقبول السفينتين الألمانيتين "جوبن" و"برسلاو" في مياهها وإدخالهما في أسطولها. وقد أثارت هذه الخطوات غضب دول الوفاق، وخاصة بريطانيا، التي بدأت تستعد لاحتمال دخول الدولة العثمانية الحرب ضدها.

أدى الهجوم البحري الذي شنته السفن العثمانية، بقيادة الأدميرال الألماني سوشون، على الموانئ الروسية في البحر الأسود في 29 أكتوبر 1914، إلى دخول الدولة العثمانية الحرب بشكل رسمي، بعد أن أعلنت روسيا الحرب عليها في 2 نوفمبر، وتبعتها بريطانيا وفرنسا في 5 نوفمبر. وقد حاول الصدر الأعظم سعيد حليم باشا، وبعض الوزراء، تبرير الهجوم البحري على أنه خطأ غير مقصود، وتجنب الدخول في الحرب، لكن دول الوفاق رفضت هذه التبريرات، معتبرة العثمانيين حلفاء فعليين لألمانيا.

وهكذا، دفعت معاهدة التحالف السري مع ألمانيا الدولة العثمانية إلى حرب لم تكن مستعدة لها تماماً، ولم تكن فيها المصالح العثمانية واضحة أو محددة بشكل جيد. وقد كان لهذا القرار، الذي اتخذته قلة من القادة الاتحاديين، تداعيات كارثية على الدولة العثمانية، إذ أدى في النهاية إلى هزيمتها وتفككها وزوالها من الخريطة السياسية.

- **ثانياً: دعم ألمانيا للجيش العثماني: البعثة العسكرية الألمانية**

مثل الدعم العسكري الألماني للجيش العثماني، وخاصة من خلال البعثة العسكرية الألمانية، أحد أبرز مظاهر التعاون بين البلدين في الفترة التي سبقت وأثناء الحرب العالمية الأولى. وقد كان لهذا الدعم تأثير كبير على قدرات الجيش العثماني وأدائه في الحرب، وعلى القرارات الاستراتيجية للقيادة العسكرية العثمانية.

بدأ التعاون العسكري العثماني – الألماني في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، الذي استعان بضباط ألمان لتدريب وتنظيم الجيش العثماني، في إطار جهوده لتحديث القوات المسلحة وتعزيز

قدراتها. وقد توسع هذا التعاون في عهد الاتحاديين، الذين كانوا معجبين بالنموذج العسكري الألماني، وخاصة بعد الهزائم التي منيت بها القوات العثمانية في حروب البلقان (1912–1913).

في نوفمبر 1913، وصلت بعثة عسكرية ألمانية كبيرة بقيادة الجنرال أوتو ليمان فون ساندرز إلى إسطنبول، بناءً على طلب من الحكومة العثمانية. وقد تضمنت البعثة عشرات من الضباط الألمان ذوي الخبرة في مختلف فروع القوات المسلحة، وتم تكليفها بمهمة إعادة تنظيم وتدريب الجيش العثماني وفق النموذج الألماني.

أثار وصول البعثة الألمانية وتعيين ليمان فون ساندرز قائداً للجيش العثماني الأول في إسطنبول قلقاً كبيراً لدى دول الوفاق، وخاصة روسيا، التي اعتبرت ذلك تهديداً لمصالحها الاستراتيجية في المضايق (البوسفور والدردنيل). وقد أدت هذه الأزمة، التي عُرفت باسم "أزمة ليمان فون ساندرز"، إلى حل وسط تمثل في تعيين ليمان فون ساندرز مفتشاً عاماً للجيش العثماني، بدلاً من قائد للجيش الأول.

رغم هذا التغيير الشكلي، استمر نفوذ البعثة الألمانية في الجيش العثماني في التزايد، خاصة مع دعم أنور باشا، وزير الحربية، لها. وقد أدخلت البعثة إصلاحات عميقة في الهيكل التنظيمي للجيش، وفي أساليب التدريب والتسليح، في محاولة لجعله أكثر كفاءة وفعالية وفق النموذج الألماني. كما تم إرسال المزيد من الضباط العثمانيين للتدريب في ألمانيا، وتسليح الجيش العثماني بالأسلحة الألمانية.

مع اندلاع الحرب العالمية الأولى وتوقيع معاهدة التحالف السري بين الدولة العثمانية وألمانيا، توسع دور البعثة العسكرية الألمانية، وأصبح الضباط الألمان يشغلون مناصب قيادية مهمة في الجيش العثماني. فعلى سبيل المثال، أصبح الأدميرال سوشون قائداً للأسطول العثماني، وشغل الضباط الألمان مناصب قيادية في معظم فرق الجيش العثماني، وتولوا مسؤوليات التخطيط والإشراف على العمليات العسكرية.

كان لهذا النفوذ الألماني المتزايد في الجيش العثماني تأثير مزدوج. فمن ناحية، ساهم في تحسين مستوى التدريب والتنظيم، وفي تعزيز قدرات بعض الوحدات، وخاصة القوات المكلفة بالدفاع عن

المضـــايق وشـــبه جزيرة غاليبولي، التي صـــمدت أمام الهجوم البريطاني–الفرنســـي في عامي 1915–1916. ومن ناحية أخرى، أدى أحياناً إلى اتخاذ قرارات استراتيجية لا تتناسب مع واقع القوات العثمانية وظروفها، بل تخدم بالدرجة الأولى المصالح الألمانية في الحرب.

من أبرز الأمثلة على ذلك، الحملة العســكرية التي قادها أنور باشــا، بدعم من المســتشــارين الألمان، في شرق الأناضول ضد القوات الروسية في شتاء 1914–1915، والتي انتهت بكارثة في معركة ســاريكاميش، حيث فُقدت عشــرات الآلاف من الجنود العثمانيين بســبب البرد والجوع والأمراض، أكثر مما فُقد في المعارك نفســها. وقد كان الهدف من هذه الحملة، من وجهة النظر الألمانية، تخفيف الضــغط الروســي على الجبهة الشــرقية الأوروبية، دون اعتبار كافٍ للظروف الجغرافية والمناخية القاسية في المنطقة، ولحالة القوات العثمانية وتجهيزاتها.

بالإضــافة إلى البعثة العســكرية، قدمت ألمانيا دعماً مادياً وتقنياً للجيش العثماني خلال الحرب، تمثل في شحنات من الأسلحة والذخائر، وقروض مالية، ومعدات عسكرية متنوعة. كما ساعدت في تحسين شبكة المواصـلات، وخاصـة السكك الحديدية، لتسـهيل نقل القوات والإمدادات. غير أن هذا الدعم ظل محدوداً بسبب الصعوبات اللوجستية في نقل المعدات والأسلحة من ألمانيا إلى الدولة العثمانية، خاصـــة بعد دخول بلغاريا الحرب إلى جانب دول المركز في أكتوبر 1915، حيث أصبح هناك ممر بري مباشر بين البلدين.

رغم هذا الدعم، ظل الجيش العثماني يعاني من نقص في المعدات الحديثة، وخاصـــة المدفعية الثقيلة والطائرات والدبابات، التي كانت ألمانيا تحتفظ بها بالدرجة الأولى لاســـتخدامها على الجبهات الأوروبية. كما أن التفاوت الثقافي واللغوي بين الضـــباط الألمان والجنود العثمانيين، ومحدودية موارد الدولة العثمانية، كانت تحد من فعالية هذا التعاون العسكري.

مع تدهور الوضـع العسـكري لدول المركز في عام 1918، وخاصـة بعد انهيار الجبهة البلغارية في ســبتمبر 1918، بدأ الدعم الألماني للجيش العثماني يتناقص تدريجياً، مع انســحاب العديد من الضـباط الألمان وتركيز ألمانيا على الدفاع عن أراضـيها. وقد سـارعت الدولة العثمانية، التي كانت تواجه هجمات على عدة جبهات، إلى طلب هدنة من دول الوفاق، توجت بتوقيع هدنة مودروس في 30 أكتوبر 1918، التي أنهت مشاركتها في الحرب.

- **ثالثاً: خطة اقتصادية وسياسية: الوعود الألمانية للدولة العثمانية**

لم يقتصر التعاون العثماني – الألماني على الجانب العسكري، بل شمل أيضاً جوانب اقتصادية وسياسية مهمة. فقد قدمت ألمانيا للدولة العثمانية وعوداً عديدة في هذه المجالات، سعياً لإقناعها بالدخول في الحرب إلى جانبها، ولضمان استمرار دعمها خلال الحرب.

من الناحية الاقتصادية، وعدت ألمانيا الدولة العثمانية بدعم استقلالها الاقتصادي، ومساعدتها في التخلص من القيود التي فرضتها الدول الأوروبية عليها، وخاصة نظام الامتيازات الأجنبية (الكابيتولاسيونات) وإدارة الديون العثمانية. وبالفعل، أعلنت الحكومة العثمانية في سبتمبر 1914، بدعم ألماني، إلغاء الامتيازات الأجنبية من جانب واحد، في خطوة رمزية لاستعادة السيادة الاقتصادية.

كما وعدت ألمانيا بمساعدة الدولة العثمانية في تطوير بنيتها التحتية وتحديث اقتصادها، وخاصة من خلال استكمال مشروع سكة حديد بغداد، الذي كان أكبر مشروع اقتصادي مشترك بين البلدين. وقد تضمنت هذه الوعود أيضاً قروضاً مالية لدعم الاقتصاد العثماني خلال الحرب، وتسهيلات تجارية، ومساعدات في مجالات مثل الزراعة والصناعة والتعدين.

من الناحية السياسية، وعدت ألمانيا بدعم الدولة العثمانية في استعادة بعض الأراضي التي فقدتها في الحروب السابقة، وفي تعديل حدودها بما يتناسب مع مصالحها. وقد تضمنت هذه الوعود إمكانية استعادة بعض الجزر في بحر إيجه التي استولت عليها اليونان في حروب البلقان، وتعديل الحدود الشرقية مع إيران لصالح الدولة العثمانية، والحصول على مكاسب إقليمية في القوقاز على حساب روسيا في حال انتصار دول المركز في الحرب.

كما وعدت ألمانيا بدعم نفوذ الدولة العثمانية في العالم الإسلامي، وتعزيز مكانة الخلافة العثمانية، في إطار استراتيجيتها لتحريض المسلمين في المستعمرات البريطانية والفرنسية والروسية على الثورة ضد حكامهم. وقد تجلى ذلك في دعمها لإعلان "الجهاد" الذي أصدره السلطان محمد رشاد الخامس في نوفمبر 1914، بصفته خليفة للمسلمين، ضد دول الوفاق.

بالإضافة إلى ذلك، وعدت ألمانيا بالعمل على إنهاء عزلة الدولة العثمانية الدولية، ودمجها في النظام الأوروبي كقوة معترف بها، في حال انتصار دول المركز في الحرب. وكان هذا أمراً مهماً

للقيادة العثمانية، التي كانت تسعى إلى تجاوز صورة "الرجل المريض في أوروبا" التي لازمت الدولة العثمانية في السياسة الدولية.

رغم جاذبية هذه الوعود، كان هناك شك كبير في قدرة ألمانيا على الوفاء بها، خاصة في ضوء التوازنات الدولية المعقدة وتشابك المصالح. كما أن هناك دلائل على أن الألمان أنفسهم كانوا يدركون صعوبة تحقيق بعض هذه الوعود، وأنهم كانوا يستخدمونها بشكل أساسي كأدوات للضغط والإقناع.

في الواقع، لم تستطع ألمانيا الوفاء بمعظم هذه الوعود، سواء بسبب هزيمتها في الحرب، أو بسبب تعارض بعضها مع مصالحها أو مصالح حلفائها. فعلى سبيل المثال، رغم الوعود الألمانية بدعم استقلال الدولة العثمانية الاقتصادي، استمرت الشركات الألمانية في الاستفادة من الامتيازات الاقتصادية في الدولة العثمانية، وفي السيطرة على قطاعات اقتصادية استراتيجية، مثل السكك الحديدية والتعدين.

كما أن الدعم المالي الألماني للدولة العثمانية خلال الحرب كان محدوداً، وغالباً ما كان مشروطاً بتحقيق أهداف عسكرية أو سياسية محددة. وقد زاد هذا من الضغوط على الاقتصاد العثماني المنهك أصلاً، وساهم في تفاقم التضخم والنقص في السلع الأساسية، مما أثر سلباً على الحياة اليومية للسكان، وأضعف الدعم الشعبي للحرب.

من الناحية السياسية، لم تكن ألمانيا دائماً داعمة للطموحات العثمانية. فعلى سبيل المثال، في معاهدة برست–ليتوفسك مع روسيا البلشفية في مارس 1918، تجاهلت ألمانيا إلى حد كبير المطالب العثمانية في القوقاز، وركزت على مصالحها الخاصة. كما أن محاولاتها لتحريض المسلمين في المستعمرات البريطانية والفرنسية والروسية على الثورة، من خلال دعم "الجهاد" العثماني، لم تحقق النجاح المأمول.

وهكذا، فإن الوعود الاقتصادية والسياسية الألمانية للدولة العثمانية، رغم أهميتها في دفع القيادة العثمانية نحو الدخول في الحرب إلى جانب ألمانيا، كانت محدودة الفعالية والنتائج. وقد أثبتت الأحداث لاحقاً أن التحالف مع ألمانيا، بالرغم من هذه الوعود، كان له تداعيات سلبية كبيرة على

الدولة العثمانية، إذ أدى إلى هزيمتها في الحرب، وإلى فرض شروط قاسية عليها في معاهدات السلام، وفي النهاية إلى تفككها وزوالها من الخريطة السياسية.

- **رابعاً: إعلان الجهاد: استراتيجية عثمانية–ألمانية مشتركة**

شكل إعلان "الجهاد" ضد دول الوفاق (بريطانيا، فرنسا، روسيا) أحد أبرز مظاهر التعاون الاستراتيجي بين الدولة العثمانية وألمانيا في الحرب العالمية الأولى. وقد كان هذا الإعلان نتاج تلاقي مصالح البلدين: فمن ناحية، سعت القيادة العثمانية إلى استغلال مكانة السلطان كخليفة للمسلمين لحشد الدعم الإسلامي خلف الحرب، ومن ناحية أخرى، رأت ألمانيا في هذا الإعلان أداة لإضعاف خصومها من خلال تحريض المسلمين في مستعمراتهم على الثورة.

في 11 نوفمبر 1914، بعد أيام قليلة من دخول الدولة العثمانية الحرب رسمياً، أصدر السلطان محمد رشاد الخامس، بصفته خليفة للمسلمين، فتوى الجهاد التي أعدها شيخ الإسلام مصطفى خيري أفندي. وقد وقع على هذه الفتوى 28 عالماً من كبار علماء الدين المسلمين في الدولة العثمانية، في محاولة لإضفاء الشرعية الدينية عليها ولتعزيز تأثيرها في العالم الإسلامي.

دعت الفتوى المسلمين في جميع أنحاء العالم للقيام بـ"الجهاد" ضد بريطانيا وفرنسا وروسيا، معتبرة أن هذه الدول تضطهد المسلمين وتسعى للقضاء على الإسلام. كما اعتبرت أن القتال ضد هذه الدول واجب ديني على كل مسلم قادر، سواء كان من رعايا الدولة العثمانية أو من غيرهم. وقد استثنت الفتوى النمسا–المجر وألمانيا من هذا الجهاد، بل اعتبرتهما "دولتين صديقتين للإسلام والمسلمين"، مما يعكس التحالف السياسي بين هذه الدول والدولة العثمانية.

كانت الاستراتيجية الألمانية وراء دعم إعلان الجهاد واضحة: فقد كانت ألمانيا تأمل في أن يؤدي هذا الإعلان إلى اندلاع ثورات إسلامية في المستعمرات البريطانية والفرنسية والروسية، وخاصة في الهند وشمال أفريقيا والقوقاز، مما يشتت جهود دول الوفاق ويضعف موقفها في الحرب. وقد خصصت ألمانيا موارد كبيرة لدعم هذه الاستراتيجية، من خلال تمويل حملات دعائية واسعة، وإنشاء "معسكر الجهاد" في برلين لتدريب الأسرى المسلمين من الجيوش المعادية على نشر دعاية الجهاد، وإرسال عملاء ومبعوثين إلى مناطق مختلفة من العالم الإسلامي لتحريض المسلمين على الثورة.

- **المبحث الثاني: أبرز المعارك والجبهات التي خاضتها الدولة العثمانية**
  - **أولاً: جبهة القوقاز وحملة ساريكاميش**

تُعد جبهة القوقاز واحدة من أهم الجبهات التي خاضـــت فيها الدولة العثمانية معاركها خلال الحرب العالمية الأولى، وكانت حملة ســاريكاميش أبرز وأكثر هذه المعارك مأســاوية. فقد كانت هذه الجبهة ذات أهمية اســـتراتيجية كبيرة للدولة العثمانية وحليفتها ألمانيا، إذ كانت تمثل خط المواجهة المباشر مع الإمبراطورية الروسية، العدو التقليدي للدولة العثمانية.

بدأت العمليات العســـكرية في جبهة القوقاز في أواخر عام 1914، بعد دخول الدولة العثمانية الحرب رسمياً. وكان أنور باشا، وزير الحربية العثماني، متحمساً بشدة لشن هجوم واسع النطاق ضــد القوات الروســية في القوقاز، مدفوعاً بطموحاته الشــخصــية والســياســية، وبالأيديولوجية "الطورانية" التي كان يتبناها، والتي كانت تدعو إلى توحيد الشــعوب التركية في آســيا الوســطى والقوقاز تحت الراية العثمانية.

تمثلت استراتيجية أنور باشا في تنفيذ هجوم مفاجئ ومتزامن من عدة محاور على القوات الروسية في شــرق الأناضــول، بهدف تطويقها والقضــاء عليها، ومن ثم التقدم نحو ســاريكاميش، المدينة الاستراتيجية التي كانت تمثل مركزاً لوجستياً مهماً للقوات الروسية. وكان أنور باشا يأمل في أن يؤدي نجاح هذه الحملة إلى إضـعاف الجبهة الروسـية في القوقاز، وتخفيف الضـغط عن حليفته ألمانيا في الجبهة الشرقية الأوروبية، وربما فتح الطريق نحو توسع عثماني في آسيا الوسطى.

قاد أنور باشا الحملة بنفسه، على رأس الجيش العثماني الثالث، الذي كان يضم نحو 118,000 جندي. وبدأ الهجوم في 22 ديسمبر 1914، في ظروف مناخية قاسية للغاية، مع درجات حرارة وصلت إلى 30 درجة مئوية تحت الصفر، وعواصف ثلجية عنيفة. وقد واجهت القوات العثمانية صـــعوبات هائلة في التقدم عبر الجبال الوعرة والمناطق المغطاة بالثلوج، مع نقص حاد في الإمدادات والمعدات الملائمة للقتال في مثل هذه الظروف.

بالرغم من الدفاع الروســـي القوي، تمكنت بعض الوحدات العثمانية من تحقيق تقدم أولي، والوصول إلى مشارف ساريكاميش. لكن سرعان ما بدأت القوات الروسية، بقيادة الجنرال نيكولاي

يودينيتش، في شن هجمات مضادة، مستفيدة من معرفتها بالتضاريس ومن خطوط إمداد أفضل. وبحلول أوائل يناير 1915، كانت الحملة العثمانية قد تحولت إلى كارثة.

تكبدت القوات العثمانية خسائر فادحة، قُدرت بنحو 90,000 جندي، معظمهم لم يموتوا في ساحة المعركة، بل بسبب البرد القارس والتجمد والجوع والأمراض، وخاصة التيفوس. وكان من بين القتلى العديد من الضباط المدربين، الذين كانت الدولة العثمانية في أمس الحاجة إليهم. وقد اضطر أنور باشا، الذي كاد يفقد حياته في الحملة، إلى الانسحاب، تاركاً وراءه جيشاً مدمراً ومعنويات محطمة.

كان لهزيمة ساريكاميش تداعيات بعيدة المدى على مسار الحرب العثمانية وعلى أوضاع الدولة العثمانية بشكل عام:

1. عسكرياً، أضعفت الهزيمة الجيش العثماني بشكل كبير، وحرمته من قوات كان في أمس الحاجة إليها في جبهات أخرى. كما مكنت الروس من الاحتفاظ بالمبادرة في جبهة القوقاز، وشن هجمات لاحقة أدت إلى احتلال مناطق واسعة من شرق الأناضول، بما في ذلك أرضروم وطرابزون وإرزنجان.
2. سياسياً، أدت الهزيمة إلى إضعاف مكانة أنور باشا داخل القيادة العثمانية، وإن ظل محتفظاً بمنصبه كوزير للحربية. كما أدت إلى تزايد الانتقادات لسياسات حكومة الاتحاد والترقي، وخاصة قرارها بالدخول في الحرب إلى جانب ألمانيا.
3. اجتماعياً، كان للهزيمة آثار مدمرة على المجتمع في شرق الأناضول، حيث أدت إلى تهجير واسع النطاق للسكان المدنيين، وتفشي الأمراض والمجاعات، وتصاعد التوترات الإثنية والدينية بين المسلمين والمسيحيين، وخاصة الأرمن.

وفي إطار هذا التوتر الإثني والديني المتصاعد، وفي ظل الخوف من "خيانة" محتملة من قبل الأرمن الذين كان بعضهم يتعاون مع القوات الروسية، اتخذت الحكومة العثمانية في أبريل 1915 قراراً بترحيل السكان الأرمن من مناطق شرق الأناضول إلى الأراضي العثمانية في سوريا والعراق. وقد أدت عمليات الترحيل هذه، التي عُرفت لاحقاً باسم "المذابح الأرمنية" أو "الإبادة

الأرمنية"، إلى مقتل مئات الآلاف من الأرمن، في واحدة من أكبر المآسي الإنسانية في القرن العشرين.

وعلى الرغم من استعادة الدولة العثمانية لبعض المناطق التي احتلتها روسيا في شرق الأناضول بعد الثورة البلشفية في عام 1917 وانسحاب روسيا من الحرب، إلا أن الدمار الذي لحق بالمنطقة وبالجيش العثماني كان هائلاً ولا يمكن إصلاحه. وقد أسهمت هذه الكارثة، إلى جانب الهزائم في جبهات أخرى، في تسريع انهيار الدولة العثمانية وتفككها في نهاية الحرب.

- **ثانياً: معركة جاليبولي (الدردنيل) 1915-1916**

تُعد معركة جاليبولي، المعروفة أيضاً باسم حملة الدردنيل، واحدة من أكثر المعارك دموية وإثارة للجدل في الحرب العالمية الأولى، وهي تمثل في الوقت نفسه واحداً من أندر الانتصارات العثمانية في هذه الحرب. كانت المعركة محاولة من قبل قوات الحلفاء (بريطانيا وفرنسا وقوات أستراليا ونيوزيلندا) للسيطرة على مضيق الدردنيل، الممر المائي الاستراتيجي الذي يربط بين البحر الأبيض المتوسط وبحر مرمرة ومنه إلى البحر الأسود، وذلك بهدف فتح طريق إمداد مباشر إلى روسيا، وإخراج الدولة العثمانية من الحرب.

بدأت الحملة في 19 فبراير 1915 بهجوم بحري على الحصون العثمانية على جانبي مضيق الدردنيل. وكان البريطانيون والفرنسيون يأملون في أن تتمكن أساطيلهم القوية من اختراق المضيق والوصول إلى إسطنبول، مما سيجبر الدولة العثمانية على الاستسلام. لكن هذا الهجوم البحري واجه مقاومة عنيفة من البطاريات العثمانية الساحلية، ومن حقول الألغام البحرية التي زرعها العثمانيون في المضيق. وفي 18 مارس 1915، تكبد الأسطول البريطاني-الفرنسي خسائر فادحة، حيث فقد ثلاث سفن حربية كبيرة وتضررت العديد من السفن الأخرى، مما أجبره على التراجع.

بعد فشل الهجوم البحري، قرر الحلفاء تنفيذ عملية برية واسعة النطاق للسيطرة على شبه جزيرة جاليبولي (كليبولي)، التي تقع على الجانب الأوروبي من مضيق الدردنيل، بهدف إسكات البطاريات العثمانية وتأمين اختراق أسطولهم للمضيق. وفي 25 أبريل 1915، بدأت قوات

الحلفاء، التي كان من بينها فيلق أستراليا ونيوزيلندا (أنزاك)، عمليات الإنزال على شواطئ جاليبولي، في عدة مواقع مختلفة.

واجهت قوات الإنزال مقاومة عنيفة من القوات العثمانية، التي كانت بقيادة مصطفى كمال (أتاتورك فيما بعد)، الذي برز في هذه المعركة كقائد عسكري متميز. وقد استفاد العثمانيون من وعورة التضاريس في شبه الجزيرة، ومن الاستعدادات الدفاعية التي أشرف عليها الضباط الألمان، وخاصة الجنرال ليمان فون ساندرز، قائد البعثة العسكرية الألمانية.

استمرت المعارك في جاليبولي لمدة ثمانية أشهر، من أبريل 1915 إلى يناير 1916، وكانت من أشد معارك الحرب ضراوة. فقد تميزت بالقتال المباشر في الخنادق، والهجمات المتكررة والمضادة، والقصف المدفعي المكثف، في ظروف مناخية وبيئية قاسية. وعلى الرغم من التفوق العددي والتقني لقوات الحلفاء، إلا أنها لم تتمكن من تحقيق اختراق حاسم في الدفاعات العثمانية، ولم تستطع التقدم بشكل كافٍ في عمق شبه الجزيرة.

في نهاية المطاف، وبعد تكبد خسائر بشرية فادحة، قرر الحلفاء الانسحاب من جاليبولي. وتم تنفيذ عملية الإجلاء في ديسمبر 1915 ويناير 1916، وكانت من أنجح عمليات الانسحاب في تاريخ الحرب، إذ تم إجلاء أكثر من 140,000 جندي دون خسائر تذكر.

كانت نتائج معركة جاليبولي ذات أهمية كبيرة لمسار الحرب وللدولة العثمانية:

1. عسكرياً، مثلت المعركة نصراً مهماً للدولة العثمانية، إذ أظهرت قدرة جيشها على الصمود أمام قوى عظمى، وأحبطت محاولة الحلفاء لفتح طريق إمداد إلى روسيا، وأبقت الدولة العثمانية في الحرب. في المقابل، كانت هزيمة كبيرة لبريطانيا وحلفائها، وأدت إلى استقالة ونستون تشرشل، الذي كان وراء فكرة الحملة، من منصبه كالأول للبحرية البريطانية.
2. سياسياً، عززت المعركة مكانة حكومة الاتحاد والترقي داخل الدولة العثمانية، وأضفت عليها شرعية إضافية. كما أنها أدت إلى صعود نجم مصطفى كمال، الذي سيلعب لاحقاً دوراً محورياً في قيام الجمهورية التركية. من ناحية أخرى، أدت الهزيمة إلى إعادة

تقييم بريطانيا لاستراتيجيتها في الحرب، والتركيز بشكل أكبر على الجبهة الغربية في أوروبا.

3. للشعوب المشاركة، كان للمعركة أثر عميق في تشكيل الوعي الوطني. ففي تركيا، أصبحت معركة جاليبولي (Çanakkaleفي التركية) جزءاً أساسياً من سردية النضال الوطني، ورمزاً للصمود التركي. وفي أستراليا ونيوزيلندا، أسهمت المشاركة في المعركة في تعزيز الشعور بالهوية الوطنية المستقلة عن بريطانيا، وأصبح يوم الإنزال (25 أبريل) يحتفل به سنوياً كيوم وطني (يوم الأنزاك .(Anzac Day

من الناحية البشرية، كانت معركة جاليبولي من أكثر معارك الحرب العالمية الأولى كلفة. فقد بلغت الخسائر البشرية للحلفاء حوالي 252,000 جندي، منهم 46,000 قتيل. أما الخسائر العثمانية، فقد بلغت حوالي 251,000 جندي، منهم 86,700 قتيل. وقد فقد الطرفان العديد من الجنود ليس في القتال المباشر فحسب، بل أيضاً بسبب الأمراض، وخاصة المجهود الدموي والتيفوس، التي انتشرت بسبب سوء الظروف الصحية في الخنادق.

وعلى الرغم من النصر العثماني في جاليبولي، إلا أن الدولة العثمانية لم تستطع استثمار هذا النصر بشكل فعال في مسار الحرب. فقد استمرت في مواجهة تحديات كبيرة في جبهات أخرى، وخاصة في العراق وفلسطين وسوريا، حيث تفوقت قوات الحلفاء تدريجياً. كما أن الخسائر البشرية الفادحة التي تكبدها الجيش العثماني في جاليبولي، إلى جانب الخسائر في جبهات أخرى، أضعفت قدرته على المقاومة في المراحل اللاحقة من الحرب.

- **ثالثاً: جبهة العراق وسقوط بغداد**

شكلت جبهة العراق (أو بلاد ما بين النهرين، كما كانت تعرف في ذلك الوقت) إحدى الجبهات المهمة في الحرب العالمية الأولى بالنسبة للدولة العثمانية. فقد كان العراق، وخاصة بغداد والبصرة، يمثل أهمية استراتيجية كبيرة للعثمانيين، باعتباره مركزاً تجارياً وثقافياً مهماً، ونقطة وصل بين الأناضول وإيران والخليج العربي. كما كان يمثل أهمية خاصة لبريطانيا، بسبب موقعه الاستراتيجي على طريق الهند، ووجود مصالح نفطية متنامية في المنطقة، وخاصة في كركوك والموصل.

بدأت العمليات العسكرية في جبهة العراق في نوفمبر 1914، بعد أيام قليلة من دخول الدولة العثمانية الحرب رسمياً. وكانت بريطانيا قد أعدت مسبقاً قوة عسكرية في الهند، تحت قيادة الجنرال جون نيكسون، للتدخل في العراق في حال نشوب حرب مع الدولة العثمانية. وكان الهدف الأولي للبريطانيين محدوداً: السيطرة على البصرة وحماية خطوط النفط والملاحة في شط العرب.

في 6 نوفمبر 1914، نزلت قوة بريطانية–هندية في الفاو، عند مصب شط العرب، وسرعان ما تقدمت نحو البصرة، التي سقطت في 22 نوفمبر بعد مقاومة ضعيفة من القوات العثمانية. وشجع هذا النجاح الأولي البريطانيين على توسيع أهدافهم والتقدم نحو الشمال، على طول نهري دجلة والفرات. وفي أبريل 1915، سيطرت القوات البريطانية على القرنة، عند ملتقى النهرين، وفي يوليو على الناصرية، وفي سبتمبر على العمارة.

مع هذا التقدم السريع، قرر الجنرال نيكسون المضي قدماً نحو بغداد، على الرغم من تحذيرات بعض المسؤولين البريطانيين من خطورة التوغل أكثر في الأراضي العثمانية دون تعزيزات كافية. وفي نوفمبر 1915، تمكنت القوات البريطانية، بقيادة الجنرال تشارلز تاونشند، من الوصول إلى منطقة قريبة من بغداد، لكنها هُزمت في معركة سلمان باك (أو الكتيبة) على يد القوات العثمانية بقيادة الجنرال التركي خليل باشا والضابط الألماني كرس فون كريسنشتاين.

بعد هذه الهزيمة، انسحبت القوات البريطانية إلى الكوت، حيث حاصرتها القوات العثمانية لمدة 147 يوماً، من ديسمبر 1915 إلى أبريل 1916. كانت معركة حصار الكوت من أسوأ الهزائم البريطانية في الحرب العالمية الأولى، إذ اضطر الجنرال تاونشند في النهاية إلى الاستسلام مع أكثر من 13,000 جندي بريطاني وهندي، بعد أن فشلت عدة محاولات لفك الحصار.

مثل سقوط الكوت نصراً كبيراً للدولة العثمانية، وضربة قاسية للهيبة البريطانية في المنطقة. لكن هذا النصر كان مؤقتاً. فقد أرسلت بريطانيا تعزيزات كبيرة إلى المنطقة، وعينت الجنرال فريدريك ستانلي مود قائداً جديداً للقوات البريطانية في العراق، وبدأت حملة عسكرية جديدة أكثر تنظيماً وتجهيزاً.

في ديسمبر 1916، بدأت القوات البريطانية تقدماً جديداً نحو الشمال، وحققت انتصارات متتالية على القوات العثمانية المنهكة والتي كانت تعاني من نقص في الإمدادات والتعزيزات. وفي 11 مارس 1917، دخلت القوات البريطانية بغداد، التي انسحبت منها القوات العثمانية دون قتال كبير. وقد شكل سقوط بغداد، التي كانت من أهم المدن العثمانية في المشرق العربي، ضربة معنوية وسياسية كبيرة للدولة العثمانية.

بعد سقوط بغداد، واصلت القوات البريطانية تقدمها نحو الشمال، وسيطرت على سامراء في أبريل 1917، وعلى كركوك في مايو 1918، وعلى الموصل في نوفمبر 1918، بعد توقيع هدنة مودروس التي أنهت مشاركة الدولة العثمانية في الحرب.

كان لسقوط العراق بيد القوات البريطانية تداعيات بعيدة المدى على الدولة العثمانية وعلى المنطقة بشكل عام:

1. عسكرياً، أدى سقوط العراق إلى فقدان الدولة العثمانية لأحد أهم أقاليمها العربية، وإلى تشتيت قواتها التي أصبحت مضطرة للقتال على جبهات متعددة ومتباعدة. كما سهّل سقوط العراق على البريطانيين فتح جبهة جديدة في إيران وفي شمال سوريا.
2. اقتصادياً، أدى سقوط العراق، وخاصة المناطق النفطية في كركوك والموصل، إلى حرمان الدولة العثمانية من موارد مهمة، وإلى تعزيز السيطرة البريطانية على النفط في المنطقة.
3. سياسياً، أسهم سقوط العراق في تعزيز النفوذ البريطاني في المشرق العربي، وفي تشجيع العرب على الثورة ضد الحكم العثماني، كما حدث في الثورة العربية الكبرى التي قادها الشريف حسين بن علي في الحجاز في عام 1916.
4. على المدى الطويل، مهد سقوط العراق بيد البريطانيين الطريق لنشوء دولة العراق الحديثة تحت الانتداب البريطاني، وفق ما قررته معاهدات ما بعد الحرب، وخاصة اتفاقية سايكس–بيكو وقرارات مؤتمر سان ريمو. كما أن الخلاف حول ولاية الموصل، التي كانت محل نزاع بين تركيا (وريثة الدولة العثمانية) والعراق (تحت الانتداب البريطاني)، استمر لسنوات بعد الحرب، إلى أن حُسم لصالح العراق في عام 1926.

وهكذا، فإن خسارة الدولة العثمانية للعراق، وخاصة سقوط بغداد، كانت من العوامل المهمة التي أسهمت في تفكك الإمبراطورية العثمانية وانهيارها في نهاية الحرب العالمية الأولى. كما كانت نقطة تحول في تاريخ المنطقة، إذ مهدت الطريق لرسم خريطة جديدة للشرق الأوسط، وفق رؤية ومصالح القوى الاستعمارية المنتصرة في الحرب.

- **رابعاً: جبهة فلسطين وسوريا والثورة العربية الكبرى**

مثلت جبهة فلسطين وسوريا، إلى جانب الثورة العربية الكبرى، أحد أهم التحديات التي واجهتها الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى. فقد كان لهذه الجبهة أهمية استراتيجية كبيرة، إذ كانت تمثل خط الدفاع الأول عن قلب الإمبراطورية العثمانية (الأناضول)، وكانت تضم مناطق ذات أهمية دينية وثقافية واقتصادية كبيرة للعثمانيين والمسلمين عموماً.

بدأت العمليات العسكرية في هذه الجبهة في أوائل عام 1915، عندما شنت القوات العثمانية، بدعم ألماني، هجوماً على قناة السويس في مصر، التي كانت تحت الاحتلال البريطاني. كان الهدف من هذا الهجوم، الذي قاده جمال باشا، أحد أعضاء الثلاثي الذي حكم الدولة العثمانية في تلك الفترة، هو تهديد الوجود البريطاني في مصر والسيطرة على قناة السويس، التي كانت تمثل شريان الحياة للإمبراطورية البريطانية وطريق مواصلاتها إلى الهند والشرق الأقصى.

غير أن الهجوم العثماني على قناة السويس فشل، إذ صدته القوات البريطانية بسهولة نسبية، مستفيدة من التفوق النيراني والتجهيزات اللوجستية الأفضل. وقد تكبدت القوات العثمانية خسائر كبيرة في هذا الهجوم، وأجبرت على الانسحاب إلى سيناء وفلسطين، تاركة وراءها العديد من المعدات والإمدادات.

بعد هذا الفشل، اتخذت القوات العثمانية موقفاً دفاعياً في فلسطين وسوريا، حيث أنشأت خطوط دفاع متينة، بدعم من الضباط الألمان. في المقابل، بدأت بريطانيا في بناء قاعدة عسكرية قوية في مصر، استعداداً لهجوم مضاد على الأراضي العثمانية.

في الوقت نفسه، كانت العلاقات بين العثمانيين والعرب تشهد توتراً متزايداً. فمنذ وصول جماعة الاتحاد والترقي إلى السلطة في الدولة العثمانية، تبنت سياسات "تتريك" متشددة، تهدف إلى فرض اللغة التركية والثقافة التركية على العرب وغيرهم من الشعوب غير التركية في

الإمبراطورية. وقد أثارت هذه السياسات استياءً واسعاً بين العرب، وخاصة النخب المتعلمة، التي بدأت تتطلع إلى قدر أكبر من الاستقلال أو الحكم الذاتي.

مع بداية الحرب العالمية الأولى، اتبع جمال باشا، الذي كان حاكماً عسكرياً لسوريا وفلسطين، سياسة قمعية ضد العرب، إذ أمر بإعدام العديد من القادة والمثقفين العرب بتهمة الخيانة والتعاون مع العدو. وقد عُرفت هذه الإعدامات، التي جرت في بيروت ودمشق في عامي 1915 و1916، باسم "النكبة" أو "السفر برلك"، وزادت من تعميق الفجوة بين العثمانيين والعرب.

في هذا السياق المتوتر، بدأت بريطانيا في التواصل مع القادة العرب، وخاصة الشريف حسين بن علي، شريف مكة وأمير الحجاز، لتحريضهم على الثورة ضد الحكم العثماني. وقد تمت هذه الاتصالات من خلال ما عُرف بمراسلات حسين – مكماهون، التي تضمنت وعوداً بريطانية بدعم استقلال العرب بعد الحرب في مقابل مساعدتهم في القتال ضد العثمانيين.

في 10 يونيو 1916، أعلن الشريف حسين بن علي الثورة العربية الكبرى ضد الحكم العثماني، بدعم بريطاني. وقد تمكنت القوات العربية، التي كان من بين قادتها أبناء الشريف حسين (فيصل وعبد الله وعلي وزيد)، وبمساعدة ضباط بريطانيين، وأبرزهم تي. إي. لورنس (المعروف بلورنس العرب)، من السيطرة على مناطق واسعة في الحجاز، بما في ذلك مكة والمدينة وينبع والعقبة، وقطع خط سكة حديد الحجاز، الذي كان يمثل شريان إمداد مهماً للقوات العثمانية في المنطقة.

- **المبحث الثالث: أثر الحرب على الأوضاع الداخلية للدولة العثمانية**
  - **أولاً: الأزمات الاقتصادية وتأثيرها على المجتمع العثماني**

أدت الحرب العالمية الأولى إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية التي كانت تعاني منها الدولة العثمانية أصلاً، وألقت بظلالها الثقيلة على مختلف شرائح المجتمع العثماني. فقد دخلت الدولة العثمانية الحرب وهي تعاني أصلاً من مشاكل اقتصادية عميقة، بسبب الديون الخارجية المتراكمة، والتبعية الاقتصادية للدول الأوروبية، والهيكل الاقتصادي المتخلف نسبياً، والإدارة غير الكفؤة للموارد، والخسائر الإقليمية والبشرية الناجمة عن الحروب السابقة، وخاصة حروب البلقان (1912–1913).

مع اندلاع الحرب، واجهت الدولة العثمانية تحديات اقتصادية جديدة ومتزايدة. فمن ناحية، كانت هناك ضغوط هائلة على الموارد الحكومية لتمويل المجهود الحربي، وخاصة تجهيز وإطعام وإيواء جيش كبير يقاتل على جبهات متعددة ومتباعدة. ومن ناحية أخرى، كان هناك انخفاض حاد في الإيرادات الحكومية، بسبب انقطاع التجارة الخارجية، وتراجع النشاط الاقتصادي، وفقدان السيطرة على مناطق غنية بالموارد مثل العراق.

لمواجهة هذه التحديات، اتخذت الحكومة العثمانية عدة إجراءات، كان لها آثار عميقة على الاقتصاد والمجتمع:

- زيادة الضرائب: فرضت الحكومة ضرائب جديدة ورفعت معدلات الضرائب القائمة، مما زاد من الأعباء المالية على السكان، وخاصة الفلاحين والطبقات الفقيرة. وقد أدت هذه الضرائب المرتفعة، إلى جانب عوامل أخرى، إلى انخفاض الإنتاج الزراعي، إذ وجد العديد من الفلاحين أنه لا جدوى من زيادة الإنتاج إذا كانت معظم العائدات ستذهب للضرائب.
- إصدار النقود: لتمويل نفقات الحرب المتزايدة، بدأت الحكومة في طباعة المزيد من النقود الورقية دون غطاء كافٍ من الذهب أو العملات الأجنبية. وقد أدى هذا إلى تضخم حاد، إذ انخفضت قيمة العملة العثمانية بشكل كبير، وارتفعت أسعار السلع الأساسية بشكل جنوني. وبحلول نهاية الحرب، فقدت العملة العثمانية أكثر من 80% من قيمتها.
- الاقتراض: لجأت الحكومة أيضاً إلى الاقتراض، خاصة من ألمانيا، لتمويل نفقات الحرب. وقد زاد هذا من ديون الدولة العثمانية، التي كانت أصلاً مثقلة بها، وعمّق تبعيتها لألمانيا.
- التجنيد الإجباري: أدى تجنيد عدد كبير من الرجال في الجيش إلى نقص حاد في اليد العاملة في الزراعة والصناعة والخدمات، مما أثر سلباً على الإنتاج. وقد حاولت الحكومة تعويض هذا النقص من خلال تشغيل النساء والأطفال وكبار السن، لكن هذا لم يكن كافياً لتعويض فقدان العمال المهرة.

- الاستيلاء على الموارد: صادرت الحكومة العديد من الموارد، مثل المحاصيل الزراعية والماشية والمواد الخام، لتلبية.

- **ثانياً: الصراعات الإثنية والدينية والأزمات الديموغرافية**

شهدت الدولة العثمانية، خلال الحرب العالمية الأولى، تفاقماً حاداً في الصراعات الإثنية والدينية التي كانت قائمة قبل الحرب، وأزمات ديموغرافية غير مسبوقة. فقد كانت الإمبراطورية العثمانية، قبل الحرب، واحدة من أكثر الإمبراطوريات تنوعاً من الناحية الإثنية والدينية واللغوية في العالم، إذ ضمت عشرات الإثنيات والقوميات والطوائف الدينية، بما في ذلك الأتراك والعرب والأكراد والأرمن واليونانيين والبلغار والألبان وغيرهم، ومسلمين (سنة وشيعة) ومسيحيين (أرثوذكس وكاثوليك وبروتستانت وغيرهم) ويهود وغيرهم.

قبل الحرب، كانت السياسات العثمانية تجاه هذا التنوع متقلبة ومتناقضة في كثير من الأحيان. فمن ناحية، كان هناك نظام الملل (الطوائف)، الذي منح درجة من الاستقلال الذاتي للطوائف الدينية غير المسلمة في إدارة شؤونها الداخلية. ومن ناحية أخرى، كانت هناك محاولات للدمج والتوحيد، وخاصة بعد وصول جماعة الاتحاد والترقي إلى السلطة، التي تبنت سياسات "تتريك" تهدف إلى فرض اللغة التركية والثقافة التركية على الشعوب غير التركية في الإمبراطورية.

مع اندلاع الحرب، تفاقمت التوترات الإثنية والدينية بشكل كبير، لعدة أسباب:

1. تصاعد القومية: أدت الحرب إلى تصاعد المشاعر القومية، سواء بين الأتراك أنفسهم، الذين تأثروا بالأيديولوجية "الطورانية" التي دعت إلى توحيد الشعوب التركية، أو بين الشعوب غير التركية، مثل العرب والأرمن، الذين تطلعوا إلى قدر أكبر من الاستقلال أو الحكم الذاتي.
2. مخاوف أمنية: مع دخول الدولة العثمانية الحرب ضد روسيا وبريطانيا وفرنسا، نشأت مخاوف من "خيانة" محتملة من قبل الأقليات التي كانت لها روابط ثقافية أو دينية مع هذه الدول، مثل الأرمن (مع روسيا) واليونانيين (مع بريطانيا وفرنسا).

3. التنافس على الموارد المحدودة: في ظل الأزمات الاقتصادية والنقص في السلع الأساسية، تفاقمت التوترات بين الجماعات المختلفة حول الوصول إلى الموارد المحدودة.
4. التدخل الخارجي: سعت القوى المتحاربة، وخاصة بريطانيا وفرنسا وروسيا، إلى استغلال التنوع الإثني والديني في الإمبراطورية العثمانية لصالحها، من خلال دعم بعض الجماعات وتحريضها على الثورة ضد الحكم العثماني.

الفصل الثالث: نتائج الحرب العالمية الأولى على الدولة العثمانية

- **المبحث الأول: الخسائر العسكرية والسياسية للدولة العثمانية**
  - **أولاً: الخسائر البشرية والمادية**

شكلت الحرب العالمية الأولى كارثة غير مسبوقة للدولة العثمانية من حيث الخسائر البشرية والمادية. فخلال أربع سنوات من القتال على جبهات متعددة، تكبدت الإمبراطورية خسائر فادحة، أضعفتها بشكل كبير وساهمت في نهاية المطاف في انهيارها وتفككها.

من الناحية البشرية، كانت الخسائر هائلة. فوفقاً للتقديرات الرسمية العثمانية، بلغ عدد القتلى من الجنود العثمانيين نحو 771,844، وعدد الجرحى نحو 763,753، وعدد المفقودين والأسرى نحو 145,104. وهذا يعني أن إجمالي الخسائر العسكرية العثمانية تجاوز 1.5 مليون جندي، من أصل نحو 2.8 مليون جندي تم تجنيدهم خلال الحرب. وتمثل هذه الخسائر نحو 15% من مجموع السكان الذكور البالغين في الإمبراطورية.

وكانت هذه الخسائر موزعة على مختلف جبهات القتال:

1. جبهة القوقاز: شهدت هذه الجبهة، وخاصة في معركة ساريكاميش في شتاء 1914–1915، أكبر الخسائر البشرية للجيش العثماني. فقد فقد الجيش العثماني الثالث، بقيادة أنور باشا، نحو 90,000 جندي في هذه المعركة وحدها، معظمهم بسبب البرد القارس والتجمد والجوع والأمراض، وليس في القتال المباشر. وقد استمرت الخسائر الفادحة في هذه الجبهة طوال الحرب، مع تقدم القوات الروسية واحتلالها لمناطق واسعة من شرق الأناضول.

2. جبهة الدردنيل (جاليبولي): على الرغم من أن هذه الجبهة شـــهدت أحد الانتصـــارات العثمانية النادرة في الحرب، إلا أن الخســـائر البشـــرية كانت فادحة. فقد فقد الجيش العثماني نحو 251,000 جندي في معارك جاليبولي، منهم نحو 86,700 قتيل. وكانت هذه الخسائر موزعة على ثمانية أشهر من القتال العنيف في ظروف قاسية للغاية.
3. جبهة العراق: على الرغم من النجاح العثماني المؤقت في الكوت في أبريل 1916، إلا أن الجيش العثماني تكبد خسائر كبيرة في هذه الجبهة، خاصة مع تقدم القوات البريطانية واحتلالها لبغداد في مارس 1917، ثم الموصل في نوفمبر 1918. وقد بلغت الخسائر في هذه الجبهة نحو 100,000 جندي، بين قتيل وجريح وأسير.
4. جبهة فلسطين وسوريا: شهدت هذه الجبهة خسائر كبيرة أيضاً، خاصة مع تقدم القوات البريطانية والعربية وســـقوط غزة والقدس في نهاية عام 1917، ثم دمشـــق وحلب في أكتوبر 1918. وقد بلغت الخسائر في هذه الجبهة نحو 150,000 جندي.

بالإضافة إلى الخسائر العسكرية، تكبدت الدولة العثمانية خسائر فادحة بين السكان المدنيين. فقد أدت ظروف الحرب، والحصار البحري، والمجاعات، والأمراض، والنزوح الجماعي، والصراعات الإثنية والدينية، إلى وفاة مئات الآلاف من المدنيين. ومن أبرز هذه الكوارث:

1. المجاعة في بلاد الشـــام ولبنان: أدى الحصـــار البحري، ونقص المحاصـــيل، وانتشـــار الجراد، وسياسات الحكومة العثمانية، إلى مجاعة حادة في بلاد الشام ولبنان بين عامي 1915 و1918. وقد أدت هذه المجاعة إلى وفاة ما يقدر بنحو 500,000 شـــخص، معظمهم في جبل لبنان.
2. المذابح الأرمنية: أدت عمليات ترحيل وقتل الأرمن، التي بدأت في أبريل 1915، إلى وفاة ما يقدر بنحو 800,000 إلى 1.5 مليون أرمني، وفقاً للتقديرات المختلفة. وقد شكلت هذه المأساة أحد أكبر فصول العنف الإثني في القرن العشرين.
3. تهجير اليونانيين والســـريان وغيرهم: تعرضـــت مجموعات إثنية ودينية أخرى، مثل اليونانيين (الروم) والسريان، لعمليات ترحيل وقتل مشابهة، أدت إلى وفاة ونزوح عشرات الآلاف.

4. الوفيات بسبب الأمراض: أدى انتشار الأمراض، مثل التيفوس والكوليرا والملاريا، إلى وفاة أعداد كبيرة من السكان، سواء في المناطق القريبة من جبهات القتال أو في المناطق الداخلية.

من الناحية المادية، كانت الخسائر أيضاً هائلة. فقد أدت الحرب إلى تدمير واسع للبنية التحتية والممتلكات في مناطق عديدة من الإمبراطورية، وخاصة في المناطق التي شهدت قتالاً مباشراً، مثل شرق الأناضول والعراق وفلسطين وسوريا. ومن أبرز هذه الخسائر:

1. تدمير المدن والقرى: دُمرت مئات المدن والقرى، إما بسبب القصف والمعارك المباشرة، أو بسبب عمليات "الأرض المحروقة" التي كانت تتبعها القوات المتحاربة أحياناً. وقد تضررت بشكل خاص المدن الواقعة على خطوط المواجهة، مثل أرضروم وترابزون في شرق الأناضول، والكوت والبصرة في العراق، وغزة والقدس في فلسطين.
2. تدمير البنية التحتية: تضررت بشكل كبير شبكات النقل والمواصلات، مثل الطرق والجسور والسكك الحديدية. وتعرضت خطوط السكك الحديدية الاستراتيجية، مثل خط سكة حديد الحجاز وخط سكة حديد بغداد، للتخريب والتدمير. كما تضررت شبكات المياه والكهرباء والاتصالات في المدن الكبرى.
3. تدمير الأراضي الزراعية: تضررت مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، إما بسبب المعارك المباشرة، أو بسبب نقص اليد العاملة، أو بسبب الإهمال والجفاف. وأدى ذلك إلى انخفاض حاد في الإنتاج الزراعي، وإلى نقص في المواد الغذائية.
4. تدمير المرافق الاقتصادية: تضررت المصانع والمناجم والموانئ والأسواق في مناطق عديدة، مما أدى إلى شلل في النشاط الاقتصادي. كما فقدت الدولة العثمانية السيطرة على موارد اقتصادية مهمة، مثل حقول النفط في كركوك والموصل.
5. استنزاف الموارد المالية: أدت نفقات الحرب الهائلة إلى استنزاف الموارد المالية للدولة العثمانية، وإلى تراكم ديون جديدة، وإلى انهيار قيمة العملة العثمانية، التي فقدت أكثر من 80% من قيمتها بحلول نهاية الحرب.

6. فقدان الأراضي: خسرت الدولة العثمانية، نتيجة للحرب، السيطرة على مساحات شاسعة من أراضيها، بما في ذلك معظم المناطق العربية (العراق، سوريا، فلسطين، الحجاز، اليمن)، ومناطق واسعة في شرق الأناضول. وقد بلغت مساحة الأراضي التي فقدتها نحو 4 ملايين كيلومتر مربع، أي نحو 80% من مساحة الإمبراطورية قبل الحرب.

كان لهذه الخسائر البشرية والمادية الهائلة تأثير عميق ودائم على الدولة العثمانية وعلى المجتمعات التي كانت تعيش فيها. فقد أدت إلى إضعاف الدولة بشكل كبير، وإلى تقويض شرعيتها، وإلى تسريع انهيارها وتفككها. كما أدت إلى تغيير كبير في التركيبة الديموغرافية والاجتماعية للمنطقة، مع نزوح وهجرة أعداد كبيرة من السكان، وتغيير في التوازنات الإثنية والدينية في مناطق عديدة.

في الوقت نفسه، أدت هذه الخسائر إلى تشكيل وعي جماعي مؤلم، سواء بين الأتراك أو بين الشعوب الأخرى التي كانت تعيش في الإمبراطورية، وأصبحت جزءاً من الذاكرة التاريخية التي لا تزال تؤثر في العلاقات بين شعوب المنطقة حتى اليوم. كما أنها شكلت خلفية لنشوء دول قومية جديدة على أنقاض الإمبراطورية العثمانية، وعلى رأسها الجمهورية التركية الحديثة، التي قامت على يد مصطفى كمال (أتاتورك) في عام 1923.

- **ثانياً: هدنة مودروس (30 أكتوبر 1918) وشروطها**

مع انهيار الجبهات العسكرية العثمانية في خريف عام 1918، وخاصة بعد سقوط فلسطين وسوريا بيد القوات البريطانية والعربية، وانهيار الجبهة البلغارية في البلقان، أدرك قادة الدولة العثمانية أن الهزيمة أصبحت حتمية، وأن الاستمرار في الحرب سيؤدي فقط إلى مزيد من الخسائر والدمار. وفي هذا السياق، بدأوا في البحث عن سبل لإنهاء الحرب بأقل الخسائر الممكنة.

في 8 أكتوبر 1918، استقال الصدر الأعظم (رئيس الوزراء) طلعت باشا، أحد أبرز قادة حزب الاتحاد والترقي والمؤيدين للتحالف مع ألمانيا، وتبعه في الاستقالة وزير الحربية أنور باشا ووزير البحرية جمال باشا. وتم تشكيل حكومة جديدة برئاسة أحمد عزت باشا، الذي كان من المعتدلين داخل النخبة العثمانية، وكان أكثر انفتاحاً على التفاوض مع دول الوفاق.

سعت الحكومة الجديدة فوراً إلى التفاوض على هدنة مع دول الوفاق. وفي 30 أكتوبر 1918، وقع وزير البحرية العثماني حسين رؤوف بك هدنة مودروس مع الأدميرال البريطاني سومرست آرثر جوف–كالثورب، على متن السفينة الحربية البريطانية "أجاممنون" الراسية في ميناء مودروس في جزيرة ليمنوس اليونانية. وقد أنهت هذه الهدنة مشاركة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى.

كانت شروط هدنة مودروس قاسية للغاية على الدولة العثمانية، وعكست الوضع العسكري والسياسي المتدهور للإمبراطورية. ومن أبرز هذه الشروط:

1. فتح المضايق (البوسفور والدردنيل) لسفن الحلفاء، والسماح لهم باحتلال أي موقع استراتيجي في حال ظهور ما يهدد أمنهم.
2. الكشف عن مواقع الألغام والطوربيدات في المياه العثمانية، والمساعدة في إزالتها.
3. إطلاق سراح جميع أسرى الحرب والمعتقلين من مواطني دول الوفاق، والسماح لهم بالعودة إلى بلدانهم.
4. تسريح الجيش العثماني، باستثناء قوات حفظ النظام والحدود، وتسليم جميع أسلحته ومعداته للحلفاء.
5. قطع العلاقات مع دول المركز (ألمانيا، النمسا–المجر، بلغاريا)، وإنهاء وجود الضباط والمستشارين الألمان والنمساويين في الدولة العثمانية.
6. السماح للحلفاء باحتلال أي جزء من الأراضي العثمانية في حال ظهور اضطرابات أو تهديد للأمن.
7. السماح للحلفاء باستخدام جميع الموانئ والمرافئ والسكك الحديدية العثمانية.
8. تسليم الأسطول العثماني للحلفاء، واعتقاله في ميناء أو موانئ عثمانية يحددها الحلفاء.
9. انسحاب القوات العثمانية من مناطق واسعة من الإمبراطورية، بما في ذلك طرابلس وبرقة (ليبيا)، وكيليكيا، وأجزاء من شرق الأناضول، والمناطق العربية.
10. السماح للحلفاء بالسيطرة على محطات الاتصالات اللاسلكية العثمانية.

11. السماح للحلفاء بالسيطرة على أنظمة النقل والمواصلات، وتوفير الفحم والوقود ومواد التموين اللازمة لهم.
12. السماح للقوات البريطانية باحتلال مدينة باكو (في أذربيجان)، وتقديم كل التسهيلات لها.

كان الغرض الأساسي من هذه الشروط هو ضمان سيطرة الحلفاء على الدولة العثمانية، وخاصة مضايقها الاستراتيجية، ومنع أي إمكانية لاستئناف العمليات العسكرية. كما كانت تهدف إلى تأمين مصالح الحلفاء الاستراتيجية والاقتصادية في المنطقة، وتمهيد الطريق لتقسيم الإمبراطورية وفق الاتفاقيات السرية التي كانوا قد أبرموها خلال الحرب، وخاصة اتفاقية سايكس–بيكو بين بريطانيا وفرنسا.

تم تنفيذ معظم شروط الهدنة بسرعة. فقد بدأت القوات البريطانية والفرنسية والإيطالية واليونانية في احتلال مناطق مختلفة من الإمبراطورية. وفي 13 نوفمبر 1918، دخلت سفن الحلفاء إلى إسطنبول، وبدأت في احتلال المدينة، التي ظلت تحت الاحتلال حتى عام 1923. كما سيطر الحلفاء على المضايق، وعلى خطوط السكك الحديدية والاتصالات، وبدأوا في تفكيك الجيش العثماني وتسريح جنوده.

كانت هدنة مودروس بمثابة ضربة قاصمة للدولة العثمانية، وأدت فعلياً إلى فقدانها استقلالها وسيادتها. وقد أثارت شروطها القاسية استياء واسعاً في أوساط النخبة العثمانية والشعب التركي، وشكلت بذلك أرضية خصبة لنشوء حركة المقاومة التركية بقيادة مصطفى كمال (أتاتورك)، الذي رفض الاعتراف بالهدنة وشروطها، وبدأ في تنظيم مقاومة ضد الاحتلال، في ما عُرف لاحقاً بحرب الاستقلال التركية.

من الناحية القانونية والسياسية، شكلت هدنة مودروس نهاية فعلية للإمبراطورية العثمانية كقوة مستقلة. فقد وضعت الدولة العثمانية تحت وصاية فعلية للحلفاء، ومهدت الطريق لتفكيكها وتقسيمها وفق معاهدات السلام التي تم فرضها عليها لاحقاً، وخاصة معاهدة سيفر في عام 1920. وعلى الرغم من أن الدولة العثمانية استمرت رسمياً حتى عام 1922، عندما تم إلغاء السلطنة، إلا أن سيادتها واستقلالها كانا قد انتهيا فعلياً مع توقيع هدنة مودروس.

بالنسبة للقوى المنتصرة، مثلت هدنة مودروس تحقيقاً لأحد أهدافها الرئيسية في الحرب العالمية الأولى، وهو إنهاء الوجود العثماني في أوروبا والشرق الأوسط، وفتح الباب أمام إعادة رسم خريطة المنطقة وفق مصالحها. وقد سارعت هذه القوى، وخاصة بريطانيا وفرنسا، إلى تنفيذ خططها لتقسيم المناطق العربية التابعة للإمبراطورية العثمانية، ووضعها تحت انتدابها، وفق ما تم الاتفاق عليه في اتفاقية سايكس–بيكو وفي مؤتمر سان ريمو لاحقاً.

وهكذا، شكلت هدنة مودروس نقطة تحول محورية في تاريخ الدولة العثمانية وفي تاريخ الشرق الأوسط بشكل عام. فقد أنهت فعلياً وجود الإمبراطورية العثمانية، التي استمرت لأكثر من ستة قرون، ومهدت الطريق لظهور دول قومية جديدة على أنقاضها، مثل تركيا والعراق وسوريا ولبنان وفلسطين. كما أدت إلى بداية مرحلة جديدة من التدخل الأوروبي المباشر في المنطقة، من خلال نظام الانتداب والهيمنة الاستعمارية، وهو ما كان له تأثير عميق ودائم على تطور المنطقة السياسي والاجتماعي والاقتصادي لعقود قادمة.

- **ثالثاً: التداعيات السياسية: سقوط السلطة المركزية وبروز الحركات المحلية**

أدت هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى وتوقيع هدنة مودروس إلى تداعيات سياسية واسعة النطاق، كان من أبرزها سقوط السلطة المركزية العثمانية وبروز حركات محلية وقومية في مختلف أنحاء الإمبراطورية. فقد أدت الحرب إلى إضعاف سلطة الحكومة المركزية في إسطنبول بشكل كبير، وإلى تفكك الجهاز الإداري والعسكري للإمبراطورية، مما خلق فراغاً سياسياً في العديد من المناطق.

بعد توقيع الهدنة، هرب قادة حزب الاتحاد والترقي، وخاصة الثلاثي الحاكم (طلعت، أنور، جمال)، إلى المنفى، وتم حلهم حزبهم رسمياً. وفي 2 نوفمبر 1918، تم حل البرلمان العثماني. وتشكلت حكومة جديدة برئاسة داماد فريد باشا، صهر السلطان محمد السادس، الذي كان قد تولى العرش بعد وفاة أخيه محمد رشاد الخامس في يوليو 1918.

كانت حكومة داماد فريد باشا ضعيفة ومفتقرة للشرعية والسلطة الفعلية. فمن ناحية، كانت تحت سيطرة وتوجيه قوات الاحتلال البريطانية والفرنسية، التي سيطرت على إسطنبول والمضايق

والعديد من المناطق الاستراتيجية في الإمبراطورية. ومن ناحية أخرى، واجهت معارضة متزايدة من القوميين الأتراك، الذين رفضوا الاعتراف بشرعيتها وباستسلامها للحلفاء.

في ظل هذا الضعف والانهيار للسلطة المركزية، بدأت تظهر حركات محلية وقومية في مختلف أنحاء الإمبراطورية. ومن أبرز هذه الحركات:

1. الحركة الوطنية التركية: بقيادة مصطفى كمال (أتاتورك)، وكانت هذه الحركة من أقوى وأنجح الحركات التي ظهرت بعد الحرب. بدأت في مايو 1919، عندما ذهب مصطفى كمال، الذي كان ضابطاً متميزاً في الجيش العثماني، إلى سامسون في شمال الأناضول، بتكليف رسمي من الحكومة العثمانية كمفتش للجيش، لكنه سرعان ما بدأ في تنظيم مقاومة ضد الاحتلال الأجنبي. وقد نجح كمال في توحيد العديد من المجموعات المحلية المقاومة تحت قيادته، وفي تشكيل "الجمعية الوطنية الكبرى" في أنقرة في أبريل 1920، كبرلمان بديل للبرلمان العثماني المنحل. وكان الهدف الأساسي للحركة الوطنية التركية هو تحرير الأراضي التركية من الاحتلال الأجنبي، وإنشاء دولة تركية مستقلة على أنقاض الإمبراطورية العثمانية.
2. الحركات العربية: في المناطق العربية التي كانت تابعة للإمبراطورية العثمانية، ظهرت عدة حركات قومية وإقليمية. فقد نجحت الثورة العربية الكبرى، التي قادها الشريف حسين بن علي، في تأسيس حكومات عربية مؤقتة في الحجاز ودمشق وشرق الأردن. وقد دخل الأمير فيصل بن الحسين، ابن الشريف حسين، دمشق في أكتوبر 1918، وأعلن قيام حكومة عربية فيها. كما ظهرت حركات وطنية في العراق وفلسطين ولبنان، تطالب بالاستقلال عن الحكم العثماني والبريطاني والفرنسي.
3. الحركات الأرمنية والكردية: في شرق الأناضول والقوقاز، ظهرت حركات قومية أرمنية وكردية، تطالب بإنشاء دول مستقلة. فقد أعلنت أرمينيا استقلالها في مايو 1918، وسعت إلى توسيع أراضيها على حساب الأراضي التركية في شرق الأناضول. كما ظهرت حركات كردية تطالب بالحكم الذاتي أو الاستقلال، وخاصة في مناطق شرق الأناضول وشمال العراق.

4. الحركات اليونانية: في غرب الأناضول، وخاصة في منطقة إزمير (سميرنا)، كان هناك عدد كبير من السكان اليونانيين. وقد دعمت اليونان هؤلاء السكان، وسعت إلى ضم المناطق التي يعيشون فيها إلى اليونان، في إطار ما عُرف بـ"الفكرة الكبرى" (Megali Idea)، التي كانت تهدف إلى إعادة إحياء الإمبراطورية البيزنطية. وفي مايو 1919، نزلت القوات اليونانية في إزمير، بدعم من بريطانيا، وبدأت في التوسع في غرب الأناضول.

- **المبحث الثاني: معاهدة سيفر وتفكيك الدولة العثمانية**
  - **أولاً: مؤتمر باريس للسلام والمطالبات الإقليمية**

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، عُقد مؤتمر باريس للسلام في 18 يناير 1919، بهدف تسوية القضايا العالقة بعد الحرب، ورسم خريطة سياسية جديدة للعالم، وخاصة في أوروبا والشرق الأوسط. وكان من بين القضايا الرئيسية التي تمت مناقشتها في المؤتمر مصير الدولة العثمانية، التي كانت قد خسرت الحرب وسيطرت قوات الحلفاء على معظم أراضيها.

حضر المؤتمر ممثلون عن 32 دولة، لكن القرارات الرئيسية كانت تتخذها الدول المنتصرة الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان. وقد سيطر على المؤتمر رئيس الوزراء البريطاني ديفيد لويد جورج، والرئيس الأمريكي وودرو ويلسون، ورئيس الوزراء الفرنسي جورج كليمنصو، الذين كانوا يعرفون باسم "الثلاثة الكبار".

كانت هناك مطالبات إقليمية متعارضة من قبل العديد من الأطراف فيما يتعلق بتركة الدولة العثمانية:

1. المطالبات البريطانية: كانت بريطانيا تسيطر بالفعل على مناطق واسعة من الإمبراطورية العثمانية، بما في ذلك العراق وفلسطين والأردن، وكانت ترغب في الاحتفاظ بهذه المناطق تحت نفوذها، إما مباشرة أو من خلال نظام الانتداب. كما كانت مهتمة بشكل خاص بضمان السيطرة على المضايق (البوسفور والدردنيل)، وعلى مصادر النفط في الموصل.

2. المطالبات الفرنسية: كانت فرنسا تطالب بسوريا ولبنان، وببعض المناطق في جنوب الأناضول، وخاصة كيليكيا. وكانت هذه المطالب مبنية على اتفاقية سايكس–بيكو، التي وقعتها مع بريطانيا في عام 1916، والتي قسمت المناطق العربية للإمبراطورية العثمانية بين البلدين.
3. المطالبات الإيطالية: كانت إيطاليا، التي انضمت إلى الحلفاء في عام 1915، تطالب بمناطق في جنوب وغرب الأناضول، وخاصة منطقة أنطاليا، بناءً على اتفاقية سان جان دي موريان، التي وقعتها مع بريطانيا وفرنسا في عام 1917.
4. المطالبات اليونانية: كانت اليونان تطالب بمناطق واسعة في غرب الأناضول، وخاصة إزمير (سميرنا)، وشرق تراقيا، وجزر بحر إيجه، استناداً إلى وجود أعداد كبيرة من السكان اليونانيين في هذه المناطق، وإلى الفكرة القومية اليونانية المعروفة باسم "الفكرة الكبرى" (Megali Idea).
5. المطالبات الأرمنية: كان الأرمن يطالبون بإنشاء دولة مستقلة في شرق الأناضول، تضم المناطق ذات الأغلبية الأرمنية (قبل المذابح الأرمنية)، والمناطق التي كانت تشكل جزءاً من أرمينيا التاريخية.
6. المطالبات الكردية: كان الأكراد يطالبون بدولة مستقلة أو بالحكم الذاتي في المناطق ذات الأغلبية الكردية في شرق الأناضول وشمال العراق وسوريا.
7. المطالبات العربية: كان العرب، وخاصة الشريف حسين بن علي وأبناؤه، يطالبون بدولة عربية مستقلة تضم معظم المناطق العربية التي كانت تحت الحكم العثماني، بناءً على الوعود التي قدمها لهم البريطانيون خلال الحرب، وخاصة في مراسلات حسين–مكماهون.

في مواجهة هذه المطالبات المتعارضة، كان على مؤتمر باريس للسلام أن يتخذ قرارات صعبة. وقد تأثرت هذه القرارات بعدة عوامل:

1. الاتفاقيات السرية: كانت هناك عدة اتفاقيات سرية بين الدول المنتصرة، مثل اتفاقية سايكس–بيكو واتفاقية سان جان دي موريان، كانت قد قسمت مسبقاً معظم أراضي الإمبراطورية العثمانية.
2. مبادئ ويلسون: كان الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون قد أعلن عن "النقاط الأربع عشرة" في يناير 1918، التي تضمنت مبادئ مثل حق تقرير المصير للشعوب، وإنهاء الاستعمار، والدبلوماسية المفتوحة. وكانت هذه المبادئ تتعارض مع الاتفاقيات السرية.
3. المصالح الاستراتيجية والاقتصادية: كانت الدول المنتصرة، وخاصة بريطانيا وفرنسا، مهتمة بتأمين مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية في المنطقة، مثل السيطرة على طرق المواصلات، ومصادر النفط، والأسواق.
4. التطورات على الأرض: كانت هناك تطورات ميدانية سريعة في العديد من المناطق، مثل ظهور الحركة الوطنية التركية بقيادة مصطفى كمال، والحكومات العربية المؤقتة في الحجاز ودمشق وشرق الأردن، والصراعات المسلحة بين مختلف الجماعات الإثنية والدينية.

في هذا السياق المعقد، أرسلت الحكومة العثمانية، برئاسة داماد فريد باشا، وفداً إلى مؤتمر باريس للسلام، برئاسة صدقي بك، لعرض وجهة نظرها. وقد حاول الوفد الدفاع عن وحدة الإمبراطورية واستقلالها، والتأكيد على إصلاحات الحكومة الجديدة، والفصل بين الحكومة الحالية وحكومة الاتحاد والترقي السابقة، التي تحملها مسؤولية سياسات الحرب الكارثية. لكن هذه الجهود لم تنجح في تغيير موقف الدول المنتصرة، التي كانت قد قررت فعلياً تقسيم الإمبراطورية. كانت نتيجة المداولات في مؤتمر باريس للسلام هي وضع إطار عام لتسوية القضايا العثمانية، يقوم على المبادئ التالية:

1. تقسيم المناطق العربية للإمبراطورية العثمانية بين بريطانيا وفرنسا، تحت نظام الانتداب الذي أقرته عصبة الأمم، مع وعود بالاستقلال في المستقبل.
2. إنشاء دولة أرمنية مستقلة في شرق الأناضول، وحكم ذاتي للأكراد في المناطق ذات الأغلبية الكردية.

3. منح مناطق في غرب وجنوب الأناضول لليونان وإيطاليا.
4. وضع إسطنبول والمضايق تحت إدارة دولية.
5. إبقاء جزء من وسط الأناضول تحت السيادة العثمانية، لكن مع قيود شديدة على سيادتها وعلى قواتها المسلحة.

تم تنفيذ جزء من هذه المبادئ مباشرة، مثل وضع سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، والعراق وفلسطين والأردن تحت الانتداب البريطاني. لكن الجزء المتعلق بالأناضول واجه مقاومة شديدة من الحركة الوطنية التركية، التي رفضت الاعتراف بقرارات المؤتمر واعتبرتها تدخلاً غير مشروع في شؤون تركيا.

تمت صياغة هذه المبادئ لاحقاً في معاهدة سيفر، التي وقعت في 10 أغسطس 1920، والتي سنتناولها في القسم التالي. ولكن، كما سنرى، فإن هذه المعاهدة لم تدخل حيز التنفيذ بسبب مقاومة الحركة الوطنية التركية، ولاحقاً تم استبدالها بمعاهدة لوزان في عام 1923.

- **ثانياً: بنود معاهدة سيفر (10 أغسطس 1920) وتقسيم الإمبراطورية**

بعد مداولات طويلة في مؤتمر باريس للسلام، وفي مؤتمرات لاحقة في لندن وسان ريمو، تم التوصل أخيراً إلى اتفاق بشأن معاهدة سلام مع الدولة العثمانية. وفي 10 أغسطس 1920، تم توقيع معاهدة سيفر في ضاحية سيفر بالقرب من باريس. وقع المعاهدة من الجانب العثماني داماد فريد باشا، الصدر الأعظم (رئيس الوزراء)، وممثلون آخرون عن الحكومة العثمانية في إسطنبول. ومن الجانب الآخر، وقعها ممثلون عن دول الحلفاء، بما في ذلك بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليونان وبلجيكا واليابان وأرمينيا وغيرها.

كانت معاهدة سيفر من أقسى معاهدات السلام التي فُرضت على أي من الدول المهزومة في الحرب العالمية الأولى. فقد وضعت شروطاً قاسية للغاية على الدولة العثمانية، وقلصت أراضيها بشكل كبير، وقيدت سيادتها بشدة. ومن أبرز بنود هذه المعاهدة:

1. الأراضي العربية: تخلت الدولة العثمانية رسمياً عن جميع أراضيها العربية (العراق، سوريا، فلسطين، الأردن، الحجاز، اليمن)، والتي وضعت تحت انتداب بريطانيا وفرنسا، وفق ما قررته عصبة الأمم.

2. تراقيا الشـرقية: تنازلت الدولة العثمانية عن تراقيا الشـرقية (شـمال غرب تركيا الحالية) لصالح اليونان، باستثناء منطقة صغيرة حول إسطنبول.
3. إزمير وغرب الأناضـول: منحت سيادة إزمير (سميرنا) والمناطق المحيطة بها في غرب الأناضول لليونان، لمدة خمس سنوات، بعدها يتم إجراء استفتاء لتقرير مصيرها النهائي.
4. جنوب الأناضـــول: منحت مناطق في جنوب الأناضـــول (أنطاليا وأضـــنة وكيليكيا) كمناطق نفوذ لإيطاليا وفرنسا.
5. أرمينيا: اعترفت الدولة العثمانية باستقلال أرمينيا، وتنازلت عن مناطق واسعة في شرق الأناضـول لصـالحها، بما في ذلك ولايات وان وبيتليس وإرزروم وطرابزون. وتُرك تحديد الحدود النهائية للرئيس الأمريكي وودرو ويلسون.
6. كردستان: منحت المناطق ذات الأغلبية الكردية في جنوب شرق الأناضـول حكماً ذاتياً، مع إمكانية الاستقلال الكامل في المستقبل إذا رغب سكانها في ذلك.
7. المضـايق والممرات المائية: وضـعت المضـايق (البوسـفور والدردنيل) وبحر مرمرة تحت إدارة دولية، مع تجريد المناطق المحيطة بها من الســـلاح. وتم فتح المضـــايق لحركة الملاحة الدولية في أوقات السلم والحرب.

كان من الواضح أن معاهدة سيفر كانت تهدف إلى تفكيك الإمبراطورية العثمانية، وتقليص الدولة التركية إلى دولة صـغيرة ضـعيفة، محصـورة في وسـط الأناضـول، ومحاطة بدول ومناطق نفوذ للقوى الأوروبية. وقد عبَّر رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج عن هذا الهدف بوضوح عندما قال إن الهدف هو "إنهاء الوجود التركي في أوروبا، وإضـعاف تركيا بحيث لا تشـكل تهديداً للمصـالح الأوروبية في الشرق الأوسط".

ولكن، على الرغم من توقيع الحكومة العثمانية في إسـطنبول على المعاهدة، فإنها لم تدخل حيز التنفيذ الكامل، لأسباب عدة:

1. معارضـة الحركة الوطنية التركية: رفضـت الحركة الوطنية التركية بقيادة مصـطفى كمال (أتاتورك) الاعتراف بالمعاهدة، واعتبرتها "حكم إعدام" للشعب التركي، وتعهدت بمقاومتها بكل الوسائل. وقد اعتبرت الجمعية الوطنية الكبرى في أنقرة، التي أسسها كمال كبرلمان

بديل، أن الحكومة العثمانية في إسطنبول فقدت شرعيتها، وأن أي اتفاقيات تبرمها غير ملزمة للشعب التركي.

2. عدم تصديق بعض الدول: لم تصدق بعض الدول المعنية على المعاهدة، وبشكل خاص الولايات المتحدة، التي انسحبت من نظام ما بعد الحرب بسبب رفض الكونغرس للانضمام إلى عصبة الأمم.
3. الصراعات بين الحلفاء: ظهرت خلافات وصراعات بين الدول المنتصرة، وخاصة بين بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، حول تقاسم النفوذ في المنطقة. وقد بدأت كل دولة تسعى إلى تأمين مصالحها الخاصة، حتى لو كان ذلك على حساب المصالح المشتركة للحلفاء.
4. التطورات العسكرية: حققت الحركة الوطنية التركية انتصارات عسكرية مهمة ضد القوات اليونانية في الأناضول، وضد القوات الأرمنية في الشرق، وضد القوات الفرنسية في الجنوب، مما غيَّر الوضع الميداني بشكل كبير عن الوضع الذي كان قائماً عند توقيع المعاهدة.

نتيجة لهذه العوامل، لم تُنفذ معظم بنود معاهدة سيفر. ففي شرق الأناضول، هزمت القوات التركية بقيادة كاظم كارابكير القوات الأرمنية، ومنعت قيام دولة أرمنية مستقلة. وفي غرب الأناضول، هزمت القوات التركية بقيادة مصطفى كمال القوات اليونانية في معركة دوملوبينار في أغسطس 1922، وأجبرتها على الانسحاب من الأناضول. وفي الجنوب، هزمت القوات التركية القوات الفرنسية في كيليكيا، مما أدى إلى توقيع اتفاقية أنقرة بين فرنسا والحركة الوطنية التركية في أكتوبر 1921، تخلت بموجبها فرنسا عن مطالبها في جنوب الأناضول.

مع هذه التطورات، أصبح من الواضح أن معاهدة سيفر غير قابلة للتنفيذ، وأنه لا بد من إعادة التفاوض على شروط السلام مع تركيا. وفي نهاية المطاف، تم استبدال معاهدة سيفر بمعاهدة لوزان، التي وقعت في 24 يوليو 1923، والتي اعترفت باستقلال وسيادة تركيا، وألغت معظم القيود والشروط القاسية التي كانت مفروضة في معاهدة سيفر.

وهكذا، فإن معاهدة سيفر، التي كانت تهدف إلى تفكيك الإمبراطورية العثمانية وإضعاف تركيا، انتهت إلى أن تكون معاهدة على ورق، لم تدخل حيز التنفيذ الكامل. ولكنها تظل وثيقة تاريخية

مهمة، تعكس طموحات وخطط القوى الأوروبية في المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى، ومدى مقاومة الحركة الوطنية التركية لهذه الخطط.

- **المبحث الثالث: الثورة التركية وبداية الجمهورية التركية**
  - **أولاً: صعود مصطفى كمال أتاتورك ودوره في الحركة الوطنية**

مثّل صعود مصطفى كمال أتاتورك (1881–1938) ودوره القيادي في الحركة الوطنية التركية نقطة تحول محورية في تاريخ تركيا الحديث، وكان له تأثير عميق على مسار الأحداث في المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى. فقد كان كمال هو القوة الدافعة والعقل المدبر وراء حرب الاستقلال التركية، التي أدت في النهاية إلى إحباط مخططات تقسيم الأناضول، وإلى قيام الجمهورية التركية الحديثة.

ولد مصطفى كمال (الذي أُضيف له لقب "أتاتورك"، أي "أب الأتراك"، لاحقاً في عام 1934) في سالونيك (حالياً في اليونان) في عام 1881، لأسرة متواضعة. وقد اختار المسار العسكري في شبابه، والتحق بالمدرسة العسكرية في سالونيك، ثم بالكلية العسكرية في مناستير، وأخيراً بالأكاديمية العسكرية في إسطنبول، حيث تخرج ضابطاً في عام 1905.

خلال سنوات خدمته في الجيش العثماني، برز كمال كضابط متميز وكمفكر سياسي. وقد شارك في حرب طرابلس ضد إيطاليا (1911–1912)، وفي حروب البلقان (1912–1913)، وفي الحرب العالمية الأولى، حيث لعب دوراً بارزاً في الدفاع عن جاليبولي ضد قوات الحلفاء في عام 1915، مما جعله بطلاً عسكرياً.

كان كمال من المؤيدين للإصلاحات السياسية والاجتماعية، ومن المنتقدين لسياسات حزب الاتحاد والترقي، وخاصة قرار دخول الحرب العالمية الأولى إلى جانب ألمانيا. وقد تبنى فكراً قومياً تركياً علمانياً، وكان متأثراً بأفكار التنوير الأوروبية.

بعد هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى وتوقيع هدنة مودروس في 30 أكتوبر 1918، بدأت قوات الحلفاء في احتلال أجزاء من الإمبراطورية، وظهرت أطماع أجنبية في الأناضول. وفي هذا السياق، تم تكليف كمال، الذي كان قد ترقى إلى رتبة جنرال، بمهمة رسمية

كمفتش للجيش في شمال الأناضول، للإشراف على نزع سلاح القوات العثمانية وفق شروط الهدنة.

وصل كمال إلى سامسون في 19 مايو 1919، وهو اليوم الذي يُحتفل به الآن في تركيا كبداية لحرب الاستقلال. وبدلاً من تنفيذ مهمته الرسمية، بدأ كمال في تنظيم المقاومة. فخلال شهر واحد من وصوله، أصدر "تعميم أماسيا" في 22 يونيو 1919، الذي أعلن فيه أن "استقلال الأمة في خطر"، ودعا إلى عقد مؤتمر وطني.

خلال الأشهر التالية، نجح كمال في توحيد العديد من المجموعات المحلية المقاومة تحت قيادته، وفي عقد مؤتمرين مهمين في أرضروم (23 يوليو – 7 أغسطس 1919) وسيواس (4–11 سبتمبر 1919)، حيث تم وضع أسس الحركة الوطنية التركية، وصياغة "الميثاق الوطني"، الذي حدد أهداف المقاومة ومبادئها.

في هذه المرحلة، ظهرت رؤية كمال السياسية الواضحة، التي جمعت بين الواقعية والطموح. فمن ناحية، كان يدرك أن عصر الإمبراطوريات قد انتهى، وأن محاولة استعادة الإمبراطورية العثمانية بحدودها السابقة ستكون مستحيلة وغير واقعية. ومن ناحية أخرى، كان مصمماً على منع تقسيم الأناضول، الموطن التاريخي للأتراك، وعلى بناء دولة تركية قومية مستقلة وحديثة.

بعد احتلال إسطنبول بالكامل من قبل القوات البريطانية في 16 مارس 1920، وحل البرلمان العثماني، دعا كمال إلى انتخاب مجلس جديد يجتمع في أنقرة. وفي 23 أبريل 1920، اجتمعت "الجمعية الوطنية الكبرى" في أنقرة، وأعلنت نفسها الممثل الشرعي الوحيد للشعب التركي، وانتخبت كمال رئيساً لها.

خلال السنوات التالية، قاد كمال حرب الاستقلال التركية على الصعيدين العسكري والسياسي. فعسكرياً، تولى القيادة العليا للقوات التركية في اللحظات الحاسمة، مثل معركة سقاريا (23 أغسطس – 13 سبتمبر 1921) ومعركة دوملوبينار (30 أغسطس 1922)، وقاد جيشاً شبه نظامي إلى انتصارات حاسمة ضد قوات منظمة ومجهزة بشكل أفضل.

وسياسياً، نجح كمال في بناء تحالفات مع قوى مختلفة، بما في ذلك القوميين والإسلاميين والليبراليين، تحت راية المقاومة الوطنية. كما نجح في تحييد بعض القوى الدولية، مثل فرنسا

وإيطاليا، وفي كسب دعم الاتحاد السوفيتي، الذي قدم دعماً مادياً وسياسياً للحركة الوطنية التركية.

أظهر كمال أيضاً قدرات دبلوماسية استثنائية، فقد أسهم في التفاوض على اتفاقيات مهمة، مثل معاهدة موسكو مع الاتحاد السوفيتي (16 مارس 1921)، واتفاقية أنقرة مع فرنسا (20 أكتوبر 1921)، وهدنة مودانيا (11 أكتوبر 1922)، التي أنهت العمليات العسكرية ومهدت الطريق لمفاوضات السلام.

مع الانتصارات العسكرية للحركة الوطنية التركية، تعزز موقف كمال السياسي. وفي 1 نوفمبر 1922، قررت الجمعية الوطنية الكبرى، بناءً على اقتراحه، إلغاء السلطنة العثمانية، وهي خطوة حاسمة نحو تأسيس الجمهورية.

في مؤتمر لوزان للسلام (20 نوفمبر 1922 – 24 يوليو 1923)، قاد كمال المفاوضات عن بعد، وكان عصمت إينونو (رئيس الوزراء التركي لاحقاً) رئيساً للوفد التركي. وقد أثمرت هذه المفاوضات الشاقة عن توقيع معاهدة لوزان في 24 يوليو 1923، التي ألغت معاهدة سيفر واعترفت باستقلال وسيادة تركيا.

وأخيراً، في 29 أكتوبر 1923، أعلنت الجمعية الوطنية الكبرى رسمياً قيام الجمهورية التركية، وانتخبت كمال أول رئيس لها. وبذلك انتهت رسمياً الإمبراطورية العثمانية، وبدأت مرحلة جديدة في تاريخ تركيا.

بعد تأسيس الجمهورية، بدأ كمال، الذي أصبح يُعرف باسم "أتاتورك" منذ عام 1934، في تنفيذ برنامج طموح للإصلاح والتحديث، شمل جوانب مختلفة من الحياة التركية، بما في ذلك السياسة والاقتصاد والثقافة والتعليم. ومن أبرز هذه الإصلاحات:

1. إلغاء الخلافة في 3 مارس 1924، وإلغاء المحاكم الشرعية، وإغلاق المدارس الدينية، وإدخال القوانين المدنية الأوروبية، مما عزز علمانية الدولة.
2. تغيير الأبجدية من العربية إلى اللاتينية في عام 1928، مما سهّل محو الأمية وربط تركيا ثقافياً بالغرب.

3. تحرير المرأة، ومنحها حق التصـــويت والترشـــح للانتخابات، وحظر تعدد الزوجات، وتشجيع النساء على العمل والمشاركة في الحياة العامة.
4. تنفيذ برامج تصنيع وتحديث اقتصادي، وبناء شبكات للسكك الحديدية والطرق، وتعزيز التعليم العام.

اســتمر أتاتورك في رئاســة الجمهورية حتى وفاته في 10 نوفمبر 1938، وكان له تأثير عميق على تطور تركيا الحديثة. وقد أصــبح يُنظر إليه كمؤســس للدولة التركية وكرمز للهوية الوطنية التركية الحديثة.

كان صـــعود مصـــطفى كمال أتاتورك ودوره في الحركة الوطنية التركية مثالاً على قوة القيادة والرؤية السـياسـية في تغيير مسـار التاريخ. فقد نجح، في ظروف شـديدة الصـعوبة، في تحويل هزيمة عسكرية كارثية إلى انتصار سياسي، وفي بناء دولة قومية حديثة على أنقاض إمبراطورية متداعية. وقد ألهمت تجربته العديد من حركات التحرر الوطني في العالم، وخاصـــة في آســـيا وأفريقيا، التي واجهت تحديات مشابهة في مقاومة الاستعمار وبناء الدول الوطنية الحديثة.

تميزت شخصية أتاتورك السياسية بالجمع بين العسكرية والدبلوماسية، بين الحزم والمرونة، وبين الأيديولوجية والبراغماتية. فرغم كونه عســـكرياً بالتكوين والتدريب، كان يدرك محدودية القوة العسـكرية، وضـرورة اسـتكمالها بالعمل السـياسـي والدبلوماسـي. ورغم تبنيه لأيديولوجية قومية علمانية واضـحة، كان قادراً على التحالف مع قوى مختلفة، بما في ذلك الإسلاميين والمحافظين، لتحقيق الأهداف الوطنية المشـــتركة. ورغم معارضـــته الشـــديدة للإمبريالية الغربية، كان مهتماً بالانفتاح على الحضارة الغربية والاستفادة من تجاربها وإنجازاتها.

أدرك أتاتورك، منذ البداية، أهمية بناء مؤسـسـات قوية للدولة، لا تعتمد على شـخص واحد. فقد عمل على تأســـيس جيش وطني منظم، وبناء جهاز بيروقراطي فعال، وتطوير نظام تعليمي حديث، وتأسـيس مؤسـسـات ثقافية وعلمية متقدمة. كما أنه اهتم بتدريب وتأهيل جيل جديد من القادة والمثقفين والإداريين، الذين يشاركونه رؤيته للدولة التركية الحديثة، ويمكنهم مواصلة مسيرة الإصلاح والتحديث بعده.

من جهة أخرى، كان أتاتورك يدرك أهمية المشروعية الشعبية والدستورية للثورة والدولة الجديدة. فرغم قوته الشخصية ونفوذه الكبير، حرص على العمل من خلال المؤسسات الدستورية، مثل الجمعية الوطنية الكبرى، ومن خلال الأطر القانونية والشرعية. كما أنه سعى إلى كسب تأييد مختلف فئات الشعب، من خلال الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي تلبي احتياجاتهم وتحسن ظروف حياتهم.

تجلت قدرة أتاتورك على القيادة والإلهام في قدرته على تحويل الهزيمة إلى نصر، والحداد إلى أمل، والتراجع إلى تقدم. فقد استطاع، في لحظة من أحلك لحظات التاريخ التركي، أن يبث روح الأمل والعزيمة في الشعب التركي، وأن يوجه طاقاته نحو بناء مستقبل أفضل. وقد عبر عن هذه الرؤية في خطابه الشهير إلى الشباب التركي، حيث قال: "إن واجبكم هو أن تحموا استقلال الجمهورية التركية إلى الأبد... إن القوة التي تحتاجونها موجودة في الدم النبيل الذي يجري في عروقكم."

ومع ذلك، لم تكن قيادة أتاتورك خالية من النقد أو المشاكل. فقد وُجهت انتقادات لأسلوبه في الحكم، الذي اتسم أحياناً بالسلطوية والمركزية، ولسياساته الثقافية والدينية، التي اعتبرها البعض متطرفة في علمانيتها، ولمنهجه في التحديث، الذي كان في بعض جوانبه تقليداً للنموذج الغربي دون مراعاة كافية للخصوصيات المحلية. كما أن تركيزه على بناء هوية قومية تركية موحدة أدى إلى تهميش وإقصاء بعض المجموعات العرقية والدينية، مثل الأكراد والعلويين، مما خلق توترات وصراعات استمرت لعقود بعد وفاته.

مع ذلك، يظل مصطفى كمال أتاتورك واحداً من أبرز القادة السياسيين في القرن العشرين، وواحداً من أكثر الشخصيات تأثيراً في تاريخ تركيا والشرق الأوسط. وتظل تجربته في قيادة الحركة الوطنية التركية وتأسيس الجمهورية التركية الحديثة مصدر إلهام ودراسة لكل المهتمين بقضايا التحرر الوطني وبناء الدولة وتحديث المجتمع.

- **ثانياً: الجمعية الوطنية الكبرى وتأسيس الجمهورية التركية**

شكل تأسيس الجمعية الوطنية الكبرى في 23 أبريل 1920 في أنقرة حدثاً محورياً في تاريخ الثورة التركية وفي عملية الانتقال من الإمبراطورية العثمانية إلى الجمهورية التركية الحديثة. فقد

مثلت هذه الجمعية، التي تأسست في ظروف استثنائية وصعبة، بداية لعهد جديد في تاريخ تركيا، وأصبحت النواة التي تطورت منها مؤسسات الدولة التركية الحديثة.

جاء تأسيس الجمعية الوطنية الكبرى استجابة مباشرة للأزمة التي نشأت بعد احتلال إسطنبول بالكامل من قبل القوات البريطانية في 16 مارس 1920، وحل البرلمان العثماني، واعتقال العديد من النواب والسياسيين المؤيدين للحركة الوطنية. ففي مواجهة هذه الأزمة، أدرك مصطفى كمال وقادة الحركة الوطنية الآخرون ضرورة إنشاء هيئة تمثيلية جديدة، تكون بديلاً شرعياً عن البرلمان المنحل، وتتولى قيادة الحركة الوطنية والمقاومة ضد الاحتلال.

وجه كمال دعوة إلى إجراء انتخابات في جميع أنحاء الأناضول لاختيار ممثلين للجمعية الجديدة. وعلى الرغم من الظروف الصعبة والتهديدات من قبل قوات الاحتلال والحكومة العثمانية في إسطنبول، تم إجراء الانتخابات في معظم المناطق، وتم انتخاب حوالي 120 ممثلاً. وبالإضافة إلى هؤلاء، انضم إلى الجمعية حوالي 92 عضواً من مجلس النواب السابق، الذين تمكنوا من الفرار من إسطنبول بعد حله.

في 23 أبريل 1920، اجتمعت الجمعية الوطنية الكبرى لأول مرة في مبنى متواضع في أنقرة، بحضور 120 عضواً. وفي جلستها الأولى، انتخبت مصطفى كمال رئيساً لها، وأعلنت نفسها الممثل الشرعي الوحيد للشعب التركي، وأنها ستتولى جميع السلطات التشريعية والتنفيذية حتى يتم تحرير البلاد.

كانت الجمعية الوطنية الكبرى في تكوينها وطبيعتها وعملها مختلفة تماماً عن البرلمان العثماني التقليدي. فقد كانت تجمع بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وكانت تعمل وفق مبدأ "وحدة القوى"، الذي يعني أن السلطة تتركز في يد الجمعية وتنبع منها. وكان أعضاؤها يمثلون طيفاً واسعاً من القوى السياسية والاجتماعية، بما في ذلك القوميين والإسلاميين والمحافظين والليبراليين، وكانوا ينتمون إلى مختلف المهن والطبقات، بما في ذلك الضباط العسكريون ورجال الدين والمحامون والمدرسون والتجار والفلاحون.

منذ البداية، تحملت الجمعية الوطنية الكبرى مسؤوليات ثقيلة في ظروف استثنائية. فقد كان عليها قيادة حرب الاستقلال ضد القوات الأجنبية، وإدارة شؤون البلاد في ظل الانهيار الإداري

والاقتصـــادي، وبناء أســس الدولة الجديدة. وقد تميزت بالحيوية والديمقراطية في مناقشــاتها، إذ كانت تجري فيها نقاشــات حرة وصــريحة حول مختلف القضــايا، وكان أعضــاؤها يعبرون عن آرائهم بحرية، حتى عندما كانت تتعارض مع آراء مصطفى كمال وقادة الحركة الوطنية الآخرين.

من أهم القرارات التي اتخذتها الجمعية الوطنية الكبرى في مراحلها الأولى:

إصدار "قانون الخيانة" في 29 أبريل 1920، الذي اعتبر معارضة الحركة الوطنية والتعاون مع قوات الاحتلال خيانة عظمى تستحق عقوبة الإعدام.

تشكيل أول حكومة مؤقتة برئاسة مصطفى كمال في 3 مايو 1920، واختيار أعضائها من بين أعضاء الجمعية.

إصــدار "القانون الأســاســي" في 20 يناير 1921، الذي أصــبح بمثابة الدســتور المؤقت للدولة الجديدة، وأكد على أن الســيادة تعود للأمة بلا قيد أو شــرط، وأن الحكومة المؤقتة هي "حكومة تركيا الكبرى الوطنية".

المصــادقة على معاهدة موسـكو مع الاتحاد السـوفيتي في 16 مارس 1921، واتفاقية أنقرة مع فرنسا في 20 أكتوبر 1921، وهما أول اعتراف دولي بالحركة الوطنية التركية.

مع الانتصـارات العسـكرية للحركة الوطنية التركية في عامي 1921–1922، وخاصـة انتصـار دوملوبينار في 30 أغسـطس 1922، الذي أدى إلى طرد القوات اليونانية من الأناضـول، تعزز موقف الجمعية الوطنية الكبرى كسـلطة فعلية في تركيا. وفي 1 نوفمبر 1922، اتخذت الجمعية قراراً تاريخياً بإلغاء السلطنة العثمانية، وفصـل منصـب الخليفة عن منصـب السلطان. وكان هذا القرار خطوة حاسـمة نحو تأسـيس الجمهورية، إذ أنهى رسـمياً النظام الملكي الذي اسـتمر لأكثر من ستة قرون، وأكد على سيادة الشعب ممثلاً في الجمعية الوطنية الكبرى.

بعد توقيع معاهدة لوزان في 24 يوليو 1923، التي أنهت حالة الحرب وأكدت اســتقلال تركيا وســيادتها، بدأت الجمعية الوطنية الكبرى في مناقشــة شــكل النظام الســياســي للدولة الجديدة. وظهرت بعض الخلافات حول هذه القضية، إذ كان هناك من يؤيد استمرار النظام الحالي، الذي يجمع بين الســلطتين التشــريعية والتنفيذية في يد الجمعية، وكان هناك من يؤيد إنشــاء نظام جمهوري على غرار الأنظمة الجمهورية في الغرب.

تمكن مصـــطفى كمال، الذي كان مؤيداً بقوة للخيار الجمهوري، من حســم هذا الجدل. ففي 29 أكتوبر 1923، وبعد مناقشات مكثفة، أقرت الجمعية الوطنية الكبرى تعديلاً دستورياً، نص على أن "شـــكل الحكومة في الدولة التركية هو الجمهورية"، وأن "رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية، الذي يُنتخب من قبل الجمعية الوطنية الكبرى من بين أعضـــائها". وفي نفس اليوم، انتخبت الجمعية مصطفى كمال أول رئيس للجمهورية التركية.

مثل إعلان الجمهورية نهاية رســـمية للإمبراطورية العثمانية، وبداية لعهد جديد في تاريخ تركيا. وقد تلا ذلك سلسلة من الإصلاحات السياسية والاجتماعية والثقافية، التي قادتها الجمعية الوطنية الكبرى، وهدفت إلى تحويل تركيا إلى دولة قومية حديثة وعلمانية. من أهم هذه الإصلاحات:

إلغاء الخلافة في 3 مارس 1924، وإلغاء المحاكم الشـــرعية والمدارس الدينية، وتبني القوانين المدنية الأوروبية، مما عزز علمانية الدولة.

إصدار دستور جديد للجمهورية في 20 أبريل 1924، أكد على مبادئ السيادة الوطنية والقومية التركية والعلمانية.

إدخال إصـــلاحات في النظام التعليمي، وتوحيد التعليم تحت إشـــراف وزارة المعارف، وإدخال الأبجدية اللاتينية بدلاً من العربية في عام 1928.

تبني القانون المدني السويسري في 17 فبراير 1926، وقانون العقوبات الإيطالي، وقانون التجارة الألماني، مما أدى إلى تحديث وعلمنة النظام القانوني.

منح المرأة حق التصـــويت والترشـــح للانتخابات البلدية في 3 أبريل 1930، ثم في الانتخابات النيابية في 5 ديسمبر 1934.

تبني مبدأ العلمانية رســـمياً في الدســـتور في 5 فبراير 1937، إلى جانب المبادئ الأخرى التي عُرفت لاحقاً باســم "المبادئ الســتة للكمالية": الجمهورية، القومية، الشــعبية، العلمانية، الدولاتية (تدخل الدولة في الاقتصاد)، والثورية.

لم تمر هذه الإصـــلاحات دون معارضـــة أو انتقاد. فقد ظهرت معارضـــة من القوى المحافظة والإســلامية، التي اعتبرت بعض الإصــلاحات، وخاصــة إلغاء الخلافة وعلمنة القوانين والتعليم، تهديداً للهوية الإســلامية للشــعب التركي. كما ظهرت معارضــة من بعض القوميين والليبراليين،

الذين انتقدوا أسلوب الحكم المركزي والسلطوي الذي بدأ يتبناه كمال ورفاقه، وخاصة بعد إنشاء "حزب الشعب الجمهوري" كحزب حاكم وحيد.

تصاعدت هذه المعارضة في أعقاب الثورة الكردية بقيادة الشيخ سعيد في فبراير 1925، التي قمعتها الحكومة التركية بقسوة. فقد استغلت الحكومة هذه الثورة لتشديد قبضتها على السلطة، وقامت بإصدار "قانون تقرير السكينة" في 4 مارس 1925، الذي أعطى الحكومة سلطات واسعة لقمع المعارضة، وإغلاق الصحف، واعتقال المعارضين. كما قامت بمنع الأحزاب السياسية المعارضة، مثل "الحزب الجمهوري التقدمي"، الذي تأسس في عام 1924 كأول حزب معارض في الجمهورية التركية.

وهكذا، فإن الجمهورية التركية، التي تأسست في أعقاب نضال بطولي ضد الاحتلال الأجنبي والتقسيم، تحولت تدريجياً من نظام ديمقراطي متعدد الأحزاب إلى نظام سلطوي ذي حزب واحد. واستمر هذا الوضع حتى عام 1945، عندما سمح الرئيس عصمت إينونو، خليفة أتاتورك، بتأسيس أحزاب معارضة، مما مهد الطريق للانتقال نحو الديمقراطية متعددة الأحزاب.

ومع ذلك، يظل تأسيس الجمعية الوطنية الكبرى والجمهورية التركية حدثاً تاريخياً مهماً، ليس فقط في تاريخ تركيا، بل في تاريخ المنطقة والعالم. فقد مثل تحولاً من نظام إمبراطوري سلطاني إلى نظام جمهوري حديث، ومن دولة متعددة الإثنيات والأديان إلى دولة قومية علمانية، ومن مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث. وعلى الرغم من المشاكل والتحديات التي واجهتها الجمهورية التركية في تطورها، فإنها استطاعت أن تصمد وتتطور، وأن تصبح واحدة من أهم الدول في المنطقة، وأن تقدم نموذجاً للتحديث والتنمية في العالم الإسلامي.

- **ثالثاً: معاهدة لوزان (24 يوليو 1923) والاعتراف الدولي بتركيا**

تمثل معاهدة لوزان، التي تم توقيعها في 24 يوليو 1923، منعطفاً تاريخياً في تاريخ تركيا وفي تاريخ العلاقات الدولية. فقد جاءت هذه المعاهدة لتنهي رسمياً حالة الحرب بين تركيا ودول الحلفاء (بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، اليونان، وغيرها)، ولتحل محل معاهدة سيفر، التي كانت تهدف إلى تفكيك الدولة العثمانية وتقسيم الأناضول، والتي رفضتها الحركة الوطنية التركية بقيادة مصطفى كمال.

كانت الظروف التي أدت إلى عقد مؤتمر لوزان مختلفة تماماً عن تلك التي أدت إلى معاهدة سيفر. فمنذ توقيع معاهدة سيفر في 10 أغسطس 1920، تغير الوضع الميداني بشكل كبير. فقد حققت الحركة الوطنية التركية انتصارات عسكرية مهمة، على ثلاث جبهات: ضد الأرمن في الشرق، ضد الفرنسيين في الجنوب، وضد اليونانيين في الغرب. وكان آخر هذه الانتصارات وأكثرها حسماً هو انتصار دوملوبينار في 30 أغسطس 1922، الذي أدى إلى طرد القوات اليونانية من الأناضول، وفتح الطريق نحو إزمير وتراقيا الشرقية.

كما تغير الوضع السياسي الداخلي، إذ قررت الجمعية الوطنية الكبرى في أنقرة إلغاء السلطنة العثمانية في 1 نوفمبر 1922، وفصل منصب الخليفة عن منصب السلطان، مما أنهى رسمياً النظام الملكي الذي استمر لأكثر من ستة قرون. وفر السلطان محمد السادس من إسطنبول على متن سفينة بريطانية، وتم تعيين عبد المجيد أفندي خليفة، لكن بسلطات دينية فقط، وبدون أي سلطات سياسية.

في ظل هذه التغيرات، أدركت دول الحلفاء أن معاهدة سيفر أصبحت غير قابلة للتنفيذ، وأنه لا بد من إعادة التفاوض على شروط السلام مع تركيا. وفي 11 أكتوبر 1922، وقعت تركيا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليونان هدنة مودانيا، التي أنهت الأعمال العدائية، واعترفت بسيادة تركيا على الأناضول وشرق تراقيا، ومهدت الطريق لمفاوضات سلام جديدة.

بدأ مؤتمر لوزان للسلام في 20 نوفمبر 1922، وشارك فيه ممثلون عن الحلفاء (بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، اليونان، رومانيا، يوغوسلافيا، اليابان)، وكذلك الاتحاد السوفيتي وبلغاريا وتركيا. وكان هناك أيضاً مراقبون من الولايات المتحدة، التي لم تكن في حالة حرب رسمية مع تركيا.

ترأس الوفد التركي عصمت إينونو، وزير الخارجية، ورفيق مصطفى كمال في النضال الوطني، والقائد العسكري الذي حقق انتصارات مهمة ضد اليونانيين في معركتي إينونو الأولى والثانية في عام 1921. وكانت تعليمات كمال لإينونو واضحة: التفاوض من موقع قوة، والتأكيد على السيادة التركية الكاملة على الأراضي التركية، ورفض أي تنازلات إقليمية أو اقتصادية أو سياسية أو قانونية تمس سيادة الدولة التركية.

استمرت المفاوضات في لوزان لمدة ثمانية أشهر، وكانت صعبة ومعقدة، وشهدت خلافات حادة حول العديد من القضايا، وخاصة:

مسألة المضايق (البوسفور والدردنيل): حيث أصرت بريطانيا ورائها الحلفاء على تدويل المضايق، بينما سعت تركيا إلى تأكيد سيادتها عليها.

مسألة الموصل: حيث طالبت تركيا بضم ولاية الموصل (شمال العراق حالياً)، التي كانت تحت الانتداب البريطاني، بينما رفضت بريطانيا ذلك.

مسألة الديون العثمانية: حيث كان هناك خلاف حول كيفية توزيع الديون العثمانية بين تركيا والدول التي انفصلت عن الإمبراطورية العثمانية.

مسألة الامتيازات الأجنبية: حيث رفضت تركيا استمرار الامتيازات الأجنبية (الكابيتولاسيونات)، التي كانت تمنح الرعايا الأجانب والشركات الأجنبية امتيازات قانونية واقتصادية استثنائية، بينما سعت الدول الأوروبية للحفاظ عليها.

مسألة تبادل السكان: حيث كان هناك خلاف حول كيفية تنظيم تبادل السكان بين تركيا واليونان، والذي كان قد بدأ بالفعل بعد الحرب.

في النهاية، وبعد مفاوضات شاقة، تم التوصل إلى اتفاق، وتم توقيع معاهدة لوزان في 24 يوليو 1923. وقد تضمنت المعاهدة 143 مادة، بالإضافة إلى 17 اتفاقية ملحقة، وعدة بروتوكولات وإعلانات، وكانت أهم أحكامها:

الاعتراف باستقلال تركيا وسيادتها، والاعتراف بحدودها الجديدة، التي شملت الأناضول وتراقيا الشرقية واسطنبول.

قبول تركيا التخلي عن جميع مطالبها في الأراضي العربية التي كانت جزءاً من الإمبراطورية العثمانية (العراق، سوريا، فلسطين، الأردن، الحجاز، مصر، ليبيا، وغيرها).

فقدان تركيا لجزر بحر إيجه لصالح إيطاليا واليونان، باستثناء جزيرتي إمبروس وتنيدوس، اللتين أصبحتا جزءاً من تركيا.

تأجيل البت في مسألة ولاية الموصل، مع الاتفاق على إحالة القضية إلى عصبة الأمم للتحكيم. (وقد حكمت عصبة الأمم لاحقاً، في عام 1926، بضم الموصل إلى العراق).

تدويل المضـايق (البوسـفور والدردنيل)، مع إنشـاء لجنة دولية للإشـراف عليها، واتفاق منفصـل حول حرية الملاحة فيها في أوقات السلم والحرب، مع بقاء السيادة التركية الإقليمية عليها.

إلغاء الامتيازات الأجنبية (الكابيتولاســـيونات) نهائياً، ولكن مع التزام تركيا بعدم التمييز ضـــد الرعايا الأجانب في مجال التجارة والاستثمار.

تبادل السكان بين تركيا واليونان، باستثناء اليونانيين في إسطنبول والمسلمين في تراقيا الغربية.

التزام تركيا بتعويض جزئي للدائنين عن الديون العثمانية، مع توزيع جزء من هذه الديون على الدول التي انفصلت عن الإمبراطورية العثمانية.

إلغاء القيود العسكرية التي كانت مفروضـة في معاهدة سـيفر على الجيش والبحرية التركية، مع تجريد المنطقة المحيطة بالمضايق من السلاح.

مثلت معاهدة لوزان انتصـاراً دبلوماسـياً كبيراً للحركة الوطنية التركية، وتتويجاً لنضـالها العسـكري والسياسـي. فقد اعترفت المعاهدة باستقلال تركيا وسيادتها، وألغت معظم القيود والشروط القاسية التي كانت مفروضة في معاهدة سيفر. كما أنها أنهت فعلياً التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية التركية، من خلال إلغاء الامتيازات الأجنبية، ومنح تركيا سـيطرة كاملة على اقتصـادها ونظامها القانوني. وقد عبر مصـــطفى كمال عن هذا الانتصـــار بقوله: "باتفاقية لوزان، أصـــبحت الأمة التركية تتمتع باستقلال سياسـي واقتصـادي وإداري وقضـائي ومالي كامل... لقد وضـعنا الأسس لدولة تركية جديدة ومستقلة."

في الوقت نفســـه، مثلت المعاهدة نهاية رســـمية للإمبراطورية العثمانية، وتخلياً عن المطالبات التركية في الأراضـــي العربية وفي البلقان. وقد تم ذلك بناءً على فهم واقعي من قبل قادة الحركة الوطنية التركية، وخاصـــة مصـــطفى كمال، بأن عصـــر الإمبراطوريات قد انتهى، وأن محاولة اسـتعادة الإمبراطورية العثمانية بحدودها السـابقة سـتكون مسـتحيلة وغير واقعية. وبدلاً من ذلك، ركزوا على بناء دولة قومية تركية مستقلة وحديثة، تشمل المناطق ذات الأغلبية التركية/المسلمة. من الناحية الديموغرافية، أدت معاهدة لوزان، وخاصـــة اتفاقية تبادل السـكان بين تركيا واليونان، إلى تغييرات كبيرة في التركيبة السكانية لكلا البلدين. فقد تم ترحيل حوالي 1.2 مليون يوناني من الأناضـول إلى اليونان، وحوالي 400,000 مسلم من اليونان إلى تركيا. وكان هذا التبادل، الذي

كان الأول من نوعه في التاريخ الحديث، مؤلماً ومأساوياً بالنسبة للعديد من الأسر، التي اضطرت إلى ترك منازلها وأراضيها وسبل عيشها، والانتقال إلى بلد غريب. ولكنه أدى أيضاً إلى خلق دول أكثر تجانساً من الناحية الإثنية والدينية، مما قد يكون ساهم في تقليل الصراعات الإثنية والدينية في المستقبل.

دولياً، مثلت معاهدة لوزان نهاية لسلسلة معاهدات السلام التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، وكانت المعاهدة الوحيدة التي تم التفاوض عليها وتوقيعها من قبل الدولة المهزومة (تركيا) من موقع قوة نسبية، وليس من موقع ضعف واستسلام كامل، كما كان الحال مع معاهدات فرساي (مع ألمانيا) وتريانون (مع المجر) وسان جرمان (مع النمسا) ونويي (مع بلغاريا). وقد كان ذلك نتيجة مباشرة للنضال العسكري والسياسي الناجح للحركة الوطنية التركية.

كما مثلت المعاهدة، إلى جانب معاهدات ما بعد الحرب الأخرى، بداية لعصر جديد في العلاقات الدولية، عصر الدول القومية، الذي حل محل عصر الإمبراطوريات المتعددة الإثنيات والأديان. وقد شهد العالم، في السنوات والعقود التالية، نشوء العديد من الدول القومية الجديدة على أنقاض الإمبراطوريات القديمة، سواء بسبب انهيار هذه الإمبراطوريات، أو بسبب انتشار حركات التحرر الوطني المناهضة للاستعمار.

بالنسبة لتركيا، مثلت معاهدة لوزان بداية لعهد جديد، عهد الجمهورية التركية الحديثة، التي تم إعلانها رسمياً في 29 أكتوبر 1923، بعد ثلاثة أشهر فقط من توقيع المعاهدة. وقد أصبحت المعاهدة حجر الزاوية في السياسة الخارجية التركية، وأساساً للعلاقات التركية مع جيرانها ومع المجتمع الدولي لعقود قادمة. وحتى يومنا هذا، تظل معاهدة لوزان مصدر فخر واعتزاز للشعب التركي، وتُدرس في المدارس والجامعات التركية كمثال على نجاح النضال الوطني في مواجهة الهيمنة الاستعمارية.

الفصل الرابع: انعكاسات الحرب العالمية الأولى على العالم الإسلامي والشرق الأوسط

- **المبحث الأول: انهيار الخلافة العثمانية وتبعاتها على العالم الإسلامي**
- **أولاً: إلغاء الخلافة العثمانية في 3 مارس 1924**

يعد إلغاء الخلافة العثمانية في 3 مارس 1924 من أهم الأحداث التاريخية في القرن العشرين، ليس فقط في تاريخ تركيا، بل في تاريخ العالم الإسلامي بأسره. فقد مثل هذا الحدث نهاية لمؤسسة سياسية–دينية استمرت لأكثر من 1300 عام، منذ عهد الخليفة أبي بكر الصديق في عام 632م، وتولاها على مر التاريخ خلفاء راشدون وأمويون وعباسيون وعثمانيون. وقد كان لهذا الحدث تداعيات عميقة على العالم الإسلامي، وعلى التطور السياسي والفكري والديني في المنطقة.

جاء إلغاء الخلافة كخطوة منطقية في سياق الإصلاحات الجذرية التي قادها مصطفى كمال (أتاتورك) بعد تأسيس الجمهورية التركية في 29 أكتوبر 1923. فقد كان كمال مؤمناً بضرورة تحويل تركيا إلى دولة قومية حديثة وعلمانية، على غرار الدول الأوروبية المتقدمة، وكان يرى في المؤسسات والتقاليد العثمانية، وخاصة الخلافة، رموزاً للتخلف والجمود، وعائقاً أمام التحديث والتقدم.

كانت الخلافة العثمانية قد فقدت الكثير من قوتها ونفوذها خلال القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، مع تراجع قوة الدولة العثمانية وفقدان العديد من أراضيها، وزيادة نفوذ القوى الأوروبية في العالم الإسلامي. ومع ذلك، ظلت الخلافة رمزاً مهماً للوحدة الإسلامية، وظل الخليفة العثماني يُنظر إليه من قبل العديد من المسلمين، خاصة في الهند وجنوب شرق آسيا، كزعيم روحي للمسلمين.

في 1 نوفمبر 1922، وفي أعقاب انتصارات الحركة الوطنية التركية على القوات اليونانية والأرمنية، قررت الجمعية الوطنية الكبرى في أنقرة إلغاء السلطنة العثمانية، وفصل منصب الخليفة عن منصب السلطان. وفر السلطان محمد السادس من إسطنبول على متن سفينة بريطانية، وتم تعيين عبد المجيد أفندي، ابن السلطان عبد العزيز، خليفة، لكن بسلطات دينية فقط، وبدون أي سلطات سياسية.

كان هذا الفصل بين السلطتين الدينية والسياسية خطوة أولى نحو إلغاء الخلافة بالكامل. فقد كان من الواضح أن وجود خليفة، حتى بدون سلطات سياسية، يمثل نوعاً من الازدواجية في السلطة، ويمكن أن يصبح مركزاً للمعارضة المحافظة والإسلامية ضد الإصلاحات الكمالية. كما أن بروز حركات داعمة للخلافة في العالم الإســـلامي، مثل حركة الخلافة في الهند، كان يمكن أن يؤدي إلى تدخل أجنبي في الشؤون التركية.

بعد إعلان الجمهورية في 29 أكتوبر 1923، وانتخاب مصـــطفى كمال أول رئيس لها، بدأت مناقشات داخل النخبة السياسية التركية حول مستقبل الخلافة. وكان هناك تيارين رئيسيين:

التيار الكمالي العلماني، بقيادة مصـطفى كمال نفسـه، الذي كان يدعو إلى إلغاء الخلافة تماماً، واستكمال علمنة الدولة، وفصل الدين عن السياسة.

كان إلغاء الخلافة العثمانية حدثاً تاريخياً فارقاً، له تداعيات عميقة ومتنوعة على العالم الإسلامي:

سـياسـياً، أدى إلغاء الخلافة إلى زوال آخر مؤسـسـة كانت ترمز إلى الوحدة السـياسـية للعالم الإسلامي، مما فتح الباب أمام ظهور دول قومية مستقلة في العالم الإسلامي، تعتمد على الهوية الوطنية بدلاً من الهوية الدينية.

فكرياً، أثار إلغاء الخلافة نقاشات ومناظرات واسعة في العالم الإسلامي حول العلاقة بين الدين والسياسة، ودور الدين في الدولة الحديثة، ومكانة الشريعة في القانون، وغيرها من القضايا التي لا تزال محل جدل حتى اليوم.

دينياً، أدى غياب مؤســســة مركزية للإســلام إلى تعدد المرجعيات الدينية وتنوعها، وإلى ظهور حركات وجماعات إسلامية جديدة، تسعى إلى ملء الفراغ الذي تركه غياب الخلافة.

ثقافياً، أدى إلغاء الخلافة إلى تعزيز الهويات الوطنية والمحلية في العالم الإســلامي، وإلى تطور أشكال جديدة من التعبير الثقافي والفني، تعكس التنوع والتعددية في العالم الإسلامي.

وهكذا، فإن إلغاء الخلافة العثمانية، الذي كان جزءاً من عملية بناء الدولة القومية التركية الحديثة، كان له تأثير عميق ودائم على العالم الإسلامي، وعلى تطوره السياسي والفكري والديني، وهو تأثير لا يزال يُشعر به حتى اليوم، بعد قرن تقريباً من وقوع هذا الحدث التاريخي.

- **ثانياً: ردود الفعل في العالم الإسلامي على سقوط الخلافة**

أثار إلغاء الخلافة العثمانية في 3 مارس 1924 موجة من ردود الفعل المتباينة في العالم الإسلامي، تراوحت بين الصدمة والاستنكار والتأييد والسعي لإحياء مؤسسة الخلافة في مكان آخر. وتعكس هذه الردود التنوع الفكري والسياسي والمذهبي في العالم الإسلامي في تلك الفترة، وكذلك المصالح والتوجهات المختلفة للقوى الاستعمارية التي كانت تسيطر على معظم العالم الإسلامي.

في شبه القارة الهندية، التي كانت تحت الحكم البريطاني، كان رد الفعل على إلغاء الخلافة هو الأكثر حدة وتنظيماً. فقد كانت حركة الخلافة نشطة في الهند منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، وكانت تهدف إلى الدفاع عن الخلافة العثمانية ومنع تقسيم الدولة العثمانية. وقد نجحت هذه الحركة في حشد الملايين من المسلمين الهنود، وفي تنظيم احتجاجات واسعة النطاق، وفي جمع تبرعات كبيرة، وفي الضغط على الحكومة البريطانية.

عندما تم إلغاء الخلافة، أصيبت حركة الخلافة في الهند بضربة قاسية. وقد عبّر محمد علي وشوكت علي، الأخوان اللذان كانا من أبرز قادة الحركة، عن "خيبة أملهم وحزنهم العميق" إزاء قرار الأتراك. وأرسلت حركة الخلافة وفداً إلى تركيا في محاولة لإقناع مصطفى كمال بإعادة النظر في قراره، لكن دون جدوى.

بعد فشل هذه المحاولة، دعا بعض القادة المسلمين في الهند، مثل أبو الكلام آزاد، إلى عقد مؤتمر إسلامي عالمي لاختيار خليفة جديد. وبالفعل، عُقد مؤتمر في القاهرة في مايو 1926، لكنه انتهى دون التوصل إلى اتفاق حول كيفية اختيار الخليفة الجديد أو من يكون. وتدريجياً، بدأت حركة الخلافة في الهند تفقد زخمها، وبدأ المسلمون الهنود يتجهون نحو أشكال أخرى من العمل السياسي، مثل النضال من أجل الاستقلال عن بريطانيا، ولاحقاً المطالبة بدولة إسلامية مستقلة (باكستان).

في مصر، التي كانت تحت الحماية البريطانية، كان لإلغاء الخلافة صدى كبير أيضاً. فقد كان الشعور العام بين المصريين المسلمين هو الاستياء والاستنكار. وقد عبّر الأزهر، المؤسسة

الدينية المركزية في العالم الســـني، عن "حزنه العميق" إزاء إلغاء الخلافة، ودعا إلى عقد مؤتمر إسلامي لبحث مسألة الخلافة.

في الحجاز، أعلن الشريف حسين بن علي، الذي كان قد أعلن الثورة العربية ضد العثمانيين في عام 1916، نفســـه خليفة للمســـلمين في 7 مارس 1924، بعد أيام قليلة من إلغاء الخلافة العثمانية. وقد حاول حسين كسب تأييد العالم الإسلامي لخلافته، لكنه لم يحظَ بدعم واسع. وكان ابن ســعود، حاكم نجد والمنافس الرئيســي لحســين، يعارض بشــدة ادعاء حســين للخلافة. وفي أكتوبر 1924، اســتولى ابن ســعود على مكة، وأُجبر حســين على التنازل عن عرش الحجاز، وبذلك انتهت مطالبته بالخلافة.

في ســوريا والعراق، اللتين كانتا تحت الانتداب الفرنســي والبريطاني على التوالي، كان رد الفعل على إلغاء الخلافة مختلطاً. فمن ناحية، كان هناك اســـتياء واســـتنكار، خاصـــة بين العلماء والمتدينين. ولكن من ناحية أخرى، كان هناك من رأى في إلغاء الخلافة فرصـــة لتعزيز الهوية العربية والقومية العربية، وللتحرر من الهيمنة التركية.

في إيران، التي كانت أغلبيتها من الشيعة، كان رد الفعل على إلغاء الخلافة مختلفاً عن رد الفعل في العالم الســني. فقد كان الشــيعة تاريخياً لا يعترفون بشــرعية الخلافة منذ نهاية عهد الخليفة الراشــدي الرابع علي بن أبي طالب، ويرون أن الإمامة هي النظام الســياســي الشــرعي الوحيد. ولذلك، لم يكن لإلغاء الخلافة التأثير نفســـه في إيران كما كان في العالم الســـني. بل إن بعض العلماء الشيعة رأوا في إلغاء الخلافة تحقيقاً للنظرية الشيعية، التي ترى أن الخلافة بعد علي بن أبي طالب كانت غير شرعية.

في جنوب شرق آسيا، وخاصة في إندونيسيا وماليزيا، كان لإلغاء الخلافة صدى أيضاً. فقد كان المســلمون في هذه المناطق يكنون احتراماً كبيراً للخليفة العثماني، رغم بعد المســافة وضـــعف العلاقات المباشــرة. وقد عبّر بعض القادة والعلماء المســلمين عن اســتيائهم من إلغاء الخلافة، ودعوا إلى إحيائها. لكن معظم المســلمين في هذه المناطق كانوا أكثر اهتماماً بالقضــايا المحلية، مثل مقاومة الاستعمار الهولندي والبريطاني، وتطوير التعليم والثقافة الإسلامية المحلية.

لم تكن ردود الفعل على إلغاء الخلافة منفصلة عن السياق السياسي الأوسع في ذلك الوقت، وخاصة السياسات الاستعمارية. فقد كانت القوى الاستعمارية، وخاصة بريطانيا وفرنسا، حذرة من أي محاولة لإحياء الخلافة، التي رأت فيها تهديداً محتملاً لسيطرتها على العالم الإسلامي. ولذلك، عملت على إحباط أي محاولة جادة لإحياء الخلافة، سواء من خلال الضغط المباشر، أو من خلال دعم الاتجاهات القومية والوطنية على حساب الاتجاهات الإسلامية.

من الناحية الفكرية، أدى إلغاء الخلافة إلى تعميق النقاش والجدل في العالم الإسلامي حول العديد من القضايا المهمة، مثل:

العلاقة بين الدين والسياسة: هل الإسلام يفرض نظاماً سياسياً معيناً؟ هل يمكن فصل الدين عن الدولة؟

مفهوم الأمة الإسلامية: هل المسلمون أمة واحدة تحتاج إلى زعيم واحد؟ أم يمكن أن يكونوا أمماً متعددة، لكل منها هويتها وزعامتها؟

مسألة التجديد والتحديث: هل يمكن للمسلمين تبني أشكال حديثة من التنظيم السياسي والاجتماعي، مثل الديمقراطية والقومية، دون التخلي عن هويتهم الإسلامية؟

وقد تبلورت من هذا النقاش والجدل تيارات فكرية وسياسية متنوعة في العالم الإسلامي، تراوحت بين:

التيار الإصلاحي أو التجديدي، الذي رأى أن الإسلام لا يفرض نظاماً سياسياً معيناً، وأن المسلمين يمكنهم تبني أشكال حديثة من التنظيم السياسي، مثل الديمقراطية والقومية، مع الحفاظ على قيمهم وهويتهم الإسلامية.

التيار المحافظ أو التقليدي، الذي رأى في إلغاء الخلافة مؤشراً على انحراف المسلمين عن تعاليم دينهم، ودعا إلى إحياء الخلافة واستعادة النظام السياسي الإسلامي التقليدي.

التيار القومي أو الوطني، الذي رأى في إلغاء الخلافة فرصة لتعزيز الهويات القومية والوطنية، وللتحرر من أشكال السيطرة القديمة، سواء كانت عثمانية أو استعمارية.

وقد استمر هذا الجدل والتنوع الفكري والسياسي في العالم الإسلامي حتى يومنا هذا، مما يعكس التأثير العميق والدائم لإلغاء الخلافة العثمانية.

- **المبحث الثاني: تقسيم تركة الدولة العثمانية وفق اتفاقية سايكس بيكو**
  - **أولاً: خلفية اتفاقية سايكس بيكو وأهدافها**

تُعد اتفاقية سـايكس بيكو من أهم الاتفاقيات السـرية التي أبرمت خلال الحرب العالمية الأولى، وقد تركت أثراً عميقاً على الخريطة الجيوسياسية للشرق الأوسط، وعلى تطور العلاقات الدولية في المنطقة حتى يومنا هذا. سُـميت الاتفاقية على اسـم مهندسـيها، المسـؤول البريطاني مارك سـايكس والدبلوماسـي الفرنسـي فرانسـوا جورج بيكو، اللذين قادا المفاوضـات السرية بين بريطانيا وفرنسا خلال عامي 1915 و1916.

جاءت هذه الاتفاقية في سـياق دولي بالغ التعقيد، فمع اشـتداد المعارك في الحرب العالمية الأولى، بدأت القوى الاستعمارية الكبرى، وخاصة بريطانيا وفرنسا، في التفكير في مرحلة ما بعد الحرب، ورسـم خريطة جديدة للعالم، تضـمن مصـالحها وتوسـع نفوذها. وكان من الواضـح أن الإمبراطوريات الكبرى التي كانت قائمة قبل الحرب، وخاصة الإمبراطورية العثمانية والإمبراطورية النمسـاوية–المجرية، لن تبقى على حالها بعد الحرب، بل سـتتفكك وتتقسـم، مما يفتح الباب أمام إعادة تشكيل الخريطة السياسية، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط.

كان لبريطانيا وفرنسا مصـالح استراتيجية واقتصـادية متنافسـة في المشرق العربي، وهو ما جعل التفاوض على تقسيم النفوذ في هذه المنطقة أمراً ضـرورياً لتجنب الصـدام بينهما بعد الحرب. فقد كانت بريطانيا مهتمة بتأمين طرق المواصـلات إلى الهند، جوهرة التاج البريطاني، وبالسـيطرة على قناة السـويس، وبتأمين مصـادر النفط المكتشـفة حديثاً في العراق وإيران. وكانت فرنسـا، من جهتها، مهتمة بتوسـيع نفوذها في شـرق المتوسـط، وخاصـة في سـوريا ولبنان، حيث كانت لها روابط ثقافية واقتصادية تاريخية، وكانت تعتبر نفسها حامية للمسيحيين الكاثوليك في الشرق.

بدأت المفاوضـات السرية بين بريطانيا وفرنسا في أواخر عام 1915، وعلى الرغم من أن روسيا القيصرية كانت طرفاً في هذه المفاوضات، إلا أن دورها كان ثانوياً، وكان اهتمامها منصباً بشكل أسـاسـي على القسـطنطينية (إسـطنبول) والمضـايق (البوسـفور والدردنيل)، وعلى بعض الأراضـي في شرق الأناضول. وقد تم استبعاد الحلفاء الآخرين، وخاصة إيطاليا، من هذه المفاوضات، مما سبب استياءها لاحقاً.

لم تكن المفاوضات سهلة، إذ كانت هناك اختلافات كبيرة بين الرؤى البريطانية والفرنسية. فقد كانت بريطانيا، التي كانت قواتها تحارب العثمانيين في العراق وفلسطين، ترى أنها الأحق بالنفوذ في هذه المناطق، وكانت تسعى إلى تحجيم النفوذ الفرنسي. وكانت فرنسا، من جهتها، تطالب بنفوذ واسع في سوريا ولبنان وكيليكيا (جنوب تركيا الحالية)، وكانت تسعى إلى تحجيم النفوذ البريطاني.

بعد مفاوضات طويلة ومعقدة، تم التوصل إلى اتفاق، تم توقيعه رسمياً في 16 مايو 1916. وقد تضمنت الاتفاقية تقسيم المشرق العربي إلى مناطق نفوذ بريطانية وفرنسية، وذلك على النحو التالي:

منطقة النفوذ الفرنسي (المنطقة الزرقاء): وتشمل سوريا الساحلية ولبنان وكيليكيا، وهي المناطق التي ستصبح تحت السيطرة الفرنسية المباشرة.

منطقة النفوذ البريطاني (المنطقة الحمراء): وتشمل وسط وجنوب العراق، بما في ذلك بغداد والبصرة، وهي المناطق التي ستصبح تحت السيطرة البريطانية المباشرة.

منطقة النفوذ الفرنسي غير المباشر (المنطقة A): وتشمل داخل سوريا وشمال العراق، وهي المناطق التي ستكون تحت إدارة عربية أو دولية، مع اعتراف بالنفوذ الفرنسي.

منطقة النفوذ البريطاني غير المباشر (المنطقة B): وتشمل الأردن وجنوب العراق، وهي المناطق التي ستكون تحت إدارة عربية أو دولية، مع اعتراف بالنفوذ البريطاني.

منطقة الإدارة الدولية (المنطقة البنية): وتشمل فلسطين، باستثناء الجزء الشمالي، وهي المنطقة التي ستكون تحت إدارة دولية يتفق عليها لاحقاً.

تجدر الإشارة إلى أن الاتفاقية لم تحدد مصير الحجاز (غرب الجزيرة العربية)، الذي كان تحت حكم الشريف حسين، الذي أعلن الثورة العربية ضد العثمانيين في يونيو 1916، بتشجيع ودعم من بريطانيا. كما أن الاتفاقية لم تتطرق إلى مصير نجد والخليج العربي، التي كانت بريطانيا قد وسعت نفوذها فيها من خلال معاهدات مع الحكام المحليين.

كانت أهداف اتفاقية سايكس بيكو متعددة ومعقدة، وتعكس مصالح القوى الاستعمارية في المنطقة. ومن أبرز هذه الأهداف:

تأمين المصالح الاستراتيجية والاقتصادية لبريطانيا وفرنسا في المنطقة، وخاصة السيطرة على طرق المواصلات، ومصادر النفط، والأسواق التجارية.

منع ظهور قوة كبرى في المشـــرق العربي، مثل الإمبراطورية العثمانية، يمكن أن تهدد النفوذ الأوروبي. ولذلك تم تقسيم المنطقة إلى كيانات صغيرة، يسهل السيطرة عليها والتحكم بها.

تلبية الطموحات الاســتعمارية لبريطانيا وفرنســا، وتوســيع إمبراطوريتيهما، في ســياق التنافس الاستعماري الذي كان سائداً في تلك الفترة.

توزيع الجزء الأكبر من تركة "الرجل المريض" (وهو الوصـف الذي كان يطلق على الإمبراطورية العثمانية)، والذي كان متوقعاً أن تتفكك مع نهاية الحرب، بطريقة تمنع الصـــدام بين القوى الاستعمارية الكبرى.

بقيت اتفاقية سايكس بيكو سرية لفترة، إلى أن كشفت عنها الحكومة البلشفية الجديدة في روسيا في نوفمبر 1917، بعد قيام الثورة البلشـفية. وقد أثار هذا الكشـف صـدمة وغضـباً في العالم العربي، وخاصـــة بين العرب الذين كانوا يقاتلون مع بريطانيا ضـــد العثمانيين، بناءً على وعود بالاسـتقلال والحرية بعد الحرب. وأصـبحت الاتفاقية رمزاً للخداع والغدر الاسـتعماري، ومصـدراً لعدم الثقة المستمر بين العرب والغرب.

لا تزال اتفاقية سايكس بيكو، رغم مرور أكثر من قرن على توقيعها، محل جدل ونقاش واسعين. فقد اعتُبرت بداية لسلسلة من التدخلات الاستعمارية التي رسمت خريطة الشرق الأوسط الحديث، وقسـمت المنطقة إلى دول ذات حدود مصـطنعة، لا تعكس دائماً الواقع الديموغرافي أو التاريخي أو الثقافي. كما أنها اعتُبرت جذراً للعديد من الصراعات والتوترات التي شهدتها المنطقة في القرن العشرين، من الصراع العربي–الإسرائيلي إلى الصراعات الطائفية والإثنية في العراق وسوريا.

ومع ذلك، تجدر الإشـارة إلى أن اتفاقية سـايكس بيكو لم تُنفذ بالضـبط كما تم التخطيط لها. فقد أدت التطورات اللاحقة، مثل هزيمة الإمبراطورية العثمانية، وإصـــدار وعد بلفور، وظهور الحركة الوطنية التركية بقيادة مصـطفى كمال، والثورات العربية ضـد الاسـتعمار، إلى تعديلات وتغييرات في الخريطة السياسية التي رسمتها الاتفاقية. لكن روح الاتفاقية، المتمثلة في تقسيم المنطقة إلى

مناطق نفوذ استعمارية، وفي تفضيل المصالح الاستعمارية على تطلعات الشعوب المحلية، ظلت قائمة وتركت أثرها العميق على تطور المنطقة.

- **ثانياً: بنود الاتفاقية وتقسيم المناطق العربية**

تمثل اتفاقية سايكس بيكو وثيقة معقدة ومفصلة، تضمنت بنوداً متنوعة تهدف إلى تنظيم تقسيم النفوذ بين بريطانيا وفرنسا في المشرق العربي بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية. وقد تضمنت الاتفاقية نصوصاً سرية، تكشف عن المصالح الحقيقية للقوى الاستعمارية، وعن رؤيتها لمستقبل المنطقة.

تبدأ الاتفاقية بمقدمة توضح أهدافها ودوافعها، والتي تتلخص في رغبة بريطانيا وفرنسا في "حماية وتعزيز مصالحهما في آسيا وأفريقيا"، وفي "تأمين الاستقرار والتنمية للشعوب العربية المستقلة حديثاً"، وهو خطاب يعكس الرؤية الاستعمارية التي ترى في الشعوب المستعمرة شعوباً قاصرة، تحتاج إلى "حماية" و"وصاية" من القوى الأوروبية المتحضرة.

بعد المقدمة، تنتقل الاتفاقية إلى تحديد مناطق النفوذ بشكل تفصيلي. وقد تم ذلك وفق نظام معقد من الألوان والحروف، حيث تم تقسيم المنطقة إلى:

المنطقة الزرقاء: وهي منطقة النفوذ الفرنسي المباشر، وتشمل سوريا الساحلية، ولبنان، وكيليكيا (جنوب تركيا الحالية)، ومنطقة الموصل في شمال العراق. وفي هذه المنطقة، ستتمتع فرنسا بحق "إنشاء الإدارة والحكومة التي تراها مناسبة، بعد التشاور مع الدولة العربية أو اتحاد الدول العربية"، وهو نص يعكس النية في فرض السيطرة الاستعمارية المباشرة، مع إظهار شكلي للاحترام لتطلعات العرب في الاستقلال.

المنطقة الحمراء: وهي منطقة النفوذ البريطاني المباشر، وتشمل وسط وجنوب العراق، بما في ذلك بغداد والبصرة، والكويت، وساحل الخليج العربي. وفي هذه المنطقة، ستتمتع بريطانيا بالحقوق نفسها التي تتمتع بها فرنسا في المنطقة الزرقاء، مما يعني إمكانية فرض السيطرة الاستعمارية المباشرة.

المنطقة (A): وهي منطقة النفوذ الفرنسي غير المباشر، وتشمل داخل سوريا وشمال العراق، باستثناء الموصل. وفي هذه المنطقة، "تعترف بريطانيا العظمى بأن فرنسا هي الدولة المؤهلة

لتزويد المستشارين الأجانب والموظفين بناءً على طلب الدولة العربية أو اتحاد الدول العربية". وهذا يعني أن فرنسا ستكون لها الأولوية في التأثير على هذه المنطقة، من خلال "الاستشارة" و"المساعدة"، وهي آليات نفوذ أقل مباشرة من السيطرة الكاملة، لكنها تضمن استمرار النفوذ الفرنسي.

المنطقة (:(Bوهي منطقة النفوذ البريطاني غير المباشر، وتشمل الأردن وشمال الجزيرة العربية. وفي هذه المنطقة، "تعترف فرنسا بأن بريطانيا العظمى هي الدولة المؤهلة لتزويد المستشارين الأجانب والموظفين بناءً على طلب الدولة العربية أو اتحاد الدول العربية". وهذا يعني أن بريطانيا ستكون لها الأولوية في التأثير على هذه المنطقة، بالطريقة نفسها التي ستؤثر بها فرنسا في المنطقة (.(A

المنطقة البنية: وهي منطقة الإدارة الدولية، وتشمل فلسطين، باستثناء الجزء الشمالي الذي سيكون تحت النفوذ الفرنسي. وقد نصت الاتفاقية على أن "ستكون هناك إدارة دولية، يتم تحديد شكلها بعد التشاور مع روسيا، ومع ممثلي الحكومة العربية والحكومات الأخرى المعنية". وهذا النص غامض عمداً، ويترك الباب مفتوحاً لمزيد من المفاوضات والترتيبات في المستقبل، وهو ما حدث بالفعل مع صدور وعد بلفور في عام 1917، ومع قرار الانتداب البريطاني على فلسطين في عام 1922.

بالإضافة إلى تقسيم المناطق، تضمنت اتفاقية سايكس بيكو بنوداً تتعلق بالقضايا الاقتصادية والتجارية، وبالسكك الحديدية والمواصلات، وبالسياسة الخارجية والدفاع. ومن أبرز هذه البنود:

حرية التجارة والمرور للمملكة المتحدة في المناطق الفرنسية، وحرية التجارة والمرور لفرنسا في المناطق البريطانية.

تأمين إمدادات المياه والري من نهري دجلة والفرات، بما يضمن مصالح المنطقتين البريطانية والفرنسية.

السيطرة على شبكات السكك الحديدية، وخاصة خط بغداد، الذي كان مشروعاً استراتيجياً كبيراً بدأته ألمانيا والدولة العثمانية قبل الحرب.

النص على التزام الدولة العربية أو اتحاد الدول العربية، في المناطق ((Aو(،(Bبعدم التنازل عن أي جزء من أراضيها لدولة ثالثة، ما يعني ضمان بقاء هذه المناطق تحت النفوذ البريطاني أو الفرنسي وحدهما.

النص على حق بريطانيا وفرنسا في "منع" الدول الأخرى من الاستحواذ على ممتلكات في المناطق التي تقع تحت نفوذهما، ما يعني احتكار الاستثمارات والمشاريع الاقتصادية.

تجدر الإشارة إلى أن اتفاقية سايكس بيكو جاءت في سياق مفاوضات ووعود متناقضة، قدمتها بريطانيا وفرنسا للعرب وللصهاينة وللقوى الأخرى. فمن ناحية، كانت بريطانيا قد وعدت الشريف حسين، في مراسلات حسين–مكماهون (1915–1916)، بالاعتراف باستقلال العرب ودعمه، في مقابل إعلان الثورة العربية ضد العثمانيين. ومن ناحية أخرى، ستصدر بريطانيا وعد بلفور في نوفمبر 1917، الذي يعد بإنشاء "وطن قومي لليهود" في فلسطين.

هذه التناقضات والتعارضات في السياسة البريطانية والفرنسية ستكون مصدراً للعديد من الأزمات والصراعات في المنطقة لاحقاً. فقد اعتبر العرب أن اتفاقية سايكس بيكو خيانة صريحة للوعود التي قدمتها بريطانيا للشريف حسين، وأن وعد بلفور خيانة أخرى، تتناقض مع مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير، الذي كان يدعو إليه الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون. وستؤدي هذه التناقضات إلى توترات وثورات ومقاومة للاستعمار البريطاني والفرنسي في المنطقة، ستستمر لعقود.

من جهة أخرى، لم تكن اتفاقية سايكس بيكو مقبولة تماماً من قبل جميع الأطراف في الدول الاستعمارية نفسها. ففي بريطانيا، كان هناك تيار، يمثله تي. إي. لورنس (لورنس العرب) وغيره، يؤيد إنشاء دولة أو دول عربية مستقلة، تكون حليفة لبريطانيا، بدلاً من السيطرة الاستعمارية المباشرة. وفي فرنسا، كان هناك أيضاً جدل حول الاستراتيجية المثلى لتعزيز النفوذ الفرنسي في المنطقة.

وهكذا، فإن اتفاقية سايكس بيكو، على الرغم من أنها رسمت خطوطاً وحدوداً على الخريطة، كانت في الواقع بداية لعملية معقدة ومتغيرة من إعادة تشكيل المشرق العربي. وستتعدل هذه الخطوط والحدود نتيجة للتطورات اللاحقة، مثل هزيمة الإمبراطورية العثمانية، ونجاح الحركة

الوطنية التركية بقيادة مصطفى كمال، والثورات العربية ضد الاستعمار، واكتشاف النفط في مناطق جديدة، وتنامي الحركة الصهيونية والهجرة اليهودية إلى فلسطين.

لكن الروح الأساسية للاتفاقية، المتمثلة في تقسيم المنطقة إلى مناطق نفوذ استعمارية، وفي تفضيل المصالح الاستعمارية على تطلعات الشعوب المحلية، ستظل قائمة وستترك أثرها العميق على تطور المنطقة. وستصبح اتفاقية سايكس بيكو رمزاً للهيمنة الاستعمارية وللخداع الغربي في الوعي الجمعي العربي، مما سيؤثر على العلاقات بين العالم العربي والغرب لعقود قادمة.

- **ثالثاً: التداعيات المباشرة وطويلة المدى للاتفاقية**

كان لاتفاقية سايكس بيكو تداعيات مباشرة وطويلة المدى على المشرق العربي وعلى العلاقات الدولية في المنطقة. فقد رسمت هذه الاتفاقية السرية الإطار العام لما سيصبح عليه النظام السياسي في المنطقة بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية، وشكلت الأساس للعديد من الصراعات والتوترات التي تشهدها المنطقة حتى يومنا هذا.

من التداعيات المباشرة لاتفاقية سايكس بيكو، يمكن الإشارة إلى تشكيل نظام الانتداب، الذي أقرته عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى. فقد تم وضع سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، وفلسطين والعراق وشرق الأردن تحت الانتداب البريطاني، وذلك في مؤتمر سان ريمو في أبريل 1920. وعلى الرغم من أن حدود هذه الانتدابات لم تتطابق تماماً مع الحدود التي رسمتها اتفاقية سايكس بيكو، إلا أن الروح الأساسية للاتفاقية، المتمثلة في تقسيم المنطقة بين بريطانيا وفرنسا، قد تم الحفاظ عليها.

تجدر الإشارة إلى أن نظام الانتداب، من الناحية النظرية، كان يهدف إلى "تأهيل" الشعوب غير المتطورة لتصبح قادرة على الحكم الذاتي، وذلك تحت إشراف ووصاية الدول المتقدمة. وقد تم تقسيم المناطق الخاضعة للانتداب إلى فئات (أ، ب، ج)، حسب درجة "تطورها" وقربها من الاستقلال. وكانت المناطق العربية التي كانت تابعة للإمبراطورية العثمانية مصنفة ضمن الفئة (أ)، أي أنها الأقرب إلى الاستقلال. لكن في الواقع، كان نظام الانتداب شكلاً من أشكال الاستعمار، يهدف إلى تعزيز مصالح الدول الاستعمارية الكبرى، وليس إلى تأهيل الشعوب المحلية للاستقلال.

- **المبحث الثالث: نشوء الدول الحديثة في المنطقة وتأثير الاستعمار**

أولاً: تشكل الدول العربية الحديثة بعد الحرب العالمية الأولى

شـــهدت المنطقة العربية، بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية في نهاية الحرب العالمية الأولى، عملية معقدة ومتعددة الأبعاد من تشـــكل الدول الحديثة. وقد تأثرت هذه العملية بعوامل متنوعة، أبرزها سياسات القوى الاستعمارية، وخاصة بريطانيا وفرنسا، وتطلعات الحركات الوطنية العربية، والواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمنطقة.

كانت البداية الفعلية لعملية تشـــكل الدول العربية الحديثة هي مؤتمر ســـان ريمو، الذي عقد في أبريل 1920، وقسـم المناطق العربية التي كانت خاضـعة للحكم العثماني بين بريطانيا وفرنسـا، تحت نظام الانتداب الذي أقرته عصـبة الأمم. فقد حصـلت فرنسـا على انتداب سـوريا ولبنان، وحصـــلت بريطانيا على انتداب العراق وفلســطين (بما فيها شــرق الأردن)، وذلك وفقاً للخطوط العريضة التي رسمتها اتفاقية سايكس بيكو قبل أربع سنوات.

في مناطق الانتداب الفرنسـي، تبنت فرنسـا سـياسـة "فرق تسـد"، فقامت بتقسـيم سـوريا إلى عدة كيانات سـياسـية، على أسـس طائفية وإثنية: دولة دمشـق، دولة حلب، دولة العلويين، دولة جبل الدروز، والإسكندرونة. كما فصلت لبنان الكبير عن سوريا، وضمت إليه مناطق إضافية، لتعزيز الوجود المسيحي فيه، مما خلق كياناً طائفياً هشاً، سيعاني لاحقاً من صراعات وتوترات داخلية.

لم تدم هذه التجزئة طويلاً، فبسـبب المقاومة الشـعبية والكلفة الاقتصـادية العالية، أعادت فرنسـا توحيد دولتي دمشق وحلب في عام 1925، لتشكلا "الدولة السورية"، مع الاحتفاظ بحكم منفصل للمناطق الأخرى. وفي عام 1936، بعد إضراب عام وتظاهرات شعبية، وافقت فرنسا على توقيع معاهدة مع سوريا، تعترف باستقلالها، مع احتفاظ فرنسا ببعض الامتيازات العسكرية والاقتصادية. لكن البرلمان الفرنسـي رفض التصـديق على هذه المعاهدة، واسـتمر الانتداب الفرنسـي حتى عام 1946، عندما حصلت سوريا ولبنان على استقلالهما الكامل، بعد انسحاب القوات الفرنسية تحت ضغط المقاومة الوطنية والضغط البريطاني والأمريكي.

في مناطق الانتداب البريطاني، كان الوضـــع مختلفاً نوعاً ما. ففي العراق، واجهت بريطانيا ثورة شـــعبية عارمة في عام 1920، مما دفعها إلى تغيير ســـياســـتها من الاحتلال المباشـــر إلى

الانتداب، ثم إلى إقامة ملكية دستورية، برئاسة الأمير فيصل بن الحسين، الذي كان قد أُخرج من سوريا بالقوة من قبل الفرنسيين. وفي عام 1932، حصل العراق على استقلاله الرسمي، وأصبح عضواً في عصبة الأمم، وإن ظل تحت النفوذ البريطاني الفعلي، خاصة من خلال السيطرة على النفط والقواعد العسكرية.

أما فلسطين، فقد وضعت تحت الانتداب البريطاني، مع التزام بريطانيا بتنفيذ وعد بلفور، الذي كان قد صدر في عام 1917، ووعد بإنشاء "وطن قومي لليهود" في فلسطين. وقد شجعت بريطانيا الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ودعمت إنشاء المؤسسات الصهيونية، مما أثار مقاومة فلسطينية عنيفة، تجلت في ثورة البراق (1929) وثورة 1936–1939. وبعد الحرب العالمية الثانية، وتحت ضغط الولايات المتحدة والحركة الصهيونية العالمية، قررت بريطانيا التخلي عن انتدابها على فلسطين، وإحالة القضية إلى الأمم المتحدة، التي أصدرت قرار تقسيم فلسطين بين العرب واليهود في نوفمبر 1947. وفي أعقاب الحرب العربية–الإسرائيلية الأولى (1948–1949)، تم إعلان قيام دولة إسرائيل على حوالي 78% من أرض فلسطين التاريخية، وضم الضفة الغربية إلى الأردن، ووضع قطاع غزة تحت الإدارة المصرية.

في شرق الأردن، قررت بريطانيا فصله عن فلسطين في عام 1921، وإقامة إمارة فيها، برئاسة الأمير عبد الله بن الحسين، الابن الثاني للشريف حسين. وقد ظلت الإمارة تحت الانتداب البريطاني حتى عام 1946، عندما حصلت على استقلالها الرسمي، وأصبحت تعرف بالمملكة الأردنية الهاشمية.

في شبه الجزيرة العربية، كان الوضع أكثر تعقيداً، إذ لم تكن تحت الانتداب الرسمي، بل كانت تخضع لنظام من المعاهدات والتحالفات مع بريطانيا. ففي الحجاز، أعلن الشريف حسين بن علي نفسه ملكاً على العرب في عام 1916، في أعقاب الثورة العربية ضد العثمانيين. لكنه فقد دعم بريطانيا بسبب رفضه الاعتراف بالانتداب البريطاني على فلسطين، وبسبب معارضته للتوسع الوهابي بقيادة عبد العزيز بن سعود، الذي كان يتلقى دعماً بريطانياً. وفي عام 1924، استولى ابن سعود على مكة، وأُجبر الشريف حسين على التنازل عن عرش الحجاز.

في نجد، كان عبد العزيز بن سعود قد استولى على الرياض في عام 1902، وبدأ في توسيع نفوذه تدريجياً. وبعد سيطرته على الحجاز، أعلن نفسه ملكاً على "المملكة العربية السعودية" في عام 1932، موحداً بذلك معظم شبه الجزيرة العربية تحت حكمه.

في اليمن، كان الإمام يحيى حميد الدين قد أعلن استقلال اليمن الشمالي عن الدولة العثمانية في عام 1918، وأسس مملكة متوكلية يمنية. وقد حاول توسيع سلطته إلى عدن والمناطق الجنوبية، لكنه واجه مقاومة بريطانية، التي كانت تحتل عدن منذ عام 1839، وتحكم المناطق المحيطة بها من خلال معاهدات مع الزعماء المحليين.

في الخليج العربي، كانت الإمارات الصغيرة (الكويت، البحرين، قطر، الإمارات المتصالحة، عُمان) تحت الحماية البريطانية منذ القرن التاسع عشر، من خلال سلسلة من المعاهدات التي منحت بريطانيا سيطرة على سياستها الخارجية ودفاعها، مقابل حماية استقرارها الداخلي وحكامها التقليديين. وقد استمرت هذه الحماية البريطانية حتى عام 1961، عندما حصلت الكويت على استقلالها، وحتى عام 1971، عندما أعلنت بريطانيا عزمها على الانسحاب من "شرق السويس"، مما أدى إلى استقلال البحرين وقطر، وإلى تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة.

في شمال أفريقيا، كانت الجزائر مستعمرة فرنسية منذ عام 1830، وكانت تونس تحت الحماية الفرنسية منذ عام 1881، والمغرب تحت الحماية الفرنسية والإسبانية منذ عام 1912، وليبيا تحت الاحتلال الإيطالي منذ عام 1911. وقد استمر الاستعمار الأوروبي في هذه البلدان لفترات طويلة بعد الحرب العالمية الأولى، حيث لم تحصل على استقلالها إلا في النصف الثاني من القرن العشرين: ليبيا في عام 1951، والمغرب وتونس في عام 1956، والجزائر في عام 1962، بعد حرب تحرير دامية استمرت ثماني سنوات.

تميزت عملية تشكل الدول العربية الحديثة بعدة سمات مشتركة، رغم الاختلافات المحلية والإقليمية. فقد كانت هذه العملية، في معظم الحالات، نتاج تفاعل معقد بين المصالح الاستعمارية والتطلعات الوطنية، وليست مجرد فرض استعماري مباشر. وقد تأثرت بالواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمنطقة، وخاصة بوجود تنوع عرقي وديني وطائفي كبير، وبوجود تقاليد وهويات محلية متنوعة.

كما تميزت بوجود توتر مستمر بين القومية العربية، التي كانت تطمح إلى توحيد العرب في دولة واحدة أو اتحاد فيدرالي، والوطنية القُطرية، التي كانت تركز على بناء الدولة الوطنية المستقلة، ضمن حدودها الموروثة من الاستعمار. وقد انعكس هذا التوتر في سلسلة من مشاريع الوحدة والاتحاد التي شهدها العالم العربي في النصف الثاني من القرن العشرين، مثل الجمهورية العربية المتحدة (1958–1961) بين مصر وسوريا، واتحاد الجمهوريات العربية (1971–1977) بين مصر وسوريا وليبيا، ومجلس التعاون العربي (1989–1990) بين مصر والعراق والأردن واليمن، وغيرها من المشاريع التي لم تدم طويلاً أو لم تتحقق بالكامل.

كذلك تميزت بوجود تناقض بين الحدود السياسية، التي رسمها الاستعمار، والواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمنطقة. فقد أدت هذه الحدود إلى تقسيم قبائل وعشائر وشعوب بأكملها، مثل الأكراد الذين تم تقسيمهم بين تركيا والعراق وسوريا وإيران، والبدو الذين تم تقسيمهم بين سوريا والأردن والعراق والسعودية، مما خلق مشكلات اجتماعية وسياسية معقدة. كما أدت إلى تقسيم مناطق اقتصادية متكاملة، وإلى فصل المدن عن ظهيرها الريفي، مما أعاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وهكذا، فإن عملية تشكل الدول العربية الحديثة، التي بدأت بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية في نهاية الحرب العالمية الأولى، كانت عملية معقدة ومتناقضة، تركت آثاراً عميقة على تطور المنطقة العربية، وعلى علاقاتها الداخلية والخارجية، وعلى هويتها وثقافتها. وما زالت هذه الآثار تُشعر بها حتى اليوم، في الصراعات والتوترات التي تشهدها المنطقة، وفي التحديات التي تواجهها في بناء دول حديثة، قادرة على تلبية تطلعات شعوبها في الحرية والعدالة والكرامة.

- **ثانياً: المملكة المصرية والحجاز والجزيرة العربية**

شهدت منطقة المشرق العربي، بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية، عملية معقدة من إعادة التشكل السياسي، تجلت في ظهور كيانات سياسية جديدة، بعضها تحت الانتداب البريطاني أو الفرنسي، وبعضها الآخر تحت أشكال أخرى من السيطرة أو النفوذ الاستعماري. ومن بين هذه الكيانات، برزت المملكة المصرية ومملكة الحجاز والمملكة العربية السعودية، كنماذج مختلفة لتطور الدولة العربية الحديثة.

في مصر، كانت العلاقة مع الإمبراطورية العثمانية قد ضعفت تدريجياً منذ عهد محمد علي باشا (1805–1848)، الذي استطاع تأسيس أسرة حاكمة تتمتع بحكم شبه مستقل، رغم الاعتراف الرسمي بالسيادة العثمانية. وقد تعززت هذه الاستقلالية تدريجياً، مع تحول لقب حاكم مصر من "والي" إلى "خديوي" في عام 1867، ثم إلى "سلطان" في عام 1914، بعد إعلان بريطانيا الحماية على مصر، وقطع العلاقات الرسمية مع الدولة العثمانية، التي دخلت الحرب العالمية الأولى إلى جانب ألمانيا.

كانت مصر قد وقعت تحت الاحتلال البريطاني في عام 1882، بعد فشل الثورة العرابية، لكنها ظلت من الناحية الرسمية جزءاً من الإمبراطورية العثمانية حتى عام 1914. وخلال فترة الاحتلال، ظهرت حركة وطنية قوية، تطالب بالاستقلال، بقيادة مصطفى كامل وسعد زغلول وغيرهما. وبعد الحرب العالمية الأولى، تصاعدت المطالبة بالاستقلال، وتجلت في ثورة 1919، التي قادها سعد زغلول وحزب الوفد، ردًا على منع السلطات البريطانية للوفد المصري من المشاركة في مؤتمر باريس للسلام للمطالبة باستقلال مصر.

في عام 1923، صدر الدستور المصري، الذي أسس لنظام ملكي دستوري، مع برلمان منتخب، ومسؤولية الوزارة أمام البرلمان. لكن هذا النظام الدستوري واجه تحديات كبيرة، تمثلت في تدخل الملك في العملية السياسية، وفي الوجود العسكري البريطاني المستمر، وفي الصراع بين حزب الوفد (الذي كان يمثل تيار الليبرالية الوطنية) والأحزاب الأخرى (مثل الأحرار الدستوريين والاتحاد والسعديين)، وفي ظهور حركات سياسية جديدة، مثل جماعة الإخوان المسلمين (1928) ومصر الفتاة (1933)، التي كانت تطرح بدائل أيديولوجية للنظام القائم.

استمرت المطالبة بالاستقلال الكامل وإنهاء الوجود العسكري البريطاني، مما أدى إلى توقيع معاهدة 1936 بين مصر وبريطانيا، التي اعترفت فيها بريطانيا باستقلال مصر، مع احتفاظها بحق الاحتفاظ بقوات في منطقة قناة السويس، ومساعدة مصر في حالة الحرب. وقد تم انتخاب مصر عضواً في عصبة الأمم في عام 1937، مما عزز مكانتها الدولية.

خلال الحرب العالمية الثانية، أصبحت مصر قاعدة عسكرية مهمة للقوات البريطانية، وشهدت ضغوطاً سياسية واقتصادية كبيرة. وفي عام 1942، وقعت حادثة "4 فبراير"، عندما حاصرت

الدبابات البريطانية قصـــر عابدين، وأجبرت الملك فاروق (الذي خلف والده فؤاد الأول في عام 1936) على تكليف مصـطفى النحاس باشـا، زعيم حزب الوفد، بتشـكيل الحكومة، مما أظهر حدود الاستقلال المصري.

بعد الحرب العالمية الثانية، تصـــاعدت المطالبة بإنهاء الوجود البريطاني في مصـــر، وبإلغاء معاهدة 1936. وفي عام 1951، ألغى مجلس النواب المصـري المعاهدة من جانب واحد، مما أدى إلى اشـتباكات مسـلحة بين القوات المصـرية والبريطانية في منطقة قناة السـويس. وفي 23 يوليو 1952، قامت مجموعة من الضـــباط الأحرار بثورة أطاحت بالملك فاروق، وأنهت الحكم الملكي في مصـــر، وأعلنت قيام الجمهورية في يونيو 1953، بقيادة محمد نجيب ثم جمال عبد الناصر.

في الحجاز، كان الشـريف حسـين بن علي، الذي ينتمي إلى الأسـرة الهاشـمية التي تنحدر من النبي محمد، قد عُين أميراً على مكة من قبل السـلطان العثماني في عام 1908. وخلال الحرب العالمية الأولى، دخل في مفاوضـات مع بريطانيا، من خلال المراسـلات الشـهيرة مع المندوب السـامي البريطاني في مصـــر، هنري مكماهون (1915–1916)، التي وعدته فيها بريطانيا بالاعتراف باستقلال العرب ودعمه، في مقابل إعلان الثورة العربية ضد العثمانيين.

في 10 يونيو 1916، أعلن الشـــريف حســـين الثورة العربية ضـــد العثمانيين، بدعم بريطاني، وبمشـاركة فعالة من أبنائه (علي وعبد الله وفيصـل وزيد). وقد نجحت الثورة في طرد العثمانيين من الحجاز، وفي المشاركة في تحرير بلاد الشام، بقيادة الأمير فيصل، الذي دخل دمشق في أكتوبر 1918، وأعلن قيام حكومة عربية فيها.

في نوفمبر 1916، أعلن الشريف حسين نفسه ملكاً على العرب، لكن بريطانيا وفرنسا لم تعترفا به إلا كملك على الحجاز. وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، واجه الشـريف حسـين خيبة أمل كبيرة، بسبب عدم وفاء الحلفاء بوعودهم للعرب، وبسبب الكشف عن اتفاقية سايكس بيكو، التي قسـمت المشـرق العربي بين بريطانيا وفرنسـا، وبسـبب وعد بلفور، الذي وعد بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.

تمسك الشريف حسين بموقفه المعارض للانتداب البريطاني على فلسطين، وللهجرة اليهودية إليها، ورفض التوقيع على معاهدة مع بريطانيا، تعترف بالانتداب، مما أدى إلى تدهور العلاقات بينهما. وفي الوقت نفسه، كان يواجه توسع عبد العزيز بن سعود، الذي كان قد استولى على نجد، وكان يتطلع للسيطرة على الحجاز، بدعم بريطاني.

في مارس 1924، وبعد إلغاء الخلافة العثمانية، أعلن الشريف حسين نفسه خليفة للمسلمين، مما أثار غضب ابن سعود والعديد من الحكام المسلمين. وفي أكتوبر 1924، استولى ابن سعود على مكة، وأُجبر الشريف حسين على التنازل عن العرش لابنه علي، الذي لم يستطع الصمود أمام القوات السعودية، واضطر إلى مغادرة الحجاز في ديسمبر 1925، منهياً بذلك حكم الهاشميين للحجاز، الذي استمر قرابة عشر سنوات.

الخاتمة :

تُعد الحرب العالمية الأولى محطة حاسمة في تاريخ الدولة العثمانية، إذ كشفت عن هشاشة البنية السياسية والاقتصادية والعسكرية للإمبراطورية في سنواتها الأخيرة، وأسهمت بشكل مباشر في انهيارها وتفكك أوصالها. فقد وجدت الدولة العثمانية نفسها في قلب صراع عالمي لا تملك فيه من أدوات القوة ما يؤهلها للنجاة، فتحالفت مع قوى كبرى على أمل استعادة نفوذها، لكنها وجدت نفسها تواجه سلسلة من الهزائم والضغوط الداخلية والخارجية التي عجّلت بنهايتها. أسفرت الحرب عن خسائر بشرية ومادية هائلة، وفرضت على الدولة العثمانية معاهدات قاسية كانت بداية النهاية للإمبراطورية التي حكمت مساحات واسعة من العالم الإسلامي لقرون. كما أعادت هذه الحرب تشكيل ملامح الجغرافيا السياسية في الشرق الأوسط، ورسّخت النفوذ الاستعماري، وأطلقت شرارات الحركات القومية التي غيرت وجه المنطقة، فكانت نهاية الدولة العثمانية إيذانًا ببداية عصر جديد من التغيرات العميقة في البنية السياسية والاجتماعية للعالم العربي والإسلامي.

المراجع :

أولاً: المراجع العربية :

- الجبوري، معتز حميد خلف خضر، و جمعة، بان عبدالله. (2022). دور الضباط الألمان في دخول الدولة العثمانية إلى الحرب العالمية الأولى. مجلة الدراسات المستدامة، مج4, ملحق ، 1916 – 1934.
- حريشة، جمال، و طاليبي، علي. (2023). الجهود الجزائرية والتونسية في ظل التضامن مع الدولة العثمانية ودول المحور خلال الحرب العالمية الأولي "1914 – 1918". مجلة الواحات للبحوث والدراسات، مج16, ع1 ، 334 – 353.
- الحميد، عبداللطيف بن محمد، و إبراهيم، عبدالعزيز عبدالغني. (1985). الصراع بين الدولة العثمانية وبريطانية في منطقة البحر الاحمر خلال الحرب العالمية الأولى 1332 – 1337هـ / 1914 – 1918م (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.
- أحمد صديقي مقلدخان. 2020م. *تاريخ مؤسسة شيوخ الإسلام في العهد العثماني (1245هـ – 1924م)*، المجلد الثاني، دار الكنوز للنشر والتوزيع، أربد الأردن، ط 1.
- أحمد عبد الرحيم مصطفى. 1993م. *في أصول التاريخ العثماني*، دار الشروق، القاهرة، ط 2.
- بيير كوكو مجيدة. 2015م. *تاريخ أوروبا الحديث*، دار الإرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، الخرطوم.
- حسن عوض الكريم علي. 1997م. *دور الحركة الصهيونية في انحطاط الخلافة العثمانية (1897م – 1924م)*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم.
- عبد الفتاح حسن أبويليه. 1429هـ – 2008م. *الدولة العثمانية والعالم العربي الكبير*، دار المريخ للنشر، الرياض.
- عصام عبد الفتاح. 2008م. *الحرب العالمية الأولى المعركة التي غيرت مجرى التاريخ*، كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة.

- عبد العزيز محمد الشناوي، د.ت. *الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها*، الجزء الأول، مكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة.
- علي حسون. 1982م. *العثمانيون والعرب*، المكتب الإسلامي، بيروت.
- علي حسون. 1983م. *الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية*، المكتب الإسلامي، بيروت، ط 2.
- علي حسون. 1986م. *العثمانيون والبلقان*، المكتب الإسلامي، بيروت، ط 2.
- علي محمد محمد الصلابي، د.ت. *الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط*، مكتبة الإيمان المنصورة، ط 1.
- كارل بروكلمان. 1966م. *تاريخ الشعوب الإسلامية*، ترجمة أمين فارس ومنير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت.
- محمد كمال الدسوقي. 1976م. *الدولة العثمانية والمسألة الشرقية*، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة.
- موفق بني المرجة. 1984م. *صحوة الرجل المريض "السلطان عبد الحميد الثاني والخلافة الإسلامية"*، مؤسسة الريان للطباعة والنشر، لبنان بيروت، ط 1.
- يلماز أوزتونا. 1990م. *تاريخ الدولة العثمانية*، المجلد الثاني، ترجمة محمود سلمان ومراجعة محمود الأنصاري، مؤسسة فيصل للتمويل، تركيا إسطنبول.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Anderson M. S., 1966, *The Eastern Question (774 - 1923), A Study in Interactional Relations*, Stmant Press, New York.
- Blaisdell Donald. C., 1929, *European Financial Control in the Ottoman Empire*, New York, Columbia U.P.
- Forter, S. Edwar, N.D., *A History of Modern Greek (1821 – 1945)*, 2nd Edition, Methuon and Co. Ltd., London.
- Jelavich Barbara, 1987, *History of the Balkan (8-19 Century)*, Vol. Cambridge: U.P., London.
- Kent Marian, 1984, *The Great Power and the End of the Ottoman Empire*, London.